مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــــد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـــوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــــة — فهمـــــي جدعـــان

محمـد أبـو حمـــور — محمـــد الموســـى

السنة ١٣ — العدد (٤٩) — خريف ٢٠٠٩

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

الطبعــة الأولى

عمـان –صيـــف ٢٠٠٩

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان علي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د.سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجـــــدي عمـــــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـــذوب لبنان	أ.د.محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً وألا تكون مقدمة للنشر في مكان آخر.

٣. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلَّغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة أشهر من تسلّم البحث.

٤. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً، أو جزءٍ منه بأي شكل، وبأية لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٥. تعبّر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.

٦. يُمنح صاحب البحث مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه، بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث مطبوعة على الكمبيوتر بنظام Office / IBM على قرص (DISK or CD) مرفقةً مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠ كلمة، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقـال الافتتاحـي

٧ البوصلة الفلسطينية في أجواء الضباب!

رئيس التحرير

البحوث والدراسات

١٥ التيار الإصلاحي في إيران، رؤية مستقبلية

سعد بن نامي

العلاقات التركية الإسرائيلية بين التوتر والاستقرار

٥٩ **خالد أبو الحسن**

المقالات والتقارير

٨٣ المبادرة الأمريكية للتسوية في عهد أوباما .. اتجاهاتها وفرصها

علي باكير

٩٥ إيران وتركيا في الشرق الأوسط بين تبادل المصالح وتوازن الأدوار

سمير صالحة

١٠٥ البعد العربي لحق العودة الفلسطيني

جواد الحمد

١٠٩ رسالة أوباما التصالحية والمطلوب عربياً

مركز دراسات الشرق الأوسط

١١٧ حال القدس خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير وحتى آذار/ مارس ٢٠٠٩م

إدارة الإعلام والمعلومات في مؤسسة القدس الدوليّة

١٢٩ مؤتمر فتح.. وقائع وآفاق

شاكر الجوهري

المقال الافتتاحي

البوصلة الفلسطينية في أجواء الضباب

رئيس التحرير/ جواد الحمد

تعرضت البوصلة السياسية الفلسطينية لغمامات من أجواء الضباب لفترة طويلة، وقد مثّل تفاقم الانقسام الداخلي على مدى خمسة عشر عاما، وتعرض الأداء السياسي لهجوم شعبي عارم بعد اقتراح تأجيل التصويت على تقرير غولدستون حول جرائم الحرب الإسرائيلية في العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م وذلك يوم ٣/ ١٠/ ٢٠٠٩م في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، نقطتي تحول في تحديد اتجاه البوصلة السياسية الفلسطينية، الأمر الذي فتح ملف السلطة الفلسطينية وأداءها السياسي خصوصا بعد تردي الأداء التفاوضي وتراجعه لدرجة أن المؤمنين بالتسوية السياسية والتفاوض لم يعودوا قادرين على لزوم الصمت، وهو ما جعل البوصلة السياسية الفلسطينية تتيه في أجواء الضباب بين المصالح الشخصية، والعلاقات مع الولايات المتحدة، والتنسيق الأمني مع الاحتلال، وعدم تحمل نتائج تطبيق التعددية السياسية المفضية أحيانا إلى فقدان مواقع القرار، كما حصل في انتخابات السلطة لعام ٢٠٠٦م، كما تاهت في سبل المحافظة على الثوابت والحقوق، وحماية التأييد العربي والإسلامي الشعبي، وبل والرسمي في بعض الأحيان كما حصل إبان حرب غزة في مؤتمر الدوحة ٢٠٠٩م.

وتجدر الإشارة إلى أنه ومنذ توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م قد أحاطت بالبوصلة الفلسطينية الرسمية- وأثرت على الشعبية منها- هالة كبيرة من الضباب، وبرغم التحولات الكبيرة التي اجتاحت المنطقة والعالم والقضية على مختلف الأصعدة، وبرغم التجربة المُرة التي عاشها الشعب الفلسطيني في ظل اتفاقات أوسلو على يد الاحتلال

الإسرائيلي، وفي ظل حكم السلطة بقيادة فتح، غير أن إصرار فريق أوسلو الفلسطيني بقيادة محمود عباس على التمسك باغتصاب قيادة الشعب الفلسطيني من الناحية القانونية، والاستمرار بالالتزام بخط أوسلو، ورفض نجاحات خط المقاومة في ضرب الاحتلال، ظل هو سيد الموقف لدى هذا الفريق، وكان كلما تداعى الاتفاق وتداعت رموزه قامت الولايات المتحدة وبعض الحلفاء وبالتعاون مع الإعلام العالمي بنفخ الروح فيه من جديد بعملية تنفس صناعي غير حقيقية، وهو ما كشفت عنه يوما ما مادلين أولبرايت عندما استلمت وزارة الخارجية الأميركية؛ إذ كانت القناعة حينها تتزايد بانتهاء أو وفاة اتفاق أوسلو في أروقة الخارجية الأميركية، وبالفعل نجحت بإعادة الروح إليه من جديد بعد ذلك لتستمر معاناة القضية والشعب من نتائجه الوخيمة.

وبرغم نجاح الشعب الفلسطيني بقيادة انتفاضة عارمة عام ٢٠٠٠م استمرت أكثر من ثماني سنوات، وبرغم نجاح المقاومة في قطاع غزة بإخراج الاحتلال عام ٢٠٠٥م، وبرغم نجاح المقاومة في إنزال هزيمة عسكرية وأمنية وأخلاقية ضد العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م، غير أن البوصلة الفلسطينية الرسمية استمرت في التحليق داخل هالة الضباب بعيدا عن المصالح الفلسطينية العليا وبعيدا عن مطالب الشعب الفلسطيني، ولم تتمكن من تحقيق أي إنجاز يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني، وظل التمسك بخط التفاوض مع حكومات الاحتلال مهما كانت مواقفها- حتى لو كانت ضد اتفاق أوسلو- كما فعل كل من أرئيل شارون ٢٠٠٢- ٢٠٠٥م، وإيهود أولمرت ٢٠٠٥- ٢٠٠٩م، وبنيامين نتنياهو ٢٠٠٩-...، وبرغم استمرار الاحتلال في الاعتداء على الأرض والإنسان والمقدسات في فلسطين بلا رقيب أو حسيب من دول العالم والنظام الدولي.

في ظل هذه الأجواء الضبابية والبوصلة التائهة تتحرك أوساط وشخصيات وقيادات فلسطينية لاستئناف ما يسمى بعملية المفاوضات السياسية مع الاحتلال بعيدا عن المتغيرات والظروف وبعيدا عن الموقف الشعبي الفلسطيني، وبعيدا عن التقييم الموضوعي

لخط التفاوض الفاشل، وتشير أصابع الاتهام إلى مصالح أخرى تقف خلف هذه المواقف، حيث تتكاثر الاتهامات لاشخاص وجهات ومؤسسات بعينها بخدمة مصالحهم الشخصية على حساب مصالح الشعب الفلسطيني، وإلا فما معنى التفاوض لأكثر من ٢٢٩ لقاء والنتيجة صفر سياسيا كما أُعلِن رسميا، وما معنى وضع الشروط التفاوضية ثم التخلي عنها مرارا وتكرارا، والتي كان آخر فصولها ما حصل بعد استلام بنيامين نتنياهو للحكم للمرة الثانية في إسرائيل عام ٢٠٠٩م، حيث أعلن في خطاب رسمي نهاية المفاوضات ونتائجها، وهي تقول لا تفاوض على شيء إلا على كيفية حماية أمن إسرائيل، وبرغم التصريحات الرنانة لقيادات فلسطينية ضده، غير أن الضغوط الأميركية ومحاولات إبرام صفقة ومقايضة ظالمة بين تجميد الاستيطان مؤقتا والتطبيع العربي مع إسرائيل واستئناف المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية نجحت في كسر الموقف الفلسطيني الذي التقى على إثره محمود عباس ببنيامين نتنياهو وباراك أوباما لإطلاق عملية التفاوض من جديد بلا شروط في نيويورك في ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٩م، وذلك رغم استمرار تشدد قيادة حركة فتح ومحمود عباس تحديدا في المقابل بوضع الشروط على المصالحة مع حركة حماس في مفاوضات ماراثونية مضنية!.

وما لبثت السلطة ومنظمة التحرير أن وجهت هذه الطعنة للموقف الفلسطيني وحقوق الشعب الفلسطيني، حتى تكشفت مواقف أكثر إحراجا وسوءا بطلب السلطة تأجيل التصويت على تقرير القاضي غولدستون في مجلس حقوق الإنسان الدولي لستة أشهر، والذي كان يفترض به أن يطالب محكمة الجنايات الدولية بمحاكمة مجرمي الحرب الصهاينة، في خطوة قيل إنها تمت بدوافع شخصية وحزبية وربما بابتزاز صهيوني أميركي متعدد الأنواع، ولكنها في النهاية لقيت رفضا كاملا وطنيا وعربيا ودوليا، حيث تكاثرت مطالب إقالة هذه القيادة من الرئيس وفريقه، خصوصا أنها تسببت بشرخ كبير في طبيعة التحالف الذي تم تشكيله دوليا ضد إسرائيل في حرب غزة.

وقد كان أكثر المتضررين من موقف السلطة والمنظمة الجديد على الصعيد السياسي جهود المصالحة التي تبذلها مصر، والتي قيل إن الطرفين اتفقا إلى حد كبير فيها على معظم ما ورد في الورقة المصرية، وإنهما كانا يستعدان للتوقيع على مشروعها في أواخر شهر أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٩م، حيث اتخذت منظمات فلسطينية وعلى رأسها حركة حماس موقفا مغايرا تجاه قيادة فتح ورئاسة السلطة يقضي بأنه "لم يعد هناك فريق وطني حقيقي يمكن توقيع اتفاق مصالحة معه"، في خطوة لقيت دعما شعبيا غير مسبوق رغم جراح الانقسام القائم فلسطينيا، وهو ما يؤكد حجم التيه والضياع الذي أوصل الفريق الحاكم في السلطة في رام الله وقيادة منظمة التحرير القضية الفلسطينية إليه.

ورغم إنجاز حركة حماس لصفقة رمزية شديدة الأهمية بالإفراج عن عشرين أسيرة فلسطينية مقابل دقيقتي فيديو للجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط كمقدمة لصفقة التبادل الأكبر المفترضة غير إن موقف السلطة كان كذلك مدعاة للشك والتشكيك؛ إذ منعت نواب حركة حماس في المجلس التشريعي من المشاركة في حفل استقبال الأسيرات في الضفة، في الوقت الذي سجلت فيه حركة حماس نقطة سياسية وشعبية مهمة بنجاحها الجزئي والرمزي في إطلاق سراح الأسرى لأول مرة، وهو ما وفر فرصا جديدة للمقارنة بين نهجين أوسلوي ومقاوم في صفوف الشعب الفلسطيني.

وأكملت السلطة وقيادتها المشهد بموقف متواضع سياسيا، شمل منع المظاهرات والمسيرات الشعبية انتصارا للأقصى والقدس في ظل محاولات الهدم والاقتحام الصهيونية المتواصلة إلا من بعضها المتواضع وبقيادة حركة فتح، وبرغم النداءات العالمية للهبة الجماهيرة غير أن إعلام السلطة ومنظمة التحرير وقياداتها لم تُعِرِ الأمر أهمية، بل قامت بإجراءات لمنع تفاقم أي حراك جماهيري في الضفة الغربية إزاء الأمر خوفا من اندلاع انتفاضة ثالثة على الاحتلال قد تطيح بالسلطة أيضا.

وبذلك يمكن القول بأن البوصلة الفلسطينية الرسمية بقيادة محمود عباس لمنظمة التحرير ولحركة فتح ومن ثم للسلطة الفلسطينية، وبرغم الدعم الهائل الذي يلقاه من النظام الدولي، غير أن هذه البوصلة تعاني من تيه كبير ومن انحراف الاتجاه بسبب حجم الغمامات والضباب الذي يحيط بها، وبسبب تداخل الخاص بالعام والمصالح الشخصية بمصالح الوطن، وهو ما أصبح يشكل نظريات وسياسات عمل لا تمت بصلة لأصل القضية وحقوق الشعب الاساسية، حين يكون حق العودة والقدس وإنهاء الاحتلال، وغيرها، أمرا خلافيا، حيث طغت مقاييس وموازين أخرى، غير الدوافع الوطنية والمصالح العليا، على القرار الفلسطيني الرسمي، ما يجعل المطالبة بإعادة تغيير الميزان القيادي بما فيها الاستقالات أو التنحي من قبل القيادات التي أوصلت القضية إلى هذا الواقع الأليم مطالب مشروعة ومعقولة ومنطقية ووقعية.

وإن تحول مواقف الشخصيات والفصائل والشعب الفلسطيني من هذا النهج الفاشل يمكن أن يؤتي أكله في حال تحولت إلى عمل مؤسسي، وفي حال لم تقدم بعض الدول العربية وإسرائيل وأميركا حبل النجاة لهذه القيادات، وفي حال عدم إنقاذها من قبل حركة حماس بتوقيع اتفاق مصالحة معها لا يلبث أن يلقى مصير سابقاته من الاتفاقات منذ عام ٢٠٠٣م وحتى اليوم، فهل تتمكن القوى والفصائل والنخبة الفلسطينية والعربية المعنية بإنقاذ القضية من بلورة تصورات وآليات تحقق التماسك الأكبر للموقف الفلسطيني وتعزل هذه التيارات واتجاهاتها وتزيل أجواء الضباب وغماماتها عن اتجاه البوصلة الفلسطينية التي يجب أن تبقى تستهدف إنهاء الاحتلال وإحقاق الحقوق الفلسطينية والعربية كاملة في فلسطين؟!

البحوث والدراسات

التيار الإصلاحي في إيران، رؤية مستقبلية

سعد بن نامي*

مقدمة

تحدثنا في الجزء الأول من هذا البحث عن ظهور التيار الإصلاحي في إيران وتكوين الحركة الإصلاحية، وكيف تحول أتباعها من التشدد إلى جانب الوسطية والمطالبة بالإصلاح ورفع الشعارات، ووضع البرامج لتطبيقها سواء على المستوى المحلي أو على مستوى العلاقات مع الدول الأخرى إقليمياً وعالمياً، ومحاولة التعرف على الأسباب والظروف التي ساعدت على تحولهم من المنطق الثوري المتشدد إلى المنطق الإصلاحي الوسطي، وبروز ما يُسمى بالتيار الإصلاحي في إيران، وعرضنا ما قامت به الحكومة الإصلاحية من جهود في عهد الرئيس السابق حجة الإسلام سيد محمد خاتمي الذي رفع شعارات تم التطرق إليها في ثنايا الجزء الأول من هذا البحث، وأسباب هذا التطور في هذه المرحلة من عمر نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، وهل استطاع التيار الإصلاحي أن يحقق كل شعاراته بكل سهولة أم اعترضتها عوائق من داخل النظام ومؤسساته حالت دون تحقيق ما كان يصبو إليه الإصلاحيون في إيران، وسنستكمل في هذا الجزء الثاني الحديث عن ما حققته الحكومة الإصلاحية من إنجازات على المستويين المحلي، تمثلت في مسار قضية الملف النووي، وكيف عملت الحكومة الإصلاحية في عهد الرئيس محمد خاتمي على تسييس هذا الملف الشائك، وامتصاص ردود الفعل العالمية، وتخطي الأضرار الناتجة عن الانكشاف المفاجئ لأنشطتها النووية السرية في العام ٢٠٠٢م، وعلى المستوى

* أستاذ اللغة الفارسية المتعاون مع كلية اللغات والترجمة في جامعة الملك سعود- الرياض.

الدولي المتمثل في العلاقات الخارجية على المسارين الإقليمي والعالمي، وكيف استطاعت الحكومة الإصلاحية في عهد الرئيس محمد خاتمي من تبني شعار "إزالة التوتر" وتحقيق تقدم في هذا المجال، كما سنتطرق في هذا الجزء إلى الرؤية المستقبلية للحركة الإصلاحية أو التيار الإصلاحي في إيران.

مظاهر الإنجاز في عهد الرئيس محمد خاتمي

أولا: الملف النووي

شهد البرنامج النووي في الفترة ما بين ١٩٩١م-٢٠٠٤م اهتماما كبيراً من الحكومة الإيرانية، وجهوداُ كبيرة ونشاطا مكثفا في كافة المجالات، وأكملت إيران بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة، وأكملت العمل في المنشآت النووية السابقة أضافت إليها منشآت أخرى معتمدة على التعاون الصيني في هذا المجال؛ حيث وقعت معها اتفاقية في ٢١/ ١/ ١٩٩١م لبناء مفاعل للأبحاث النووية بمركز أصفهان، استفادت منه إيران في التعرف على تكنولوجيا التخصيب وتحويل اليورانيوم إلى مادة لإنتاج "الوقود والكعكة الصفراء"[١]، وكثف الرئيس هاشمي رفسنجاني في تلك الفترة من جهوده لتوقيع معاهدات أخرى مع الصين وروسيا، واستطاعت إيران أن تقنع روسيا بإكمال بناء مفاعل "بوشهر النووي"، وتم التعاون بين البلدين في نهاية عام ١٩٩٤م وبداية ١٩٩٥م على البدء في تنفيذ الاتفاق بينهما في مجال إكمال المفاعل المذكور وتدريب الكوادر الإيرانية في أحد المفاعلات الروسية.

استمر العمل في البرنامج الإيراني بين سرية يضربها النظام عليه وشكوك تبديها الولايات المتحدة الأمريكية نحوه والتحذير من التهديد الإيراني كما جاء على لسان وزير خارجيتها وارن كريستوفر مطلع عام ١٩٩٥م بأن إيران تتبع فيما يتعلق ببرنامجها النووي من حيث البرامج والمشتريات والأنشطة السرية، "الطريق الكلاسيكي في امتلاك الأسلحة النووية"، كما وصف جهود إيران لامتلاك السلاح النووي بأنه "ينطوي على أخطار هائلة"[٢]، وفي ظل هذه الظروف تزايدت الجهود الإيرانية للتعاون بشكل أكبر مع كافة

الدول ذات الخبرة والتجربة النووية وبالأخص جمهورية كازاخستان التي تمتلك أهم مركز للأبحاث النووية وأكبرها في الاتحاد السوفييتي السابق، ثم نجحت في الحصول على أجهزة الفصل الكهرومغناطيسي من الصين، وهي خاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة، إضافة إلى مفاعل نووي متقدم وكمية من الغاز الذي يساعد على زيادة إنتاج اليورانيوم، مما يوضح على قوة الدعم الروسي للبرنامج الإيراني رغم الضغوط الأمريكية على روسيا من أجل وقف تعاونها مع إيران، لكن هذه الضغوط لم تفلح في ثني روسيا من التعاون مع إيران بحجة أن الأخيرة لم تفعل ما يؤدي إلى خرق القواعد الدولية الخاصة بالبرنامج النووي خاصة أنها وافقت على إعادة الوقود المستنفذ إلى روسيا حسب طلب الخبراء الأمريكان(٣).

أول تصريح لحكومة الرئيس خاتمي بعد انتخابه عام ١٩٩٧م حول البرنامج النووي جاء على لسان وزير الخارجية "كمال خرازي" في أول شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٨م أثناء زيارته لباكستان، عندما أكد أن برنامج إيران النووي للاستخدامات السلمية وتحت إشراف المنظمة الدولية للطاقة النووية، وأنها لا تسعى للحصول على السلاح النووي، كما صرح وزير الدفاع الإيراني أن إيران تؤيد إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، وفي مايو/ أيار ٢٠٠٠م أعلن السكرتير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن جميع نشاطات إيران النووية مطابقة للأنظمة الدولية، وأن هناك تعاون جيد بين الوكالة وإيران فيما يخص استخدام الطاقة النووية في المجالات الزراعية والطبية، كما أكد الرئيس خاتمي خلال استقباله سكرتير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تتعاون باستمرار مع الوكالة الدولية بكل ثقة وحسن نية، وأنها تستخدم برنامجها النووي في المجالات العلمية والسلمية، كما نبه خاتمي إلى أنهم في إيران يعارضون استخدام الذرة كسلاح خطير بالقدر الذي يعارضون به أدوات نزع السلاح النووي بابتزاز الدول المستقلة والحرة ودعم الأنظمة المعتدية(٤).

أدت بداية انكشاف أهداف البرنامج النووي الإيراني منذ منتصف أغسطس/ آب

٢٠٠٢م إلى تأكيد الشكوك الأمريكية حيال هذا البرنامج؛ حيث قام "على رضا جعفر زاده" العضو البارز في المقاومة الإيرانية بكشف معلومات للوكالة الدولية للطاقة الذرية تتضمن امتلاك إيران موقعين نوويين، أحدهما في مدينة "نطنز" لتخصيب اليورانيوم، والآخر للماء الثقيل في مدينه "آراك"، عقب ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية اعتراضها الشديد على ما يقوم به التقنيون الروس من البدء في إنشاء مفاعل نووي في بوشهر تزامن مع قيام إيران بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها تشيد مرافق جديدة كخطوة لتطوير دورة الوقود النووي، ثم كشف المتحدث باسم الخارجية الأمريكية "ريتشارد بلوتشر" عن صور التقطتها الأقمار الصناعية لموقعي "نطنز" و"آراك" مؤكداً أن إيران تعمل بشكل حثيث على تطوير قدراتها لتصنيع الأسلحة النووية، مما حدا بالرئيس خاتمي إلى أن يصرح بأن إيران تعمل تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن إيران بحكم توقيعها على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لا تسعى لامتلاكها، رافضاً بذلك ما عدّه ادعاءات أمريكية بأن إيران تسعى لامتلاك أسلحة نووية(٥).

في بداية شهر فبراير/ شباط عام ٢٠٠٣م أعلن الرئيس خاتمي عن اكتشاف كميات من اليورانيوم في إيران لأول مرة في مناجم موجودة في منطقة "صفند" التي تبعد عن مدينة "يزد" التاريخية حوالي (٢٠٠) كيلومتر، مما أثار علامات استفهام كبيرة مقترنة بمظاهر من الدهشة والغموض حول برنامج إيران النووي في ظل ما تشهده المنطقة في ذلك الحين من ظروف صعبة، واستجابة لردود الفعل تلك قامت إيران بتوجيه الدعوة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيارة المفاعل النووي الإيراني دليلاً على الشفافية وحسن النوايا، وسعياً لتفويت الفرصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية للهجوم على إيران، واستجابة للدعوة وصل رئيس الهيئة الدولية للطاقة الذرية "محمد البرادعي" إلى طهران يوم الحادي والعشرين من الشهر نفسه لزيارة الموقعين موضع القضية، ومع بذلِه الجهود لتفقدهما عن قرب وبصورة مفاجئة لم تسمح السلطات الإيرانية للبرادعي والوفد المرافق له إلا بمشاهدة المواقع من خلال التحليق بالطائرة فوق المنشآت(٦)، لكن هناك تأكيدات تفيد أن

مفتشي الوكالة وجدوا خلال زيارتهم هذه معملاً متطوراً للطرد المركزي في مدينة "نطنز" يتضمن (١٦٠) جهازاً للفصل عن طريق الطرد المركزي، وأجزاء لأجهزة أخرى كانت مخبأة في مخابئ تحت الأرض على عمق (٧٥) قدماً وذات جدران يبلغ سمكها ثمانية أقدام(٧).

حادثة أخرى أثارت الشكوك عندما كان مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية منشغلين في تفقد موقع معمل "كالي" الكهربائي الواقع في الضواحي الجنوبية للعاصمة طهران حيث لفت انتباههم أحد المباني، فهَمَّ المفتشون بإلقاء نظرة على ما في داخل هذا المبنى إلا أن المسئولين الإيرانيين المرافقين لهم رفضوا السماح لهم بذلك، ومع إصرار المفتشين إلا أنه قيل لهم: إن المبنى لا يمكن فتحه لفقدان مفاتيحه، بعد ذلك أصرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أخذ عينات بيئية من معمل "كالي"، والذي اعترف الإيرانيون أنهم يبنون فيه أجزاء من أجهزة الطرد المركزي المخصصة لتخصيب اليورانيوم؛ ولكن مع الموافقة المبدئية الإيرانية للسماح للمفتشين بأخذ العينات خلال جولاتهم التفتيشية خلال شهر يونيه ٢٠٠٣م إلا أن المفتشين الدوليين فوجئوا بطلب رحيلهم عن البلاد قبل نهاية الشهر(٨).

بالطبع، هذه المواقف أدت إلى نشوب أزمة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة، وتزايد الضغوط الأمريكية وانضمام الدول الغربية إليها بمطالبة إيران بتوقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بشكل عاجل وتطبيقه، والالتزام به من جهة أخرى؛ لكن كيف تعاملت حكومة الرئيس خاتمي مع هذه الأزمة؟.

بعدما شهدت قضية الملف النووي تصعيداً حاداً مع توجيه مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٢سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣م مهلة لإيران حتى آخر شهر أكتوبر من العام نفسه للكشف عن مكونات وعناصر برنامجها النووي، والتعاون الكامل وغير المشروط مع مفتشي وكالة الطاقة الذرية، كان الوضع في إيران منقسماً إلى موقفين: موقف التيار المحافظ الذي يرى أن على إيران أن تحذو حذو كوريا الشمالية التي انسحبت

من معاهدة منع الانتشار النووي، ولم يكن المحافظون مقتنعين منذ البداية على توقيع إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية حتى قبل المهلة التي حددتها الوكالة الدولية لإيران، ثم جاء قرار الوكالة الملزِم لإيران بالتوقيع ليزيد من حدة موقف المحافظين الذين رأوا فيه انتهاكاً لسيادة إيران، ومقدمة لمزيد من الضغوط الغربية على إيران؛ ولذلك فإن الحل الأنجع لديهم هو المواجهة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية والانسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ لكي تراجع تلك الدول موقفها من إيران(٩).

أما الموقف الثاني فهو موقف بعض الإصلاحيين الذين دعوا للمسارعة إلى الموافقة على طلب الوكالة الدولية، وعدم إثارة الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن الوضع الإقليمي بعد احتلال العراق لا يسمح بذلك، ولأن الموافقة على توقيع البروتوكول الإضافي قد تكون رسالة للولايات المتحدة، والدول الأوروبية لفتح قنوات الحوار حول هذه القضية وقضايا أخرى قد تساهم في تلطيف العلاقات بين إيران وأمريكا(١٠).

وبين هذين الموقفين اتخذت الحكومة الإيرانية القرار بالموافقة المشروطة بالتوقيع على البروتوكول الإضافي، بعد الاحتجاج على أن المدة التي حددتها الوكالة الدولية لم تكن كافية، وقد اعتبرت الدول الأوروبية هذا القرار بمثابة فتح باب المفاوضات لدفع إيران وتشجيعها على التوقيع، وبذلك استطاعت إيران أن توجد انقساماً في الموقفين الأمريكي والأوروبي حول التعامل مع الملف الإيراني؛ حيث تبنت حكومات بريطانيا وفرنسا وألمانيا سياسة المفاوضات مع إيران وحث إيران على توقيع البروتوكول الإضافي الذي سيمنح مفتشي الوكالة الدولية قوة إضافية، وسوف يسمح لهم الدخول إلى معمل "كالي" دون سابق إنذار، بينما تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية الخط المتشدد بفرض عقوبات أو الخيار العسكري وإحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن الذي لقي عدم قبول لدى دول الاتحاد الأوروبي، وقد تغلب الموقف الأوروبي على الموقف الأمريكي بقبول إيران التوقيع على البروتوكول الإضافي في شهر أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣م(١١).

ولكن سَرعان ما أظهر الإيرانيون رغبة ومقدرة على استغلال الثغرات في الاتفاق؛ حيث إن إيران وافقت على تعليق نشاطات التخصيب وليس إيقافه، مما مكّن الإيرانيين من اختبار الاتحاد الأوروبي، وبالتالي بقية المجتمع الدولي من خلال استئناف بعض النشاطات تدريجياً، وعلق مجلس الشورى الإسلامي عملية التصديق على البروتوكول الإضافي، لكن "الترويكا" وقفت بكل قوة، وأعربت عن موقفها بكل حزم وجدية دون الالتفات إلى المحاولات الإيرانية، وفي هذا الإطار كشفت عمليات التفتيش التي قام بها مفتشو الوكالة الدولية أن إيران كانت تنتهك التزاماتها، فكان التوصل إلى اتفاق في باريس في شهر نوفمبر من العام ٢٠٠٤م، والذي يؤكد تعليق التخصيب وإعادة إطلاق المفاوضات(١٢).

توصل الجانبان الأوروبي والإيراني فيما كان يعرف باتفاق باريس إلى أن تقوم إيران بوقف جميع نشاطاتها لتخصيب اليورانيوم وإعادة تصنيعه بشكل فوري، وأكد الاتفاق على أن التوقف جاء طوعياً من الجانب الإيراني لبناء الثقة، فيما يستمر التفاوض حول اتفاقية طويلة الأجل، ولم ينكر الاتفاق حق إيران في امتلاك برنامجها النووي الخاص بها، ولكن على إيران تقديم ضمانات بأن برنامجها سيكون مخصصاً للأغراض السلمية، ووعدت الدول الأوروبية أن تزوّد طهران بسَلة من المكافآت الاقتصادية مقابل تعاونها في هذا المجال، ومقابل تخلي إيران عن برنامج التخصيب؛ حيث تحصل على وقود من اليورانيوم المخصب تحت إشراف مفتشين دوليين لتفادي تحويله إلى خارج المفاعل الرئيس في بوشهر(١٣)، وبناءً عليه جاء هذا الاتفاق حسبما يراه المهتمون بالملف النووي الإيراني ليؤكد على حقوق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية، ومع التزام إيران بالتعاون الكامل وبمنتهى الشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أن الاتفاق لم يتطرق على الإطلاق إلى فكرة التوقف عن عملية تخصيب اليورانيوم، إنما ما تضمنه الاتفاق هو التعليق وبشكل طوعي، وهذا ما أكده الجانب الإيراني خلال المفاوضات التي جرت في ٢٣ مايو/ أيار ٢٠٠٥م، وحصلت إيران من خلالها على عزم الولايات المتحدة الأمريكية بيع قطع

غيار طائرات لإيران وعدم الوقوف في سبيل حصول إيران على عضوية منظمة التجارة العالمية في مقابل وقف إيران لأنشطة تخصيب اليورانيوم[١٤].

أما ما قامت به الحكومة الإصلاحية في إيران من جهود فقد تمثلت فيما يلي:

سعت الحكومة الإيرانية إلى تحجيم الأضرار الناتجة عن الانكشاف المفاجئ لأنشطتها النووية السرية في العام ٢٠٠٢م، وقررت معالجة تسرب المعلومات والتعاون مع مفتشي الوكالة الدولية ضمن المعاهدات الموقعة، كطريقة لكسب الوقت لانتهاج استراتيجية مناسبة، وهي[١٥]:.

١- نقل مهام الملف النووي من وزارة الخارجية ومنظمة الطاقة النووية إلى مجلس الأمن القومي الإيراني، وتعيين "حسن روحاني" أمين عام المجلس رئيساً للمفاوضين الإيرانيين في ٢١أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣م.

٢- تغيير مسار حدة الانتقادات والمواقف إلى بوابة المفاوضات المؤدية إلى المساومات والتفاهمات وخاصة مع دول الاتحاد الأوروبي، وتغليب المصالح والمكاسب الاقتصادية على أجواء المفاوضات، ومحاولة كسب الوقت للمضي قدماً في البرنامج النووي الإيراني[١٦].

٣- استغلال الظروف الإقليمية والدولية في تسريع العمل في البرنامج النووي، وخاصة انشغال الولايات المتحدة في حربها على العراق، ومحاولتها لكسب تأييد دول المنطقة ومن بينها إيران في تلك الحرب، واستغلال إيران الموقف الأوروبي المعارض لها في حربها تلك للتفاوض حول البرنامج النووي.

٤- البدء في عملية تحويل فلورايد اليورانيوم مع استكمال أجهزة الطرد المركزية في مفاعل أصفهان مع وجود العراقيل الدولية[١٧].

ولذلك فقد حققت الحكومة الإصلاحية في إيران بقيادة الرئيس محمد خاتمي نجاحات أهمها ما يلي:

أ. الحفاظ على حق إيران المشروع في استخدام إيران التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، والمحافظة على دورها الإقليمي.

ب. تسييس الملف النووي الإيراني عن طريق تحويله لمفاوضات مع دول الاتحاد الأوروبي؛ مما فتح الباب لإعطاء حوافز لإيران، كما أعطى الحكومة الإيرانية الوقت لقطع مرحلة من الإنجاز في المشروع حتى يصبح واقعاً يمكن التفاوض حوله.

ج. تجنب فرض عقوبات على إيران سواء عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، أو إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن.

د. انحياز الموقف الأوروبي مع إيران ضد الموقف الأمريكي، مما ساعدها على تحقيق مكتسبات اقتصادية وتقنية تشجيعية من دول الاتحاد الأوروبي، واستمرار التعاون الاقتصادي معها.

ه. النجاح في عدم دخول روسيا في المفاوضات أو الاتفاقيات؛ لكي لا تنعكس مشاركتها سلباً على التعاون في المجال النووي.

و. تطور الدبلوماسية الإيرانية من اتخاذ مواقع دفاعية في السابق إلى اتخاذ موقف المبادرة الفعالة التي أطفأت فتيل أزمة الملف النووي من خلال قبول التوقيع على البروتوكول الإضافي، ثم قبول تعليق نشاط تخصيب اليورانيوم دون أن تُلْزِم نفسَها أو تُلْزَم من غيرِها بإيقافه[١٨].

ثانيا: العلاقات الخارجية

لقد مضت حكومة الرئيس خاتمي قُدماً في تطبيق سياستها القائمة على إزالة التوتر وحوار الحضارات على محورين أحدهما إقليمي والآخر عالمي:

أولاً: المحور الإقليمي

- **العلاقات مع دول الجوار**

لقد شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية منذ عام ١٩٩٨م ازدهاراً ملحوظاً على كافة الأصعدة، وكان من أبرزها تحسن العلاقات الإيرانية السعودية التي أفرزت عقد اتفاقيات على المستويين الاقتصادي والأمني، وكذلك ما شهدته العلاقات بين إيران والبحرين من تحسن ملحوظ أنهى حقبة من التوجس والشكوك بين البلدين، وكذلك الحال مع الدول الخليجية الأخرى[١٩].

أ. العلاقات الايرانية- السعودية

كان مؤتمر القمة الإسلامية المنعقد في مدينة طهران العاصمة الإيرانية نقطة البداية لفصل جديد في علاقات إيران مع الدول الإسلامية، بل كان من أهداف إيران الأساسية في هذا المؤتمر إيجاد جو من الثقة في علاقات العالم الإسلامي وخاصة دول الجوار في منطقة الخليج، وحيث كانت المملكة العربية السعودية تحظى بمكانة خاصة بينها، وقد رحبت حكومة المملكة أيضاً بسياسة إزالة التوتر، فكانت فرصة عظيمة لتقارب البلدين، واتخذت خطوات جديدة بكل ترحاب من أجل الرقي بالعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، وأسهمت مشاركة خادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبدالعزيز أيام كان ولياً للعهد، في القمة في بداية فصل جديد في العلاقات بين البلدين، وعلى إثر الزيارة التي قام بها آية الله هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تحديد مصلحة النظام للمملكة العربية السعودية في الفترة من ٢١ فبراير/ شباط إلى ٦ مارس/ آذار ١٩٩٨م توطدت العلاقات، وتم في هذه الزيارة مناقشة مجالات التعاون بين البلدين في المجالات التجارية والاقتصادية، وتلا هذه الزيارة زيارة وزير الخارجية السعودي إلى طهران في عام ١٩٩٨م حيث جرى خلالها توقيع وزيري خارجية البلدين اتفاقية تعاون شاملة، وأعقب ذلك تشكيل أول لجنة تجارية مشتركة برئاسة وزيري التجارة، وأقيم لأول مرة معرض الصناعات الإيرانية في العاصمة السعودية الرياض، ومدينتي جدة والظهران، ثم شاركت السعودية في معرض طهران الدولي، وقد أسهم هذا في وقف منع زيارات المواطنين بين البلدين مما ترتب عليه إتاحة المجال لاندماج الشعبين السعودي والإيراني، وكانت إيران قد بادرت بالسماح للسعوديين بالسفر إلى إيران دون الحصول على تأشيرة دخول، وتم إلغاء هذا القرار فيما بعد بسبب التحولات الإقليمية أثناء الحرب على أفغانستان، وتوالت زيارات المسئولين بين البلدين التي أثمرت التوقيع على اتفاقيات تعاون في جميع المجالات وخاصة التجارية والاقتصادية التي كان من أهمها اتفاقية الطيران الجوي التي بموجبها تم تبادل الرحلات الجوية بين البلدين، كما اتفق البلدان فيما يخص تنظيم الحج والزيارة بموافقة

المملكة العربية السعودية على زيادة المعتمرين الإيرانيين من (٤٥) ألف إلى (٢٤٥) ألف زائر على مدى العام، كما تمكن البلدان من تنحية الخلافات الفقهية والمذهبية جانباً، كما انعكست سياسة إزالة التوتر في العلاقات بين البلدين على التعاون في منظمة الأوبك مما انعكس على تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية، وكان لزيارة الرئيس خاتمي للسعودية في الفترة ١٥-١٩ مايو/ أيار ١٩٩٩م بالغ الأثر في تحسن العلاقات بين البلدين؛ حيث صدر بيان مشترك في نهاية زيارة الرئيس خاتمي للمملكة أكد على اتفاق وجهات النظر بين البلدين في كثير من القضايا المتعلقة بالعلاقات الثنائية[٢٠].

لا شك أن هناك ظروف قد هيأت وساعدت على اتخاذ سياسة الانفتاح على مستوى السياسة الخارجية الإيرانية وبالتالي تركيز الرئيس خاتمي على مبدأ إزالة التوتر في العلاقات الخارجية، وهذه الظروف طرأت على الساحتين الإقليمية والعالمية، فإقدام العراق على احتلال الكويت في الثاني من أغسطس/آب عام ١٩٩٠م، وما تطور عنه دخول المنطقة في حرب كان التحالف الدولي أحد أطرافها، وخروج العراق منها منهزماً مما أدى إلى تحجيم دوره استراتيجياً وتهميشه إقليمياً وخروجه من معادلة القوة في المنطقة وتحوله إلى خانة التهديد والخطر على دولها، الأمر الذي أدى إلى ظهور خلل في توازن القوى وفراغ لا بد من ملئه لاستقرار الأوضاع في المنطقة، وقد مثل اتخاذ إيران جانب الحياد في حرب الخليج الثانية عاملاً مهماً في تشجيع دول المنطقة لتقبل إيران كشريك استراتيجي في أمن الخليج، ثم إن وجود خلل واضح في توازن القوى العربي الإقليمي بعد التقارب الإسرائيلي التركي، وما طرأ على الساحة العالمية من انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه وتلاشي التهديدات التي واجهت إيران في حدودها الشمالية، مما أتاح لها الفرصة للالتفات جنوباً بكل ارتياح، كما التقت المصالح أيضاً الإيرانية والسعودية وتشابهت ظروفهما الاقتصادية بسبب الإنفاقات العسكرية المتزايدة، وما تعرض له الاقتصاد الإيراني من تدهور جراء العزلة الأمريكية المفروضة عليه، فكان الالتقاء والرغبة المشتركة في التعاون في ظل عالم سَادَتْه التكتلات الاقتصادية وبدأت تجتاحه

ظاهرة العولمة.

- **الاتفاقية الأمنية بين إيران والسعودية**

خلال زيارة وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز الرسمية إلى إيران في الفترة ما بين ٨-١٢/ ٤/ ٢٠٠١م بناء على الدعوة التي وجهها وزير الداخلية الإيراني موسوى لاري إلى نظيره السعودي، وانطلاقاً مما يراه البلدان من ضرورة إقرار التعاون الأمني المتبادل، وإدراكاً لما ينجم عنه من فوائد جمة، ومراعاة لدورهما المؤثر في دعم الأمن والاستقرار الإقليمي، وتطابق إرادتهما الراسخة والقائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية للبلدين المقترن باحترام حق السيادة الوطنية ووحدة الأراضي والقوانين الدولية، فقد تم التوقيع على الاتفاقية الأمنية بينهما في ١٠/ ٤/ ٢٠٠١م، وقد التقى وزير الداخلية السعودي في هذه الزيارة رئيس الجمهورية سيد محمد خاتمي ورئيس مجمع تحديد مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني، ورئيس مجلس الشورى الإسلامي مهدي كروبي، ووزير الخارجية الدكتور كمال خرازي، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الدكتور روحاني، ووزير الثقافة ولإرشاد الإسلامي مسجد جامعي، وأقيمت هذه اللقاءات والمباحثات في جو وصفه البيان الصادر في نهاية الزيارة بأنه مفعم بالتفاهم والصداقة مليء بروح الرضا المتبادل حول العلاقات المطردة بين البلدين[٢١].

فما مدى أهمية هذه الاتفاقية على المستوى الإقليمي؟ وكذلك أهميتها وفقاً للرؤيتين الإيرانية والسعودية، وما هي الأهداف التي يبتغيها كل طرف من ورائه؟.

إذا نظرنا إلى أن منظومة العلاقات الدولية خلال القرن العشرين وما شهدته على امتدادها من فترات متتالية من الاضطرابات، تسببت في إعادة النظر في بداية الألفية الثالثة في إمكانية البحث عن آليات منشطة تعيد إحياء مفهوم السلام العالمي على ثوابت جديدة وبأقل درجة من المخاطرة، وخاصة في ظل ظهور مفاهيم جديدة وطغيانها مثل العولمة واتفاقية الجات والصراعات الدولية من أجل البقاء، على أن يقوم السلام العالمي

على أساس الحفاظ على حق كل طرف في حياة آمنة دون جَوْرِ الطرف الآخر في إطار أشمل يقوم على مبدأ احترام السيادة وإحلال مفهوم التعاون التنافسي بكافة أشكاله في النطاق المشروع محل الصراع، من هنا بدت آلية النظام الإقليمي أكثر هذه الآليات إلحاحاً، على أن تقنن من خلال اتفاقات نوعية تحكم طبيعة العلاقات بين مجموعة من الدول تجمعهم مقومات واحدة أو مصالح مشتركة، بما يؤمن شكلاً من أشكال الاستقرار الإقليمي الجزئي الذي يرسخ في النهاية فكرة السلام العالمي، ومن هنا أيضاً برزت أهمية الاتفاق الأمني الإيراني السعودي، وخاصة أن بنود الاتفاقية تضمنت العديد من مجالات التعاون الأمني، ومن أبرزها: مكافحة الجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات، والأسلحة والبضائع والآثار المتعلقة بالتراث الثقافي، وتزوير الوثائق والمستندات الرسمية، إضافة إلى تسليم المجرمين وقضايا شئون الحدود، وتبادل المعلومات والخبرات الأمنية والتعاون في مجال التدريب المشترك لرجال الأمن في البلدين، كما شملت الاتفاقية حرية انتقال المواطنين بين البلدين وفقاً للأنظمة المعمول بها في كل دولة، بما ينعكس اقتصادياً على نمو التبادل التجاري، والعمل على مكافحة كل ما من شأنه الإضرار بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين[٢٢].

وقد اختلفت أهمية الاتفاق وفقًا لرؤية كل بلد والأهداف التي يبتغيها من ورائه، فبالنسبة لإيران فهي تعدّ أن الاتفاق تدشين لبداية عهد جديد من التعاون الإقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي وليس مع المملكة العربية السعودية وحدها، ولكن خارج إطار مجلس التعاون الخليجي، بمعنى أن تتعامل مع كل دولة على حدة، ولكن تكمن أهمية التدشين لطهران كون الاتفاق مع أكبر دولة في المنظومة الخليجية، مما اعتبره المراقبون تكتيكاً واعياً في رؤية القيادة الإيرانية اختصر عليها نصف الطريق نحو النفاذ إلى باقي الأبواب الخليجية بحكم ما تملكه المملكة من نفوذ وكلمة مسموعة في مجلس التعاون الخليجي، يمكن من خلاله طمأنة شركائها في المجلس حيال نوايا إيران وإزالة آثار الشكوك القديمة بشأن ما كان يثار عن أطماعها في المنطقة.

وقد هدفت حكومة خاتمي من خلال الاتفاق الأمني إلى توصيل ثلاث رسائل إقناعية متباينة الاتجاهات: **الأولى**، لإقناع دول الخليج بانتفاء مسوغات الوجود العسكري الأجنبي الأمريكي في الخليج، والذي تعده إيران تهديداً لأمنها القومي، **الثانية**، دعوة صريحة لبقية دول الخليج بتوقيع اتفاقيات أمنية مماثلة تساعد على تحقيق الاستقرار الإقليمي، **والثالثة**، أن الاتفاق يمكن أن يكون خطوة مرحلية باتجاه اتفاقيات دفاعية مستقبلية تحمل في طياتها إمكانيات تعاون أشمل من خلال تدريبات عسكرية مشتركة، أو عقد صفقات أسلحة، أو تبادل خبرات فنية عسكرية، لكن هذا الهدف قد يكون طموحاً صعب التحقيق؛ لأن القوى الكبرى العالمية سوف تعمل جاهدة لمنع ظهور مثل هذا التعاون الذي من الممكن أن يوصل إلى تكتل عسكري قوي في المنطقة قد ترى فيه تهديداً للكيان الصهيوني، أما بالنسبة للسعودية فتكمن أهمية الاتفاق الأمني في أنه أحد الاختبارات الرئيسية للنوايا الإيرانية، بعد سلسلة من الاختبارات الثانوية التي تجسدت في خطوات تدريجية متبادلة تم اتخاذها طوال التسعينيات؛ لكن لم تتسارع حركتها إلا في عهد الرئيس خاتمي، وهذه الخطوات أقنعت الرياض في النهاية بقبول الجانب الإيراني طالما سلمت نواياه من منطلق أن عدو الأمس من الممكن أن يكون صديق اليوم، خاصة بعد أن فشلت نظرية الأمن القومي العربي على يد العراق بغزْوِه الكويت، مما ولَّد الحاجة إلى اتساع الدائرة لاستيعاب أطراف غير عربية من خلال استراتيجية بعيدة المدى لخلق دوائر تعاونية ربما تكون إسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي أو نفطية من خلال منظمة الأوبك[٢٣].

ب. العلاقات الإيرانية- الكويتية

بدأت العلاقات بين إيران والكويت في التحسن بعد إعلان الموقف الإيراني من غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠م، عندما أعلنت إيران في ٨/٨/١٩٩٠م معارضتها للعراق بضم الكويت، وأن إيران لن تسمح بتغيير جغرافية المنطقة السياسية، وأعلن المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني عدم قبوله الاحتلال العراقي بأي شكل من

الأشكال، وأن على العراق الانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت، وما إنْ تم تحرير دولة الكويت حتى نشطت الحركة الدبلوماسية بين البلدين وفتحت صفحة جديدة في ملف العلاقات الإيرانية الكويتية، ثم شهدت العلاقات تحسناً متزايداً بعد انتخاب الرئيس خاتمي عام ١٩٩٧م، كاستجابة تلقائية لتطور العلاقات الخارجية الإيرانية مع دول المنطقة والعالم من جهة، ومن جهة أخرى فالكويت وإيران تلتقيان في حدود بحرية مشتركة، وبالفعل شهدت العلاقات بين البلدين نمواً مطرداً في جميع المجالات، إلى درجة أن وصف الرئيس خاتمي العلاقات بأنها "نموذجية يجب أن يُحتذى بها"[٢٤].

كان من ثمرة تحسن العلاقات بين البلدين أن توصلا إلى عقد اتفاقية أمنية عندما قام وزير الداخلية الكويتي الشيخ محمد الخالد الصباح بزيارة رسمية إلى طهران في يونيو/ حزيران ١٩٩٨م تضمنت أوجه التعاون الأمني، ومكافحة تهريب المخدرات، وإقامة تدريبات مشتركة لأجهزة مكافحة التهريب، وفي زيارة مماثلة قام بها وزير الداخلية الإيراني في اكتوبر/ تشرين الأول٢٠٠٠م اتفق مع نظيره الكويتي على تشكيل لجنة أمنية مشتركة لمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات، وعلى صعيد الأمن الخارجي قام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الكويتي الشيخ جابر المبارك بزيارة لطهران في نهاية سبتمبر/ أيلول٢٠٠٢م استغرقت خمسة أيام وقع خلالها مع الجانب الإيراني مذكرة تفاهم للدفاع المشترك بين البلدين، وهي أول اتفاقية من نوعها بين دولة خليجية وإيران منذ قيام الثورة الإيرانية؛ حيث تضمنت بنودها حضور مراقبين من الجانبين المناورات العسكرية التي يجريها كل بلد، وتبادل الخبرات والمعلومات والدورات التعليمية في المجال الدفاعي[٢٥].

ج. العلاقات الإيرانية- البحرينية

شهدت العلاقات بين إيران والبحرين في عهد الرئيس خاتمي تحسناً بعد تجاوز الأزمة التي نشبت بينهما في بداية عام ١٩٩٧م عندما أعلنت البحرين تخفيض مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع إيران إلى مستوى قائم بالأعمال؛ بعد اتهام البحرين لإيران

بالتورط في دعم الشيعة البحرينيين في المحاولة الانقلابية التي جرت أواخر عام ١٩٩٦م، وقد بذلت الحكومتان مساعي لبناء الثقة كان أبرزها رفع البحرين مستوى تمثيلها الدبلوماسي الكامل عام ١٩٩٩م، بعد سلسلة من الزيارات الرسمية لكبار المسئولين الإيرانيين كانت أهمها زيارة هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام عام ١٩٩٨م، وزيارة وزير الخارجية "كمال خرازي" عام ١٩٩٩م لتقديم العزاء في وفاة أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، ونتج عن هذه الزيارات توقيع بروتوكول إنشاء اللجنة السياسية العليا المشتركة، ومجموعة اتفاقيات التعاون في المجالات التجارية والاقتصادية والثقافية وتبادل المعلومات التقنية في المجالات الصناعية[٢٦].

في الحقيقة كان تحسن العلاقات الإيرانية البحرينية مرتكزاً على عاملين اثنين، **الأول:** تخلي إيران عن شعاراتها الخاصة بتصدير الثورة، وبالتالي عدم التدخل في الشأن البحريني الداخلي بدعم الجماعات الشيعية في البحرين، **والثاني:** هو تولي الشيخ حمد بن عسى آل خليفة الحكم في البحرين خلفاً لوالده عام ١٩٩٩م، ومن ثم إطلاقه المشروع الإصلاحي الذي كان من نتائجه حدوث انفراج سياسي سمح لكافة التيارات السياسية بأن يكون لها تنظيمات شرعية ويحق لها العمل العلني على الساحة السياسية، الأمر الذي أدى إلى انتفاء ادعاءات التضييق على الشيعة الذين يمثلون أغلبية في البحرين، وفي سياق المرحلة الجديدة من العلاقات بين إيران والبحرين جاءت الزيارة التي قام بها ملك البحرين إلى إيران في أغسطس ٢٠٠٢م، هي أول زيارة لحاكم البحرين منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وجاءت في توقيت بالغ الأهمية كانت المنطقة تشهد تطورات إقليمية بالغة الحساسية تمثلت في التخطيط الأمريكي لغزو العراق وتنفيذ مشروع الإطاحة برئيسه صدام حسين، وكانت دول المنطقة أجمع تخشى أن يؤدي الغزو إلى تفكيك العراق وتجزئته، أو مما يجري فيه حالياً من حالة عدم الاستقرار، كما جاءت هذه الزيارة في سياق الأزمة التي شهدها المشروع الإصلاحي في البحرين بين الحكومة والمعارضة الشيعية على وجه الخصوص على خلفية التعديلات الدستورية التي جرت في فبراير/ شباط ٢٠٠٢م،

ونصت على مَنْح المجلس المُعَين في السلطة التشريعية صلاحيات تشريعية متساوية مع المجلس المنتخب مع مساواة عدد الأعضاء في كل منهما بواقع أربعين عضواً لكليهما، مما أدى إلى مقاطعة جمعيتي الوفاق والعمل الإسلامي الشيعيتين، وقد هدفت الزيارة إلى إبعاد العامل الإيراني عن هذه القضية[٢٧].

لعلنا نشير إلى أن تَحَسُّن العلاقات الإيرانية البحرينية كان معتمداً بالأخص على الانفراج الذي حدث في العلاقات السياسية بين الجمهورية الإسلامية في إيران والمملكة العربية السعودية مثلها كبقية الدول الخليجية الأخرى، وكذلك على تخلي إيران عما كانت تثيره من أن البحرين كانت جزءاً من إيران، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالعلاقة بين البحرين وإيران تحكمها العلاقة بين الحكومة البحرينية والجماعات الشيعية داخلها، وموقف إيران من هذه العلاقة؛ حيث إن أي تعاطف إيراني لتلك الجماعات ـ لا محالة ـ سوف يؤدي إلى تأزم أو تدهور العلاقة بينهما، وعلى العكس عندما لا تلتفت إيران لما يحدث في الشأن الداخلي البحريني، أو تهدأ الأمور بين الحكومة البحرينية والجماعات الشيعية، فإن العلاقات البحرينية سوف تستمر في مسار التطور والتفاهم والتعاون.

د. العلاقات الإيرانية- التركية

شهدت العلاقات الإيرانية التركية في عهد الرئيس خاتمي تحسنًا ملموساً أدى إلى تقوية التمثيل الدبلوماسي بينهما؛ حيث وصل السفير التركي إلى طهران في الرابع من شهر فبراير لعام ١٩٩٨م، وأعقب ذلك عقد اتفاقيتين بين البلدين، الأولي في مجال الطاقة وخاصة الغاز، والثانية في بخصوص الموقف الأمريكي حيال خط أنابيب الغاز من تركمانستان إلى تركيا مروراً بإيران؛ حيث واجهت حكومة الرئيس التركي مسعود يلماز ضغوطاً أمريكية للحيلولة دون التوقيع على هذه الاتفاقية، ومع ذلك لم تستجب الحكومة التركية لهذه الضغوط نظراً لحاجتها الماسة إلى الغاز، وبناء عليه تمت الاتفاقية بينها وبين إيران وتركمانستان على مد أنابيب الغاز بين هذه الدول لتزويد تركيا بالغاز الطبيعي،

وفي الثامن من شهر فبراير/ شباط ١٩٩٨م تم افتتاح المرحلة الأولى من خط أنابيب الغاز الممتدة من "كردبچه" في تركمانستان إلى "كردكوى" في إيران بحضور الرئيس خاتمي ونظيره التركمانستاني[٢٨]، وكان من المخطط أن تنتهي المرحلة الثانية التي تمتد من إيران إلى تركيا بطول ٢٠٠م في عام ١٩٩٩م، وتبدأ تركيا بعدها من شراء الغاز الإيراني والاستفادة منه؛ لكن الضائقة المالية التي مرت بها تركيا تسببت في تأخر تشغيل المرحلة الثانية من المشروع إلى منتصف شهر يوليو ٢٠٠١م عندما تم إعلان وزارة النفط الإيرانية عن البدء في تصدير الغاز الإيراني في ٣٠/ ٧/ ٢٠٠١م[٢٩].

كما سعى الجانبان، وبخاصة في السنوات الأخيرة، للقيام بخطوات ملموسة لتقوية هذه العلاقات، فعقد البلدان اتفاقيات أمنيَّة للحدِّ من نشاطات المنظمات المناوئة لهما، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (١,٤) بليون دولار عام ٢٠٠١م، ويعد السُّياح الإيرانيون والمنتجات التركية المصدَّرة إلى إيران من المصادر المهمة لإيرادات الحكومة التركية، فقد زار تركيا خلال عام ٢٠٠١م نحو نصف مليون سائح، ناهيك عن الاستثمارات الإيرانية في تركيا والتي تبلغ قيمتها ملايين الدولارات، وكان لوصول حزب "العدالة والتنمية" إلى الحكم في انتخابات ٢٠٠٢م بالغ الأثر على تطور العلاقات الاقتصاديَّة والسياسيَّة والأمنيَّة بين الطرفين؛ ففي أول زيارة له للخارج، حاول رئيس حزب "الرفاه الإسلامي" المنحلّ، ورئيس الحكومة التركية السابق نجم الدين أربكان فتح صفحة جديدة مع إيران، وعقد معها اتفاقية مهمة لنقل الغاز الإيراني إلى تركيا، مما مهَّد لزيارة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي لتركيا سنة ١٩٩٧م، كما قام الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزَر بزيارة رسميَّة لإيران في حزيران (يونيو) ٢٠٠٢م، شملت مدينتي طهران العاصمة وتبريز، ذات الغالبية الأذرية، مصطحبًا معه (١٢٠) من رجال الأعمال و(٧٠) صحفيًا، وقام أردوغان بأول زيارة له إلى طهران صيف ٢٠٠٤م، وتوالت زيارات الوزراء والمسؤولين بين البلدين، على كافة الأصعدة، وبخاصة الأمنيَّة[٣٠].

وعلى كُلٍّ، تَحْكُمُ العلاقة بين إيران وتركيا مصالح مشتركة أمنية واستراتيجية، أهمها استتباب الأمن في منطقة القوقاز وبحر قزوين وآسيا الوسطى، ومحاولة إيران منع النفوذ الإسرائيلي من الوصول إلى تلك المناطق المهمة لأمنها الاستراتيجي ومصالحها الاقتصادية خاصة بحر قزوين، كما لا يخفى على الدارسين أن هناك مصالحَ مشتركة بين إيران وتركيا وسوريا أيضاً في عدم قيام دولة كردية، أو أن تتطور الأوضاع إلى ما أدت إليه في العراق باستقلال الأكراد بإقليمهم في شمال العراق.

ثانياً: المحور العالمي

أ- العلاقات الإيرانية- الأوروبية

مرت العلاقات بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي بمرحلتين اثنتين، هما:

- **مرحلة المفاوضات المفتوحة**

سادت العلاقات الإيرانية والدول الأوربية حالة من التأزم إثر إعلان المحكمة الخاصة بقضية "مطعم ميكونوس"[٣١] تورط الاستخبارات الإيرانية وشخصيات بارزة أهمها الرئيس الإيراني آنذاك هاشمي رفسنجاني؛ حيث توقفت مباحثات "الحوار الناقد"، وغادر سفراء تلك الدول إيران، واستمرت العلاقات على هذه الحالة إلى أن فاز الرئيس خاتمي في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧م الذي مهد لاستئناف العلاقات من جديد وحث الدول الأوروبية على إعادة سفرائها إلى طهران حتى قَبْلَ مراسم تنصيب خاتمي رئيساً للجمهورية، وقد شارك بعض سفراء دول الاتحاد الأوروبي في هذه المراسم، وبعد ذلك تطورت العلاقات عام ١٩٩٨م لتحل مباحثات "الحوار البناء" محل سابقتها المسماة بالحوار الناقد.

سارت العلاقات بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي في تحسن مطرد على رغم ما شابها من فتور على فترات متقطعة ساعدت بعض الحوادث في ظهوره مثل قضية التاجر

الألماني الذي تمت محاكمته، وحكم عليه بالإعدام لإدانته بإقامة علاقة جنسية مع فتاة إيرانية مسلمة، وإثارة قضية مطعم ميكونوس من جديد، ومع ذلك استمر التعاون الاقتصادي بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي وخاصة ألمانيا، وقد بلغت الواردات الإيرانية عام ١٩٩٨م من ألمانيا ما يقارب (١,٧) مليون دولار، وبناء على استمرار العلاقات الإيرانية الألمانية في النمو المطرد وجهت ألمانيا في ١٠أبريل/ نيسان ١٩٩٩م الدعوة للرئيس الإيراني خاتمي لزيارتها نتيجة للمقال الذي كتبه الرئيس خاتمي عن حوار الحضارات في إحدى الصحف الألمانية، ولقي إعجاباً وترحيباً من المسئولين الألمان[٣٢].

استمر تبادل الزيارات بين المسئولين الإيرانيين ونظرائهم من الدول الأوروبية على أعلى المستويات، فقد قام وزير الخارجية الإيطالي لمبرتو ديني إيران في مارس/ آذار ١٩٩٨م، وفي شهر يونيو/ حزيران من نفس العام قام رئيس جمهورية فرنسا السابق جيسكاردستان بزيارة إلى إيران وصرح خلال هذه الزيارة بأن فرنسا تتابع بكل اهتمام السياسة الخارجية لإيران والمواقف الذي أعلن عنها الرئيس خاتمي وأصدائها على المستوى العالمي، وتَأْمل أن تحافظ هذه المرحلة على مسارها البناء والراسخ، كما قام وزير الخارجية الفرنسي بزيارة إلى طهران لمدة ثلاثة أيام في شهر أغسطس/ آب من العام نفسه للتباحث مع المسئولين الإيرانيين حول إيجاد آفاق رحبة للتعاون الثنائي بين البلدين في جميع المجالات، وفتح صفحة جديدة للتباحث حول جميع القضايا، كما اجتمع وزير الخارجية الإيراني بنظيره البريطاني على هامش فعاليات المؤتمر الثالث والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٩م، وتم خلالها موافقة البلدين على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينها إلى مستوى سفير، وفي مارس/ آذار من عام ١٩٩٩م كان الرئيس خاتمي قد قام بزيارة لإيطاليا هي الأولى من نوعها لرئيس جمهورية إيراني بعد الثورة الإيرانية، وفي شهر مايو/ أيار ١٩٩٩م قام الرئيس النمساوي توماس كليستل بزيارة إلى إيران على رأس وفد يتكون من ٣٠ عضواً من أعضاء الحكومة النمساوية، وفي يونيو/ حزيران عام ٢٠٠٠م قام الرئيس خاتمي بزيارة إلى ألمانيا

وهي أول زيارة لأعلى مسئول إيراني منذ (٣٢) عاماً[٣٣].

كما شهدت العلاقات بين إيران وبريطانيا في عهد الرئيس خاتمي تطوراً واضحاً، عندما تمكن من إبراز موقف حكومته من فتوى إهدار دم سلمان رشدي صاحب كتاب آيات شيطانية، والذي سبق وأن أصدرها "آية الله الخميني" في ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٩م، ولقيت أصداءً سلبية لدى الغرب باعتبار إيران تقف ضد الحريات في العالم، وقد تم تسوية هذه القضية عندما أخبر وزير الخارجية الإيراني آنذاك "كمال خرازي" نظيره البريطاني "روبن كوك" أن إيران ليس لديها أي نية، ولن تتخذ أي موقف مَهْمَا كان لتهديد حياة مؤلف آيات شيطانية، أو أي شخص مرتبط بهذا العمل، ولن تشجع أي شخص على القيام بذلك أو تقدم له أي مساعدة، عند ذلك بدأت بريطانيا في إعادة علاقاتها تدريجياً مع إيران، وتم تبادل السفراء بين البلدين في ابريل/ نيسان ١٩٩٩م، وفي تلك الأثناء قام "كمال خرازي" وزير الخارجية الإيراني بزيارة إلى بريطانيا والتقى رئيس الوزراء البريطاني من أجل مناقشة مستقبل العلاقات بين البلدين[٣٤].

- **مرحلة المفاوضات المقيدة.**

بدأت هذه المرحلة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠١م، على إثر موقف الحكومة الإيرانية من أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، عندما بادرت إيران باستنكارها وشجبها؛ إذ أصدر رئيس الجمهورية بياناً باسم الشعب الإيراني أدان فيه هذه الحادثة، وقدم مواساة الشعب الإيراني إلى الشعب الأمريكي مطالباً المجتمع الدولي بالقضاء على الإرهاب، وموضحاً أن "حكومة الجمهورية الإسلامية في إيران لن تتوانى عن القيام بأي إجراء لتحقيق ذلك[٣٥]، كما أدانت جميع الأوساط السياسية في إيران الإرهاب بجميع أشكاله، فقد أعلن نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي "محسن آرمين" عن أن حادثة الاعتداء على أمريكا عمل إجرامي غير مقبول سواء قام به فرد أو جماعة، وأن هذه الحادثة لها أبعادٌ عديدة وآثارٌ اقتصادية وتبعات سياسية وأمنية وكذلك إنسانية، وطالب "عباس عبدي" عضو مجلس الشورى الإسلامي بإدانة مطلقة للإرهاب

الذي منه أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١م ولا يقتصر عليه فقط؛ لأن بعض الدول ومنها أمريكا تدين هذه العمليات وتلتزم بالصمت أمام عمليات الإرهاب الأخرى ومنها جرائم الكيان الصهيوني.

وعقب الأحداث بعث كل من رئيس مجلس مدينة طهران "محمد عطريانفر"، ورئيس بلدية طهران "مرتضى الويري" رسالة إلى عمدة نيويورك "رادلف جولياني"، أعربا فيها عن بالغ حزنهما على ضحايا الاعتداء، وعن إدانتهما الشديدة لهذه الأعمال التي عدّاها غير إنسانية، وقدما مواساتهما له ولمجلس المدينة ولجميع مواطني نيويورك، وقد لقيت هذه المواقف ترحيباً من بعض المسؤولين الأمريكيين؛ فقد وصف رئيس قسم وضع السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية موقف الحكومة الإيرانية بالموقف الإيجابي المناسب تجاه الأحداث، وقد ألمح إلى استعداد أمريكا للتباحث دبلوماسياً حول الوضع في أفغانستان، والترحيب بمشاركة إيران في مشروع محاربة الإرهاب(٣٦).

رغم هذا الموقف الإيجابي من الحكومة الإيرانية إلا أن موقف الولايات المتحدة بدا متذبذباً، فتارة تمتدح المواقف الإيرانية كما تقدم وتارة تضع إيران من ضمن الدول التي ترعى الإرهاب وتقوم بدعمه، بل وصنفها رئيسها بوش الابن بأنها من دول "محور الشر" إلى جانب العراق وكوريا الشمالية، كما أن موقف الإدارة الأمريكية من الدول الأوروبية التي لم تؤيد غزوها للعراق في البداية مثل فرنسا وألمانيا وتقسيمها للدول الأوروبية إلى دول قديمة وحديثة، كل هذا أثر على العلاقات الإيرانية الأوروبية، وتحول الحوار البناء والشامل إلى حوار مقيد بشروط نتيجة الضغوط الأمريكية على الدول الأوروبية بعدم المضي قدماً في مزيد من التعاون مع إيران، وبدأت الدول الأوروبية تشترط على إيران بعض الشروط مثل: التحكم في البرنامج النووي، وضرورة مراعاة حقوق الإنسان، وعدم التسبب في تعطيل مباحثات السلام في الشرق الأوسط، وعدم دعم الإرهاب، ولا أدل على ذلك مثل قيام (١٥) دولة أوروبية بتوجيه التحذيرات لإيران في يونيو/ حزيران ٢٠٠٣م بأن التقدم في المباحثات بين الطرفين مرهون بالتقدم الإيجابي لإيران في مجال

احترام حقوق الإنسان، ومنع انتشار الأسلحة النووية والإرهاب ومسيرة السلام في الشرق الأوسط.

وعلى هذا حدث تغير رئيس في العلاقات بين إيران ودول الإتحاد الأوروبي بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول الشهيرة؛ وذلك بتقييد هذه الدول أي نوع من الحوار مع إيران، نتيجة ما أفرزته تلك الأحداث من بروز منطق أمريكي جديد وخاصة بعد انتهاء الحرب على العراق عندما قَسَّم وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" أوروبا إلى قسمين: أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة، الأمر الذي عُدّ مؤشراً بارزاً على تغير التوجه الأمريكي نحو أوروبا والوحدة الأوروبية، مما أثار مخاوف بعض الدول الأوروبية وتصنيفها حسب بعض المحللين الأمريكيين تحت اسم "محور الشر الثاني" إشارة إلى الدول الثلاث التي عارضت الحرب على العراق وهي ألمانيا وفرنسا وروسيا، ونتيجة لهذه المخاوف تبنى الاتحاد الأوروبي موقفاً مشابهاً للموقف الأمريكي، وخاصة تجاه البرنامج النووي الإيراني عندما تزعمت بريطانيا ضغوطاً على الحكومة الإيرانية للتوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[٣٧].

ب-العلاقات الإيرانية- الأمريكية

قام الرئيس محمد خاتمي بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية خلال مقابلة مع شبكة (سي إن إن) بتوضيح موقف حكومته من العلاقات مع أمريكا في إطار سياسته لإزالة التوتر، وأعرب في رسالته إلى الشعب الأمريكي عن ما يُكِنُّه الشعب الإيراني من تقدير ومحبة للشعب الأمريكي إلا أن طبيعة العلاقات بين البلدين ترجع إلى سوء تقدير الإدارة الأمريكية، وأشار إلى أن سبب رفض الشعب الإيراني للأمريكيين بعد الثورة هو احتقار الأمريكيين للشعب الإيراني على مدى نصف القرن الماضي، كما رحب بأن يكون هناك علاقات ثقافية بين شعبي البلدين؛ لكن الساسة في أمريكا لم يتمكنوا من تجاوز الجو السائد أيام الحرب الباردة، ويملون سياستهم من منطلق التفوق العسكري، وعلى كُلٍّ كان خطاب الرئيس خاتمي في هذا اللقاء قائماً على الاحترام وحسن النية للولايات

المتحدة، مما أوجد رد فعل إيجابي لدى الساسة الأمريكيين وفي مقدمتهم الرئيس كلينتون، كما أكدت وزيرة الخارجية آنذاك أولبرايت في كلمة لها أمام اللجنة الآسيوية عام ١٩٩٨م عن رغبة أمريكا في تغيير سياستها نحو إيران، وبالفعل بدأ نوع من المحادثات، وأوجه التعاون فيما يتعلق بتنظيم البرامج الشاملة الخاصة بالقضايا المشتركة مثل مواجهة انتشار المخدرات، والأوضاع في أفغانستان، وعلى هذا الأساس قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشطب اسم إيران من البلدان المنتجة للمخدرات(٣٨).

من جانب آخر عدّت الولايات المتحدة تبني إيران سياسة التوافق مع أوروبا والدول الخليجية، والمشاركة بطريقة إيجابية في المنظمات الدولية إشارة إلى أن إيران قد تكون مستعدة لأن تتصرف انطلاقاً من تصورها التقليدي للمصلحة القومية، مما يؤدي إلى احتمال حدوث تقارب في العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، ولذلك طرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت عرض إدارة الرئيس "بيل كلينتون" حول بدء حوار موثوق وغير مشروط مع طهران؛ لكن إيران لم تكن مستعدة لحوار دبلوماسي على هذا الأساس، وقدمت شروطاً مسبقة بأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية برفع العقوبات وإعادة الأموال الإيرانية المجمدة، ونتيجة لذلك ظلت مبادرة الرئيس "بل كلينتون" ساكنة في مكانها(٣٩).

ويشار إلى أن العائق الرئيس أمام تطور العلاقات بين البلدين كان يتمثل في التيار المحافظ في إيران، وعلى رأسهم الزعيم على خامنئي، فقد كانوا يقفون عثرةً في طريق التقارب الإيراني الأمريكي؛ بوضعهم شروطاً ثقيلة يأتي على رأسها الشروط الآنفة الذكر، بل إن التيار المحافظ كان يعلن بين الفينة والأخرى عن عقبات أخرى أمام تحسن العلاقات بين البلدين ومحاولة تطويرها بتقديم اتهامات ضد الولايات المتحدة الأمريكية حول محاولتها القيام بانقلاب ثقافي في إيران كما أعلن عنه ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإسلامي في دورته الخامسة، مع أنه في المقابل كانت الدبلوماسية الإيرانية تحث الخطى للاستفادة من أي فرصة كانت تسنح لها داخل الولايات المتحدة الأمريكية لشرح

وجهات نظرها ومواقفها الأصولية للشعب الأمريكي من أجل الضغط على الإدارة الأمريكية لاتخاذ خطوات جادة وعملية وتجاوز ما يطرح من عوائق؛ لتبرهن على حسن نواياها تجاه إيران ولكي تمنح حكومة الإصلاحيين الأرضية المناسبة للتحرك في اتجاه عودة العلاقات السياسية بين البلدين[٤٠].

في المقابل هناك تشدد من الولايات المتحدة الأمريكية جراء العوامل الداخلية فيها وبالتحديد الضغوط التي تمارسها اللجنة الأمريكية ـ الإسرائيلية للشئون العامة (إيباك)، أدى إلى جمود التقارب بين البلدين، إذ إن الولايات المتحدة تصر على أن إيران لا زالت تدعم الإرهاب، وأن على إيران طمأنتها بأنها لا تسعى إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، كما أن على إيران تغيير موقفها من عملية السلام في الشرق الأوسط[٤١].

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١م وعلى الرغم من رد الفعل الإيراني من هذه الأحداث الذي أدان ـ على لسان الرئيس خاتمي ـ الإرهاب وأبدى تعاطفاً مع الأبرياء الذين سقطوا على إثر تلك التفجيرات، إلا أن الموقف الأمريكي بدا منقسماً حول العلاقات مع إيران ودورها في الحرب على الإرهاب، فخبراء شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية كانوا يرغبون في المضي قُدماً في النظر في تعاون مع إيران واسع النطاق، ويتفق معهم البيت الأبيض، في حين أن وزارة الدفاع التي كان يغلب عليها المحافظون تقاوم حدوث مثل هذا التعاون وتشكك في مدى جدية الإيرانيين فيما يتعلق بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الانقسام واجهه في البداية موقف حاسم لإيران جاء على لسان الزعيم آية الله "علي خامنئي"، وكان على عكس ما كان يتوقعه الإصلاحيون، فقد أكد آية الله "علي خامنئي" أثناء زيارة وفدِ الترويكا الأوروبية لإيران على أهمية محاربة الإرهاب؛ لكنه وصف الموقف الأمريكي بأنه متغطرس؛ مؤكداً أن تعريف أمريكا للإرهاب خطأ وغير مقبول، كما أكد على أن إيران لا يمكن أن تشارك في أي حركة تتزعمها أمريكا في محاربة الإرهاب، رافضاً المنطق الأمريكي القائل بأن "الذين لا يواكبون أمريكا هم مع الإرهاب"، كما جاء موقف الرئيس

خاتمي متوافقاً مع موقف المرشد في رفض تقسيم العالم مع أمريكا أو مع الإرهاب[٤٢].

الانقسام في السياسة الخارجية الأمريكية خَلَق موقفاً متناقضاً إزاء إيران، فقد كثفت الولايات المتحدة حواراً تكتيكياً كانت قد بدأته ورسخته مع إيران بشأن القضية الأفغانية في إطار ما عرف باسم (٦+٢) في الأمم المتحدة[٤٣]، غير أن الإدارة الأمريكية لم تكن راغبة في أن يصل هذا الحوار التكتيكي إلى مستوى مناقشات استراتيجية حقيقية، وعلى الجانب المقابل نجد أن إيران دعمت ضمناً وفي مراحل معينة مباشرة الخطط الأمريكية الرامية إلى إطاحة طالبان وطرد القاعدة من أفغانستان، وتحقيق الاستقرار في أفغانستان عبر حكومة تمثل كافة أطياف الدولة وطوائفها والتي من شأنها حماية حقوق الجماعات العرقية والدينية وخاصة الشيعة في أفغانستان، وهذه التطلعات أنتجت موقفاً إيرانياً إزاء أفغانستان بدا مؤيداً لوجهة نظر الأمريكيين الذين رأوا أن إيران من الممكن أن تقدم مشاركة إيجابية في مجالات مرتبطة بالأمن القومي الأمريكي[٤٤].

استقر الموقف الإيراني من الحملة العسكرية الأمريكية والتحالف الدولي الداعم ضد أفغانستان على ما اصطلح على تسميته "الحياد الإيجابي" الذي انصب على رفض المشاركة العسكرية ضد طالبان وتنظيم القاعدة وإغلاق الحدود الإيرانية التي تزيد على (٩٠٠) كم٢ مع أفغانستان بدعوى منع تدفق اللاجئين الأفغان، وعدم تقديم مساعدات عسكرية أو لوجستية، ورفض إتاحة الأجواء والمطارات، والمياه الإقليمية الإيرانية لأغراض هذه الحملة، وإن كانت أمريكا قد رحبت بموافقة إيران على طلب أمريكي بمساعدة جنودها عندما يضلون الطريق، وعدم اعتراض المقاتلات الحليفة المصابة فوق الأراضي الأفغانية التي قد تلجأ إلى الأراضي الإيرانية، وتقديم العون لطياريها فيما عدا الجنود الهاربين من أفغانستان مقابل تعهد أمريكي بعدم اختراق الأجواء الإيرانية حال الحرب، وقد جاء هذا الحياد في صالح الولايات الأمريكية المتحدة؛ فعملية إغلاق الحدود أكدت مقدرة إيران على إحكام قبضتها على الحدود، وطمأنت الأمريكيين بعدم تسلل مجموعات من طالبان أو أنصار القاعدة إلى إيران ومنع تهريب الأسلحة، والدعم إلى تلك

المجموعات عبر الأراضي الأفغانية، الأمر الذي يعد سهلاً مقابلةً بما قامت به أمريكا عندما مارست ضغوطاً على باكستان وهي الحليفة لها لإغلاق حدودها مع أفغانستان، وتجدر الإشارة إلى أن الحياد الإيراني انطوى على تناقض واضح؛ حيث تغاضت إيران عن تعاون "تحالف الشمال" مع القوات الأمريكية، وهو التحالف الذي توافقت إيران على دعمه مع روسيا وطاجيكستان والهند وتركيا وأوزبكستان، خصوصاً الجناح الذي كان يقوده الرئيس "رباني" والجنرال "محمد قاسم فهيم" ضد طالبان، حتى بات الأمر مثيراً للمفارقة بفعل التناقض، فالإيرانيون ضد الحملة العسكرية الأمريكية في الأجواء، ومعها على الأرض(٤٥).

هذا التناقض بالطبع يفسره عنصران مهمان، هما: الحساسية المفرطة لدى التيار المحافظ من أي إقامة اتصال أو حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية وهي التي سبق وأن أطلق عليها مرشد الثورة الإيرانية آية الله الخميني صفة "الشيطان الأكبر"، هذا يظهر مما وجده التيار الإصلاحي من إثارة هذه القضية بعض الأحيان؛ بل وتوجيه الاتهامات له بالابتعاد عن مبادئ الثورة والتفريط في مكتسباتها، والتصالح مع أَلَدِّ أعدائها، ولا أدل على ذلك ما لقيه خطاب الرئيس خاتمي للشعب الإيراني في مقابلته مع قناة (سي إن إن) من انتقادات تصل أحياناً إلى درجة الاتهام بالتخاذل والخنوع مع أعداء الثورة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد التقت المصالح الإيرانية مع المصالح الأمريكية في الحرب على أفغانستان من خلال التخلص من حركة طالبان التي سبق وأن تسببت سيطرتها على أفغانستان في إثارة قلق إيران بسبب ما نشب بين الحركة وإيران من مشاكل كان من أهمها إعدام الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار الشريف، فضلاً عن الاختلاف المذهبي بينهما، مما يعدّ تهديداً لأمن إيران القومي، ولهذه الأسباب وجدت إيران الفرصة سانحة للتخلص من أحد أعدائها بطريق غير مباشر دون أدنى تضحية أو التزامات تؤثر على سياستها الداخلية والخارجية أو على اقتصادها.

جاء غزو العراق ليكرر المشهد نفسه الذي حدث أثناء غزو أفغانستان، والازدواجية

ذاتها في التفاعلات بين أمريكا وإيران بشأن العراق؛ ففي خضم الاستعدادات التي كانت جارية لغزو العراق والإطاحة برئيسه صدام حسين، رأى بعض المسئولين الأمريكيين احتمالية مشاركة إيرانية بطريقة تكتيكية لتكون هذه المشاركة خطوة مفيدة في حد ذاتها، غير أنه من المحتمل أيضاً أن تكون أساساً أو منطلقاً لحوار وتعاون أوسع بين الطرفين؛ لكن آخرين استبعدوا قيمة أي تعاون محتمل مع إيران؛ وذلك بسبب رغبتهم ألا يسجلوا سابقة لمشاركة مستقبلية أو حتى مجرد الشعور بأن إيران صاحبة فضل على أمريكا لقيام إيران بمساعدتها، أما محصلة ذلك فكانت إجراء مناقشات ضيقة النطاق حول العراق ومستقبله، وذلك في خضم الاستعدادات لانطلاق عملية "العراق الحر" مقارنة بما حدث في أفغانستان؛ لكن ساد بين الطرفين حالة من الريبة والشكوك[٤٦].

أما على الجانب الإيراني فقد اختلف قليلاً عما كان عليه في غزو أفغانستان، وكانت تعارض دخول القوات الأمريكية للعراق بسبب أنها كانت تخشى أن تكون المحطة التالية للغزو الأمريكي، ولا شك وهي ترى أمام ناظريها إحدى شريكاتها في محور الشر حسب المنظور الأمريكي تتداعى للسقوط، وحسب رأي أحد المحللين الإيرانيين أن إيران لم تستطع اتخاذ موقفها الحيادي في أفغانستان بسبب قلقها ومخاوفها من احتمالية الهجوم الأمريكي عليها بعد الانتهاء من العراق، وعلى رغم ما قامت به إيران من تكتيكات داخل أفغانستان من أجل القضاء على حركة طالبان، فإنها تلقت مكافئة من أمريكا بوضعها في محور الشر نتيجة الاتهامات بدعمها الفصائل الفلسطينية بالسلاح، وتكتمها على أعضاء تنظيم القاعدة داخلها، وتسليح المحاربين الأفغان ضد القوات الأمريكية، مما كان له الأثر على تغيير سياستها نحو الحرب على العراق، لكن في الجهة المقابلة نجد أن بقاء صدام حسين يمثل أشد تهديد للأمن القومي الإيراني، وبالتخلص منه سيكون الطريق ممهداً لإيران بأن تتفوق في منطقة الخليج، ويكون ميزان القوى فيها لصالحها، كما أن أمريكا تعلم يقيناً أنه ليس من الممكن إعادة صياغة النظام الأمني الإقليمي دون مشاركة إيران، وأنه لن يتحقق الهدوء في العراق دون مساهمة إيران، واستقر الأمر لدى

الساسة الإيرانيين في النهاية إلى اتخاذ الحياد لدعم موقفها ضد الحرب والعنف في العالم[٤٧].

ومن خلال هذا الحياد سعت إيران سعياً حثيثاً للحفاظ على مصالحها داخل العراق بانتهاج إستراتيجية من شقين، فكانت من جهة تدعم جماعات المعارضة العراقية التي كانت تربطها علاقة بأمريكا، ليس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق فحسب وإنما شمل الدعم الإيراني المؤتمر الوطني العراقي والحزب الديمقراطي الكردي والاتحاد الوطني في كردستان من أجل إقامة حكومة ديمقراطية في العراق تضم كافة الأطراف المعنية، ومن جهة أخرى تسلل إلى عمق العراق عناصر من الحرس الثوري والاستخبارات الإيرانية مع الآلاف من مقاتلي فيلق بدر الذي تولى الحرس الثوري الإيراني مهمة تدريبهم في إيران ليقوموا بتنفيذ الخطط الاستراتيجية التي أوعزت إليهم بعد سقوط نظام صدام، ومنها تهيئة المجال لظهور الشيعة وتقويتهم ودعمهم والاستفادة من التحولات السياسية الناتجة عن القضاء على صدام ونظامه، وعلى الأقل أن تجد هذه الميليشيات مكانها أثناء الفراغ الأمني نتيجة سقوط الأجهزة الأمنية في العراق بعد انتهاء الحرب[٤٨]، ولاشك أن إيران بمساعيها تلك زرعت لها جذوراً في العراق كما هي استراتيجيتها في أي منطقة يتواجد فيها بذور التشيع، ومن ثم تقوم بتعهدها على الدوام وفي كل الظروف وتحت أي اسم ولدى أي نوع من الحكومات، منتظرة يوم تسنح فرصة الحصاد، وهذا ما أكده آية الله هاشمي رفسنجاني من أن إيران تساعد الشيعة في كل مكان، حتى لو كانوا حزباً أو أقلية برلمانية، ولكي تتقي إيران شر وجود القوات الأمريكية في العراق أو التهديدات الأمريكية المستقبلية فقد سعى المسئولون الإيرانيون إلى إقامة طوق أمني شيعي حول إيران[٤٩].

رغم ما شهدته العلاقات الإيرانية الأمريكية من تذبذبات إلا أن إيران خرجت ببعض المكاسب التي كان من أهمها المحافظة على أمنها القومي بالتخلص من ألَدِّ خصومها- حركة طالبان ونظام صدام- وتعزيز مكانتها في كل من أفغانستان والعراق بما

يكفل عدم قيام الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ أي إجراء معادٍ ضد إيران، وذلك بدعم بعض الجماعات والتيارات داخل كلا الدولتين لإضعاف تواجد القوة الأمريكية داخلهما، ثم إنها بانتهاجها سياسة الحياد الفعال قد كسبت وُدَّ دول الاتحاد الأوروبي بالشكل الذي أدى إلى إضعاف الموقف الأمريكي، وخاصة فيما يتعلق بمشروع "محور الشر"، لدرجة أن بعض الدول الأوروبية سخرت من هذا الموقف.

تداعيات حركة الإصلاح والرؤية المستقبلية لها

برز منذ انتخابات المجالس البلدية الثانية عام ٢٠٠٣م بعض التساؤلات حول مستقبل الإصلاحات والحركة الإصلاحية، بل إن هناك من ذهب إلى فشل الإصلاحات وانتهائها، وآخرون قالوا إنها لن تتكرر في إيران، وهناك أيضاً من رأى أن الحركة الإصلاحية برمتها قد فشلت وانتهت، وعلى هذا، فنحن في هذا الفصل نحاول دراسة تداعيات الحركة الإصلاحية في إيران، واستقراء مستقبلها من خلال الرؤى التالية:

الرؤية الأولى: العودة من جديد للإصلاحيين

بعد سيطرة الأصوليين على كافة المؤسسات المنتخبة بدءاً من مجالس الشورى المحلية ومجلس الشورى الإسلامي وانتهاءً بمقعد رئاسة الجمهورية، فهل سيصطف الإصلاحيون إلى جوار بعضهم مرة أخرى من أجل تحقيق العودة؟ وما هي المقدمات التي يجب توافرها؟

تحدث بعض الإصلاحيين في هذا الخصوص، ومنهم "محمد مقدم" عضو مجلس الشورى المركزي لتكتل رجال الدين المناضلين (مجمع روحانيون مبارز) واصفاً مواقف الأحزاب الإصلاحية مستقبلاً، بأنه إذا حدث توافق عام بينها، فمن الطبيعي أن تصطف مع بعضها البعض مستقبلاً، ومما لا شك فيه أن إعادة بناء الجبهة الإصلاحية قضية مهمة في هذه المرحلة، وقد باتت الحاجة ملحة لإعادة النظر في شأن مواقف أحزابها وصولاً إلى الوحدة والتقارب، إلا أن عودة الإصلاحيين للوحدة والتقارب بحاجة إلى وقت طويل، إذ

لا يمكن لهم الوصول إلى إجماع على المدى القصير، وقد يتحقق على المدى البعيد، ومع ما حملته هذه التصريحات من احتمالية الوحدة، إلا أن هناك من يرى أن هذه الوحدة مرهونةٌ بشروط، منها وحدة الهدف ووضوح معالمه، وتجمع كافة الأجنحة تحت جبهة إصلاحية موحدة يمكنها أن تُوجَد بقوة على الساحة السياسية في الفترة القادمة[٥٠].

هناك من يُصرح بأن عودة الإصلاحيين بقوة مرهونة أيضاً بالتخلي عن تركيبتها السابقة، وإن كانوا قد أبدَوْا نوعاً من هذا بتأسيس مجلس أعلى للتنسيق فيما بين الأحزاب الإصلاحية، وكان من ثماره أنْ كانت لهم مشاركةٌ فعالة، وحضورٌ ملحوظ في انتخابات مجلس خبراء القيادة عام ٢٠٠٦م، وبالرغم من ذلك فهناك فريق من الإصلاحيين يدعو إلى رفض أية مشاركة من جانب الحركة الإصلاحية، وذلك إلى أن يتم الانتهاء من الإصلاحات الداخلية في الحركة نفسها، ويتم وضع تعريف واضح واسم خاص ومحدد لهذه الحركة، والاتفاق على مرجعية واحدة لجميع الأحزاب المنضوية تحتها[٥١]، كما يؤكد الباحث الإيراني "حسن يوسفي أشكوري" على أن عودة الإصلاحيين لن تتحقق إلا في حالة التغلب على المشاكل التي تسببت في هزيمتهم وابتعادهم، وتتمثل هذه المشاكل في مسالة وحدة الصف، وإعداد برنامج موحد، والتحلي بالشجاعة إزاء من يعرقل التغيير بدءاً من مجلس الرقابة على القوانين[٥٢].

في هذا الشأن يقدم الكاتب الإيراني "مرتضى نبوي" توصيته للتيار الإصلاحي بأن عليهم الابتعاد عن الأسلوب المتشدد الذي طالما أصابهم على مدى الأعوام القليلة الماضية ـ حسب تعبيره ـ، مذكراً إياهم بما حدث للتيار المنافس لهم بعد "الثاني من خرداد"؛ حيث أقدم تيار اليمين على إعادة النظر في شأن هياكلهم وتوجهاتهم ومن ثم عادوا إلى الساحة من جديد بمواقف ومناهج مختلفة، حتى إن التغيير طال مفردات الخطاب الموجه إلى الشعب، كما أن على الإصلاحيين الاقتناع بأن الإصلاحات في إيران سوف تكون ممكنة في إطار النظام الحالي، ومن خلال الإقدام على إعادة النظر في التوجهات فإن المنافسة السلمية بين التيارين سوف تكون قائمة، وتؤدي إلى النهوض الشامل على المستوى الإداري

والخدمي، ومن ثم سوف يتحرك الحزبان في اتجاه تكوين ساحة حقيقية للمشاركة الشعبية[٥٣].

الرؤية الثانية: تحالف الأصوليين مع الإصلاحيين

على الرغم من الانتقادات والاختلاف في وجهات النظر؛ ألا يمكن أن يكون هناك التقاء بين تياري الأصوليين والإصلاحيين والعمل معاً تحت مظلة الإصلاح خاصة مع تبني الأسلوب الثوري في هذه المرحلة؟

كي نتمكن من تقديم رؤية واضحة للإجابة على هذا التساؤل من المهم أن نتعرف على تطور مفهوم الإصلاح بعد فوز الرئيس "أحمدي نجاد"، ومدى التقارب أو الاختلاف بين ما تم طرحه سابقاً حول هذا المفهوم من قِبَل الإصلاحيين، وما يتم طرحه حالياً من قِبَل تيار الأصوليين وفي مقدمتهم الرئيس الحالي "أحمدي نجاد".

إن مفهوم الإصلاح لدى الرئيس "أحمدي نجاد" الذي ينتمي إلى التيار الأصولي يتمثل في الأصولية، وأنَّه ليس هناك إصلاح دون أصول وقواعد، ولذلك فالإصلاح الأصولي عند "أحمدي نجاد" يبدأ من إصلاح الحكومة؛ لأن معناه إصلاح البلاد، ومعنى الحكومة هنا هو ما أراده "آية الله الخميني" بالحكومة الإسلامية، ويمثل الإصلاح الثقافي أهم جوانب الإصلاح بالمفهوم الأصولي؛ لأن التربية والتعليم ركن أساسي تدعمه قاعدتان مهمتان، الأولى: تتمثل في فكر الحوزة، والثانية في الثقافة الشعبية، أما الإصلاح في الجانب الإداري فيتمثل في التركيز على مفهومي الإدارة العادلة والإدارة الثورية، ويعتمد الإصلاح الأصولي في المجال الاقتصادي على التعمير بتنمية المدن والقرى وسائر البلاد، وإعطاء الأولوية فيه لمطالب البسطاء من تحسين معيشتهم، وزيادة قدرة الموظفين والعمال على تلبية احتياجاتهم، وإذابة الفوارق بين الطبقات، وبسط العدالة وإزالة التفرقة ومحاربة الفساد، والعمل على ترغيب الزواج من خلال منحهم القروض وحل مشاكلهم، كما يُرَتِّب الإصلاح الاقتصادي بالمفهوم الأصولي أولويات الاستثمار على تفضيل المواطنين الإيرانيين ثم الإيرانيين في الخارج ثم الأجانب، مع إزالة عوائق الاستثمار جميعها، كما

رفع شعار الثورة على الفساد لوجود عدد من المؤسسات التي لا تخضع لإشراف الدولة ولا تدخل في ميزانيتها مع أنها تستحوذ على جزء كبير من موارد البلاد[٥٤].

أما الإصلاح السياسي الأصولي فله مفهوم خاص وثوابت محددة، فمفهومه يقوم على أساس الأفكار الأولى لمرشد الثورة آية الله الخميني"، وأما ثوابته فهي أربعة:

- الدستور باعتباره الخلاصة الحضارية للفكر الشيعي والميثاق الاجتماعي الأساسي.
- الحجية أو المرجعية أو القيادة المواجهة للزعيم.
- موقع ولاية الفقيه العام والشامل لكل الأجيال.
- الالتزام بالأسس والبنية والإطار لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران.

تتمحور حركة الإصلاح الأصولية حول عنصرين أساسيين، أحدهما عقائدي يتمثل في الخطاب الشيعي الجديد للحوزة العلمية، والآخر قومي يتمثل في القيم التراثية للشعب الإيراني، مع الأخذ بالوسائل التقنية التي تخدم التوجهات الفكرية والثقافية الحديثة كأدوات لهذه الحركة الإصلاحية الجديدة[٥٥].

بمقارنة مفهوم الإصلاح ومنطلقاته لدى الفريقين نجد أن اختلافاً كبيراً وبَوْناً شاسعاً قد يمنع الاتفاق على مفهوم واحد للإصلاح، إذ إن الرئيس "أحمدي نجاد" أعاد ـ بالفعل ـ المفاهيم إلى البدايات قبل حدوث التغيير والتطوير في نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، وتحديداً قبل بداية الجمهورية الثانية التي كانت تحمل مبدأ "إعادة البناء والتعمير"، لكن مع وجود معتدلين في التيارين الأصولي والإصلاحي، فقد يسعى هؤلاء المعتدلون من التيارين للاتفاق حول رؤية محددة لمفهوم الإصلاح، وصياغة معينة لأهدافه ومرتكزاته وأولوياته وجوانبه، ونتيجة لذلك سوف نجد تياراً جديداً منبثقاً من التيارين نفسيهما ويحمل هذه المفاهيم وينطلق منها.

الرؤية الثالثة: الإصلاح بدون الإصلاحيين

تتمثل في مدى إمكانية استمرار الحركة الإصلاحية دون أن تكون متعلقة بالتيار

الإصلاحي في إيران، أو بمعنى آخر هي احتمال أن يكمل فريق من التيار الأصولي مسيرة الحركة الإصلاحية؟.

تجدر الإشارة هنا أولاً: إلى الأحداث التاريخية التي كانت تعدّ من الجهود الإصلاحية في إيران خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وثانياً: تقصي مراحل تطور التيار المحافظ خلال هذه الفترة، ومدى مشاركته بفعالية في تلك الأحداث.

مما لاشك فيه أن إيران شهدت بعض الأحداث التي كان يطلق عليها اسم "ثورة" خلال القرنين الماضيين، ففي نهاية القرن التاسع عشر شهدت إيران ما كان يسمى بثورة التبغ (انقلاب تنباك) في عام ١٨٩١م، والتي قامت لتعديل الأوضاع الاقتصادية في عهد "ناصر الدين شاه" القاجاري، واحتجاجاً عليه لمنحه الشركات الإنجليزية امتياز تصنيع الدخان وبيعه داخل إيران، وامتيازي البنوك والسكك الحديدية، وقد عدّهما بعض المؤرخين الإيرانيين مثل "أحمد كسروي" وغير الإيرانيين مثل "ادوارد براون" أول حركة إصلاحية في تاريخ إيران المعاصر(٥٦)، ثم قامت الثورة الدستورية (انقلاب مشروطيت) عام ١٩٠٦م في عهد "مظفر الدين شاه" القاجاري، وكانت في بدايتها ضد استبداد الحاكم القاجاري، وانتهت بالمطالبة بتأسيس أول برلمان في إيران باسم "مجلس الشورى الوطني"، وإن كان للإنجليز دور كبير في هذا التحول نحو النظام البرلماني(٥٧)، وشهدت إيران منتصف القرن العشرين حركة تأميم البترول (جنبش ملي شدن نفت) التي قادها الدكتور "محمد مصدق"، وأدت إلى نزع يد الشركة البريطانية للنفط من المنشآت البترولية، وعمليات التنقيب والإنتاج والتصدير، وتحويلها إلى عهدة شركة البترول الوطنية الإيرانية عام ١٩٥٣م، وما أعقب ذلك من أحداث سياسية انتهت بما يعرف بالانقلاب المضاد على حكومة الدكتور "مصدق" نتيجة خروج "الشاه محمد رضا" من إيران، وحدثت مجريات الثورة الإيرانية بعد ذلك بسنوات لتنتهي بإخراج "الشاه"، وتغيير النظام من ملكي إلى جمهوري بقيادة مرشد الثورة الإيرانية "آية الله الخميني" بعد عودته من منفاه في فرنسا عام ١٩٧٩م.

أما التيار المحافظ في إيران فقد شهد تطوراً متلازماً مع الأحداث السابقة؛ حيث نشأ

كقوة سياسية متقدمة على القوى الاجتماعية الأخرى في إيران في فترة ما قبل الحركة الدستورية؛ نتيجة السيطرة الاجتماعية للطبقة الوسطى التقليدية، واحتل المحافظون الصدارة في الحركة الدستورية الإيرانية، علماً بأن مصطلح "المحافظ" بالمعنى الحديث للكلمة كان يطلق في ذلك الوقت على الجماعات التي تنادي بتغييرات سياسية هادئة، وذلك يخالف المعنى التقليدي للمصطلح نفسه الذي يعني المعارض لأي نوع من التغييرات السياسية خاصة في مؤسسة السلطة، وقد قسّم أحد الباحثين تيار المحافظين في إيران منذ الحركة الدستورية إلى قسمين، أو إلى جماعتين: محافظين رجعيين، وهم الذين كانوا يتواجدون في مؤسسة البلاط، ومحافظين تقدميين تمركزوا في البازار، وكانوا قادة الحركة الدستورية انطلاقاً من الحفاظ على الإنتاج الوطني والتجارة في مقابل تغلغل التجار الأجانب، ثم أدركوا فيما بعد أنه لا يمكن ضمان حرية اقتصادية دون تحقيق الحرية السياسية، وطالبوا بمشاركة في الحكم إلى أن استطاعوا بالاتحاد مع بقية القوى الاجتماعية إجبار "مظفر الدين شاه" على توقيع فرمان إقامة الحياة النيابية في إيران؛ لكنها تعرضت إلى نوع من الضعف بعد تولي "رضا شاه" الحكم بمحاولته إضعاف قوى البازار؛ مما أدى إلى تقلص دور الطبقة الوسطى التقليدية في مواجهة الطبقة الوسطى الجديدة التي ساعد "رضا شاه" على ظهورها، لكن المحافظين في البازار استعادوا قوتهم وهيبتهم في الفترة التي لمع فيها نجم "الحركة الوطنية الإيرانية" التي تولى زعامتها كل من الدكتور "محمد مصدق" و"آية الله الكاشاني".

واستمرت مناصرة البازار للحركة الوطنية إلى أن حدث الانقلاب على حكومة "مصدق" عام ١٩٥٣م، وعلى إثره تعرض محافظو البازار، والطبقة الاجتماعية الداعمة له إلى الإقصاء من قِبَل الحكومة والمؤسسات الاقتصادية التابعة لها من خلال تدعيم سلسلة من الأسواق الحكومية، وإنشاء صناعات التجميع، واستيراد السلع الأجنبية، وتدعيم المؤسسة البيروقراطية، ونتيجة لذلك صار البازار مؤسسة راديكالية تولّى تمثيلها السياسي جماعات أخرى مثل "جمعية المؤتلفة الإسلامية" التي كان لها دور خاص في نجاح الثورة

الإسلامية، وبعد الثورة الإسلامية شكل المحافظون حزبين رئيسيين هما: جمعية المؤتلفة الإسلامية، وجمعية علماء الدين المناضلين (روحانيت مبارز)[٥٨]، حيث كَوَّنا أحد التيارات البارزة في إيران بعد الثورة، وهو تيار اليمين التقليدي إلى جانب تيار اليمين الحداثي، وتيار اليسار اللذان ظهرا بقوة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، وخلال فترة رئاسة "هاشمي رفسنجاني[٥٩]، والتي بدأ فيها التيار الإصلاحي في التشكل من خلال تشكيل حزب "كوادر البناء"، وانشقاق حزب "تجمع رجال الدين المناضلين" (روحانيون مبارز) عن اليمين التقليدي، لتنضم إليهما "منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية" من اليسار الإسلامي، ويكتمل التكتل الإصلاحي بعد تولي "خاتمي" رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧م ليصبح (١٨) حزباً وتشكيلاً.

بالنظر إلى توجهات تيار المحافظين نجد أنهم يحملون فكراً سياسياً يقوم على مشروعية الحكم الديني، ويدافعون عن الديمقراطية الدينية، أو الحياة النيابية الدينية، وهي النظام الشعبي الذي يقوده علماء الدين الذي تجلى بوضوح في "ولاية الفقيه"، وينتهجون استراتيجية سياسية تُعدّ مزيجاً من الهدوء في الداخل وخلق التوتر في الخارج؛ أي المحافظة على الاستقرار الداخلي ولو أدى الأمر إلى إقرار حريات مقيدة خشية ظهور الفوضى، وخارجياً بتجنب المواقف التي تُحمّل الدولة تكلفة عالية على مستوى العلاقات الدولية، واتباع سياسة التحاور السياسي بدلاً من اندلاع الحروب، وقد تولدت من داخل التيار المحافظ على مدار العَقدين الماضيين جماعتان، الأولى: الجماعة التي تطلق على نفسها اسم "الأصوليين"، إلا أنهم انفصلوا عن المحافظين، وباتوا تياراً مستقلاً في الانتخابات الرئاسية التاسعة عام ٢٠٠٥م، والجماعة الثانية: تطلق على نفسها اسم "المعتدلين"، وقد استمر انفصالها عن المحافظين منذ عام ١٩٨٥م حتى ٢٠٠٥، ولذلك نرى بعض الاختلاف مع توجهات الإصلاحيين الذين يحملون فكراً سياسياً دستورياً، ويسيرون عملياً في إطار الجمهوريين، ولا يتحدثون بصراحة حول ولاية الفقيه، لكنهم يتحدثون عن وضع نظريات خاصة بولاية الفقيه لديهم بوصفه مشرفاً عاماً، ويعتقدون بصحة مقولة أنّ

الولاية تنبع من الإشراف والرقابة، وليست تفعيلاً للسلطة المباشرة، كما يؤمن الإصلاحيون بجمهورية النظام ويعدونه وسطاً ملائماً لتحقيق معنى الإسلامية في إيران، ويؤمنون أيضاً في إطار الفكر السياسي بمعايير الفلسفة السياسية الحديثة أكثر من المفاهيم السياسية التقليدية، ولذلك فهم يقتربون أكثر من غيرهم من الجماعات السياسية الأخرى داخل النظام للفكر السياسي الحديث، وتقوم استراتيجيتهم السياسية على منظومة متناغمة من الدعوة إلى الديمقراطية في الداخل، ونبذ التوتر في الخارج، كما يحمل الأصوليون فكراً سياسياً يقوم على الشرعية كأساس لمشروعية الحكم، لكن شرعيتهم تختلف عن شرعية المحافظين، وعلى أساس قراءتهم لها يؤمنون بمزيد من دور مؤسسة ولاية الفقيه، والوجود الشعبي لإيمانهم بالمشاركة الشعبية المكثفة دون الاستناد إلى عنصر المنافسة، وتُرَكز شرعية الحكومة في شخص الولي الفقيه بعيداً عن دور المؤسسة الدينية، وعلى هذا النحو يتضاءل في السلطة دور الأحزاب، والمؤسسة الدينية مثل جمعيات مدرسي الحوزات، واتحادات علماء الدين.

كانت استراتيجية الأصوليين ذات شقين، الشق الأول: قبل الوصول إلى السلطة؛ فكانت استراتيجيتهم السياسية تمثل مزيجاً من إظهار القوة في الخارج، وفرض السلطات في الداخل؛ لكي يتحقق في نظرهم استمرار الجمهورية وبقاؤها، أما الشق الثاني: فهو بعد الوصول إلى السلطة، فمن المحتمل أن يضطر الأصوليون إلى مسايرة الواقع السياسي والدبلوماسي؛ بمعنى أنهم سوف يضطرون أثناء مواصلتهم المباحثات في الملف النووي إلى اتباع السياسات العامة للنظام، وستكون النظرة إلى الأمن الداخلي استراتيجية أساسية لديهم على صعيد السياسات الداخلية، ولذلك فإن الاستراتيجية السياسية ستكون مبهمة، وغير محددة أكثر من استراتيجية بقية التيارات الأخرى(٦٠).

من خلال المقارنة السابقة نرى أن الأصوليين أقرب في فكرهم السياسي واستراتيجيتهم السياسية إلى التيار المحافظ بجعل ولاية الفقيه وصلاحيات الزعيم خارجة عن النقاش السياسي، كما أن الانفتاح على الآخر- خارجياً- تكتنفه المصالح القومية

والتوجس من الخارج بصفتهم طبقة محرومة تنظر إلى الأجنبي بأنه مستعمر واستغلالي، بعكس ما يذهب إليه الإصلاحيون من أنه يمكن مناقشة ولاية الفقيه، ومساءلة الزعيم كونه منتخباً من مجلس يختار الشعب أفراده عن طريق الانتخابات، وتوفير الحرية في الداخل الإيراني لممارسة النشاط الحزبي، وحرية الرأي والتعبير، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فتقوم استراتيجية الإصلاحيين على نزع فتيل التوتر مع دول العالم، إلى الحد الذي دفع ببعض الإصلاحيين إلى المطالبة بإعادة النظر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أبدت الحكومة الإصلاحية بعض التجاوب في مباحثات الملف النووي الإيراني مع دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يرفضه الأصوليون حالياً.

أما عن مدى احتمالية قيام التيار الأصولي المتفرع من التيار المحافظ في إيران بإكمال مسيرة الحركة الإصلاحية، فمن هذا المنطلق يبدو من المستبعد أن يتولى فريق من الأصوليين ما بدأه التيار الإصلاحي منذ تولي "خاتمي" رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧م، أو العمل في استمرار الحركة الإصلاحية وفق ما وُضع لها من مفاهيم وتوجهات وبرامج واستراتيجيات.

الهوامش

[١] عصام عبدالشافي، أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات- التطورات- السياسات، مصدر سابق، ص٢٣.

[٢] أنتوني كوردزمان، القدرات العسكرية الإيرانية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: سلسلة دراسات عالمية العدد (٦)، ص١٢٢

[٣] عصام عبدالشافي، أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات- التطورات- السياسات، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ص٢٤- ٢٥

[٤] اطلاعات بين المللى، بتاريخ ٣/ ٦/ ١٩٩٨، ص١- ٢ و ١٩/ ٥/ ٢٠٠٠م، ص١

[٥] شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١: ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، ص١٣-١٤

[٦] الدكتور محمد السعيد عبدالمؤمن، إيران ومشكلاتها النووية، مختارات إيرانية، المجلد الرابع ٢٠٠٣- العدد ٣٧ أغسطس ٢٠٠٣م، ص٩٨

[٧] عصام عبدالشافي، أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات- التطورات- السياسات، مصدر سابق، ص٣٢

[٨] روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي الولايات المتحدة، ترجمة مروان سعد الدين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م ، ص٨١ ـ ٨٢

[٩] أحمد إبراهيم محمود، إيران ومهلة وكالة الطاقة الذرية، مختارات إيرانية- المجلد الرابع ٢٠٠٣ العدد ٣٩أكتوبر٢٠٠٣م، ص٨٤

[١٠] عصام عبدالشافي، أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات- التطورات- السياسات، مصدر سابق، ص٧٣

[١١] روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، مصدر سابق، ص٨٢-٨٤

[١٢] أيفو دالدار (وآخران)، هلال الأزمات: الاستراتيجية الأمريكية- الأوروبية حيال الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١: ٢٠٠٦م، ص٤٢-٤٣

١٣ روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، مصدر سابق، ص٨٦

١٤ محمد صادق إسماعيل، المفاوضات الإيرانية ـ الأوروبية... هل من جديد؟، مختارات إيرانية، العدد ٥٩ يونيو ٢٠٠٥م، ص١٠٣

١٥ شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، مصدر سابق، ص١٠٩

[١٦] بشير عبدالفتاح، المسألة النووية الإيرانية .. تسوية أم هدنة؟، السياسة الدولية العدد ١٥٩ يناير ٢٠٠٥م، ص١٧٠

١٧ طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، مصدر سابق، ص٨٧

١٨ محمد السعيد عبد المؤمن، إيران في عهد خاتمي، أوراق حضارية (السنة الأولى- العدد الثاني: ديسمبر ٢٠٠٣م)، مركز دراسة الحضارات المعاصرة بكلية الآداب بجامعة عين شمس بالقاهرة، ص١٦٩ ـ ١٧٠

[١٩] Samir Tata، Iran: The Case for Détente، Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research (occasional papers ٦٢)، P٣٨

[٢٠] يحيى فوزى، تحولات سياسى اجتماعى بعد از انقلاب اسلامى در ايران، مصدر سابق، ص٣٥٠ ـ ٣٥٢

٢١ إيمان محمد السعيد جمال الدين، إعلان النص الكامل للاتفاقية الأمنية بين إيران والسعودية، الملف الإيراني، العدد الأول عام ٢٠٠١م، ص٧٥ ـ ٧٦

٢٢ ريمون ماهر كامل، الاتفاق الأمني الإيراني السعودي، خطوة نوعية على طريق التقارب، مختارات إيرانية، المجلد الثاني العدد ١٣، ص٥٣

٢٣ ريمون ماهر كامل، الاتفاق الأمني الإيراني السعودي، خطوة نوعية على طريق التقارب، ص٥٣-٥٤

٢٤ نوف منير المطيري، العلاقات الكويتية الإيرانية المعاصرة، الكويت: الشركة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط١: ٢٠٠٤م، صص١٣٧، ١٣٩، ١٤٢-١٤٣

٢٥ أشرف محمد كشك، العلاقات الكويتية- الإيرانية: رؤية تحليلية، مختارات إيرانية- المجلد الرابع٢٠٠٣، العدد ٣١ فبراير ٢٠٠٣م، ص٩٩

٢٦ حسام حسن، العلاقات الإيرانية- الخليجية عام ٢٠٠١م، في(التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي١٤٢١هـ، ٢٠٠١م)، تحرير: الدكتور مدحت أحمد حماد، ط١: أكتوبر٢٠٠٢م، ص١٥٨

٢٧ أحمد منيسي، العلاقات البحرينية الإيرانية بين أزمات الماضي وآفاق المستقبل، مختارات إيرانية، المجلد الرابع ٢٠٠٣م، العدد ٣١ فبراير٢٠٠٣م، ص٩١-٩٢

٢٨ يحيى فوزى، تحولات سياسى اجتماعى بعد از انقلاب اسلامى در ايران، مصدر سابق، ص٣٥٣-٣٥٤

٢٩ أحمد محمد طاهر، العلاقات الإيرانية ـ التركية، في(التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي١٤٢١هـ، ٢٠٠١م)، مصدر سابق، ص٢٩٠

٣٠ هوشنك أوسي، العلاقات الإيرانية- التركية بين تباين المسارات الإستراتيجية وتلاقي المصالح، صحيفة الحياة ٣/ ٢/ ٢٠٠٨م

٣١ تعرض رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني صادق شرفكندي وثلاثة من رفاقه إلى حادث اغتيال بإطلاق الرصاص عليهم داخل مطعم في مدينة يسمي "ميكونوس"، وكشفت التحقيقات عن تورط إيراني وثلاثة لبنانيين تم محاكمتهم وإدانتهم وتوجيه الاتهام إلى الحكومة الإيرانية بمساعدتهم وتسهيل مهمتهم وكان أبرز المتهمين رئيس الجمهورية آنذاك هاشمي رفسنجاني

٣٢ يحيى فوزى، تحولات سياسى واجتماعى بعد از انقلاب اسلامي در ايران، مصدر سابق، ص٣٥٧-٣٦٠

٣٣ اصغر جعفرى ولدانى، روابط خارجى ايران (بعد از انقلاب)، تهران: انتشارات آواى نور، چاپ اول:١٣٨٢، ص٢١٤-٢١٦

٣٤ سهيلة عبدالأنيس محمد، العلاقات الإيرانية- الأوروبية: الأبعاد وملفات الخلاف، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات استراتيجيه (١٢٦)، ط١: ٢٠٠٧م، ص٣٠

٣٥ صحيفة ايران، ١٢/ ٩/ ٢٠٠١م

٣٦ مختارات إيرانية، المجلد الثاني ٢٠٠١م، العدد ١٦ سبتمبر٢٠٠١م، ص٢٤-٢٦

٣٧ اصغر جعفرى ولدانى، روابط خارجى ايران (بعد از انقلاب)، مصدر سابق، ص٢٣٥-٢٤٣

٣٨ يحيى فوزى، تحولات سياسى اجتماعى بعد از انقلاب اسلامى در ايران، مصدر سابق، ص٣٦٢-٣٦٣

٣٩ فلينت ليفيريت، العلاقات الأمريكية- الإيرانية: نظرة إلى الوراء... ونظرة إلى الأمام، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (١١١)، ط١: ٢٠٠٧م، ص٨

٤٠ محمد السعيد عبدالمؤمن، إيران في عهد الرئيس خاتمي، مصدر سابق، ص١٥٠-١٥١

٤١ روبرت سنايدر، الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (٦٩)، ط١: ٢٠٠٣م، ص٣٠، ٣٣-٣٤

٤٢ محمد السعيد إدريس، حرب أمريكا ضد الإرهاب وصراع المصالح في قلب آسيا ، مختارات إيرانية، المجلد الثاني ٢٠٠١م، العدد ١٥ أكتوبر ٢٠٠١م ، ص ٤-٥

[٤٣] إشارة إلى أفغانستان وإيران وباكستان والصين وطاجيكستان وتركمانستان، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا

٤٤ فلينت ليفيريت، العلاقات الأمريكية- الإيرانية: نظرة إلى الوراء... ونظرة إلى الأمام، مصدر سابق، ص١٠-١١

٤٥ السيد عوض عثمان، التدخل الإيراني في الأزمة الأفغانية، مختارات إيرانية: المجلد الثاني ٢٠٠١، العدد ١٧ ديسمبر ٢٠٠١م، ص٧٩

٤٦ فلينت ليفيريت، العلاقات الأمريكية- الإيرانية: نظرة إلى الوراء... ونظرة إلى الأمام، مصدر سابق، ص١٣

٤٧ أمير محمد حاجي يوسفي، ايران وخاورميانه: گفتارهايي در سياست خارجي ايران، تهران: فرهنگ گفتمان، چاپ اول: ١٣٨٣، ص٢٥١-٢٥٣

٤٨ فلينت ليفيريت، العلاقات الأمريكية- الإيرانية: نظرة إلى الوراء... ونظرة إلى الأمام، مصدر سابق، ص١٣-١٤

٤٩ محمد السعيد عبدالمؤمن، إيران في عهد الرئيس خاتمي، مصدر سابق، ص٥٨

٥٠ مختارات إيرانية، عودة الإصلاحيين مرهونة بشروط، العدد (٦٤) نوفمبر ٢٠٠٥م، ص٣٨، نقلًا عن صحيفة همبستكي بتاريخ ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٥م

٥١ مختارات إيرانية، العدد (٧١) يونيو ٢٠٠٦م، ص٥٢

٥٢ مقابلة لحسن يوسفي أشكوري مع وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء في ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٧م، موقع الوكالة على شبكة الإنترنت على الرابط: www.adnkronos.com، ٤/ ٦/ ٢٠٠٨م

٥٣ مرتضى نبوي، لو أصبح الإصلاحيون في عداد المعارضة سيهمشون، صحيفة همشهري ٣٠/ ٨/ ٢٠٠٥م، مختارات إيرانية، العدد(٦٣) أكتوبر ٢٠٠٥م، ص٥٤

٥٤ محمد السعيد عبدالمؤمن، الشعب والنخبة في إيران، مختارات إيرانية، العدد (٦٢) سبتمبر ٢٠٠٥م، ص٧١-٧٢

٥٥ محمد السعيد عبدالمؤمن، قراءة في الخطاب السياسي للرئيس الإيراني الجديد، مختارات إيرانية، العدد (٦١) أغسطس ٢٠٠٥م، ص١٧

٥٦ موسى نجفي وموسى فقيه حقاني، تاريخ تحولات سياسي ايران، تهران: مؤسسه مطالعات تاريخ معاصر ايران، چاپ نخست: ١٣٨١، ص١٦٩

٥٧ ژان پيردي‌گار وبرنار هوركاد ويان ريشان، ايران در قرن بيستم، برگردان: عبدالرضا (هوشنگ) مهدوي، تهران: نشر البرز، چاپ دوم: ١٣٧٨، ص٣٢

٥٨ محمد قوجاني، المجتمع السياسي الإيراني الجديد: تصور لتقسيمات القوى السياسية في مرحلة بعد الإصلاحات ٢/ ٢، صحيفة شرق بتاريخ ٣/ ٩/ ٢٠٠٥م، موقع البينة- ملفات إيرانية، على الرابط: www.albainah.net، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٧م

٥٩ ويلفرد بوختا، من يحكم إيران؟، بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة ١٧، ط١: ٢٠٠٣م ، ص٣٣

٦٠ محمد قوجاني، المجتمع السياسي الإيراني الجديد: تصور لتقسيمات القوى السياسية في مرحلة بعد الإصلاحات ٢/ ٢، مصدر سابق.

العلاقات التركية الإسرائيلية بين التوتر والاستقرار

خالد محمد أبوالحسن*

تمهيد

مرت العلاقات التركية- الإسرائيلية بفترات متأرجحة بين التوتر والاستقرار، وإنه من الأهمية بمكان- قبل أن نوغل في هذه القضية- أن نبدأ الحديث بإطلالة سريعة على جذور تلك العلاقات، الذي من شأنه أن يجعلنا نتعرض للموقف العثماني من الوجود الإسرائيلي في فلسطين، مما يمكننا من وضع حقائق كثيرة لا يجوز إغفالها؛ كونها مفسرة لتساؤلات كثيرة حول هذه المسألة، وموضحة لما بها من غموض.

الجذور التاريخية

يُعدّ المؤتمر الذي عقده اليهود عام ١٨٩٧م بمدينة بال السويسرية بداية حقيقية لخلق علاقات تركية- يهودية ربما اتخذت شكلاً عدائياً؛ لكون الطرف اليهودي كان يبحث عن كيانه المزعوم في الأراضي الفلسطينية، وبعيداً عن الحديث عن تفاصيل هذا المؤتمر يمكننا القول بأن المؤتمر كان دعوة جادة للأمة التركية العثمانية في ذلك الوقت لاتخاذ كل سبل الحيطة والحذر من هؤلاء، لأنهم كانوا يخططون- من خلال هذا المؤتمر- لإسقاط الدولة العثمانية[١]، وبالفعل نجد أنهم استطاعوا أن يعصفوا بها في خلال ربع قرن تقريباً، بل إنهم فعلوا أكثر من ذلك، بحيث هيمنوا على تركيا نفسها، وكانوا سبباً في تأسيس العلمانية[٢] التي قادها مصطفى كمال أتاتورك (١٨٨١م- ١٩٣٨م)، وتركوا بها مؤسسة ضخمة أثرت في الكيان التركي، وكل هذا لم يأت بشكلٍ فجائي، بل كانت هناك إعدادات منظمة، وخطط مدروسة[٣].

وأمام هذا الحلم اليهودي الكبير الذي تجسد في الوجود الإسرائيلي في فلسطين، كان

* مدرس اللغة التركية بكلية الآداب – جامعة سوهاج – مصر

لا بد من العصف بأي شيء يقف عقبة كآداء أمام تحقيقه، ومن ثم قاموا بمواجهة السلطان التركي العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٤٢م- ١٩١٨م)، الذي رفض رفضاً باتاً طلب "تيودور هرتزل"[٤] لمنح اليهود قرى في فلسطين في المكان الذي تختاره الدولة العثمانية مقابل مساعدات مالية يقدمونها لسداد ديون الدولة، الأمر الذي أدى إلى تنحية هذا الرجل جانباً؛ حيث تجلى دور يهود الدونمة على الساحة السياسية في تركيا من خلال أعضائهم الذين شغلوا مناصب قيادية في الدولة ومنهم "جاويد بك" الذي كان وزيراً للمالية في الدولة العثمانية، فكان لهم دورهم وتأثيرهم الكبير في إضعاف الدولة العثمانية ثم القضاء عليها[٥]، وذلك عن طريق أدوارهم التي لعبوها في حركة "جون ترك" وهي جمعية سرية نشطة أثرت في مجريات الأحداث السياسية التركية، وكانت تباشر نشاطها من مدينة "سالونيك"، وكانت تضم اليهود الأكثر نفوذاً في أوروبا، كما كانت جمعية الاتحاد والترقي ذات صلة بهؤلاء، وأسهم أعضاء يهود الدونمة في إسقاط السلطان عبد الحميد الثاني، وظهر الدور الذي قام به "قره صو" اليهودي الدونمي الذي كان ضمن وفد إقالة السلطان عن منصبه، حيث أبلغه بعزله، كما برز دور "موشيه الأتيني" اليهودي الدونمي الذي تولى حراسة السلطان عبد الحميد في منفاه بسالونيك[٦]، حيث استطاع هؤلاء أن يجدوا المسوِّغات التي تتيح لهم فرصة إقالته[٧].

لقد لعبت انجلترا الدور الأكبر في تحقيق آمال اليهود في فلسطين من خلال وعد بلفور عام ١٩١٧م، مما أتاح لهم فرصة الاستيطان في فلسطين على الرغم من وقوف الدولة العثمانية ضد هذا المشروع[٨]، ولكن اليهود استطاعوا أن يكثفوا جهودهم في فلسطين لتثبيت أقدامهم هناك، وقد استطاعوا بفضل مساندة انجلترا لهم أن يهجروا الكثيرين من اليهود إلى فلسطين، وكانت انجلترا سبباً في إزالة العقبات أمام الوصول إلى الأراضي الفلسطينية.

موقف مصطفى كمال أتاتورك من اليهود

لقد تعهد أتاتورك أمام اليهود بأن يخلق لهم جواً مناسباً لتجمعاتهم في تركيا[٩]-

بعدما تحقق لهم ما أرادوا في الأراضي الفلسطينية من توسعات في مستوطناتهم هناك- حتى إنهم سعوا إلى الوجود بشكل خفي في تركيا تحت أسماء إسلامية؛ حيث كانوا في بادئ الأمر يعيشون في سلانيك اليونانية التي كانت تابعة للدولة العثمانية، ثم إنهم تعاونوا بشكل فعلي مع جمعية الاتحاد والترقي التي كانت تضم عديدا من الأتراك المؤثرين في السياسة التركية، بل إنهم كانوا من المؤثرين في قراراتها وغلبت أعدادهم على أعداد الأتراك المسلمين أنفسهم.

وعلاوة على ذلك فقد تم في عهد أتاتورك أمر خطير- بالنسبة لكثير من المهتمين بالعلم الحديث من الأتراك- وهو استجلاب رجال العلم اليهود الفارين من الهجوم النازي على اليهود، حيث يقول الكاتب التركي "حكمت أوزدمير": "كانت هناك خطوة جادة حدثت في تاريخ العلم الحديث وهي أهم خطوة وقد تمثلت في النهوض بالجامعة التركية عام ١٩٣٣م، أما الحدث الذي يمكن عدُّه حدثاً تاريخياً في التقدم العلمي والتكنولوجي في تركيا، فقد تمثل فيما قامت به الحكومة التركية فيما بعد هذا التاريخ من استجلاب رجال العلم اليهود الفارين من الظلم النازي - الذي لاشك أنه كان غاشماً وجائراً – إلى تركيا"، ثم يستطرد قائلاً: "لقد أسهم هؤلاء في النهوض بالحركة العلمية في تركيا"[١٠].

وبناءً على ما ذكره أوزدمير نطرح بعض التساؤلات، ونترك الحكم فيها للقارئ:

١. ما مدي تأثير هؤلاء اليهود و هم من صفوة الناس في الحركة العلمية في تركيا؟!
٢. إذا افترضنا أن هؤلاء العلماء كانوا يضمون المؤرخين وأرباب الثقافة في المجال السياسي والعسكري والحركة الإعلامية فما مدي تأثيرهم في مقدرات السياسة التركية والحركة الثقافية هناك؟!
٣. لماذا لم تظهر أسماء هؤلاء العلماء في قوائم علماء تركيا في ذلك الوقت، أم أنهم تخفوا تحت أسماء مستعارة سيرة يهود الدونمة؟!

مهما يكن من أمر يظل هناك غموض سياسي حول الزعيم التركي مصطفي كمال

أتاتورك في علاقته باليهود، ربما سكت عن هذه العلاقة الكثير من المؤرخين الأتراك دونما تبرير، ولسنا نحاول التشكيك في ذمته، بل إننا نحاول أن نجد الحلول لما يعوق أفكارنا من غموض، ولربما كان الخبر الذي نشرته جريدة "الحرية التركية" بتاريخ ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٨م قد زاد الغموض غموضاً؛ حيث جاء عنوان المقال: "افتتاح ميدان أتاتورك المزين بتمثال نصفي له في إسرائيل"؛ حيث تمت مراسم الافتتاح في حضور السفير التركي في تل أبيب "نامق تان" وكذا حضور مسئولين من الوزارة الإسرائيلية ومسئولين من بعض سفارات الدول الأخرى(١١).

وإذا كانت السياسة الإسرائيلية التي تعي كيف تتعامل مع الأفراد البارزين في الدول الأخرى أمثال أتاتورك، والتي ترصد كل من يلهج لسانه بالهجوم على بلادها قد فهمت ما قاله أتاتورك كما فهمه الصحافي التركي، الذي أورد ما قاله أتاتورك في حق اليهود لما وضعت له هذا النصب التذكاري الذي امتلك ميداناً كاملاً يحمل اسمه، يقول أتاتورك في حق اليهود بتاريخ ٢٧ يوليو/ تموز ١٩٣٧م: "إنه يُتوقع قيام دولة لليهود في منطقة الشرق الأوسط، لكنها لن تستطيع أن تمس فلسطين، وإن الأتراك لن يقبلوا احتلال اليهود لتلك المنطقة، وإننا سوف نمنع أي نفوذ يهودي أو نصراني يمكن أن يمس منطقة الأراضي المقدسة التي تحمل في طياتها آثار الرسول صلى الله عليه وسلم، ولدينا لذلك جيش ضخم....."(١٢).

على أننا نقدم الدلائل هنا على أن رجال أتاتورك الذين يقدسون كلماته، حتى اليوم، لم يوفوا بما قال أتاتورك، بل إنهم قاموا بعمل مغاير تماماً لما قاله الرجل، فهل يعني هذا أنه كانت هناك حسابات سياسية أخرى تم إخفاء معانيها تحت كلمات أتاتورك؟!

لكي يتضح الأمر أمامنا علينا أن نرصد موقف حكومات ما بعد حكومة أتاتورك الذي توفي بعد كلماته هذه بحوالي عام، وذلك سنة ١٩٣٨م.

حكومات ما بعد أتاتورك وموقفها السياسي من إسرائيل

يذكر الكاتب التركي "تشاتين ياتكين" أن حكومة إينونو فتحت أبواب تركيا على

مصاريعها لليهود الفارين من ألمانيا فيما بين ١٩٤٠م- ١٩٤٣م[١٣].

لقد شهد عام ١٩٤٢م هجرات واسعة النطاق لإسرائيل؛ حيث سهلت الحكومة التركية ليهود تركيا مسألة الهجرة إلى إسرائيل، وتعاونت الحكومة التركية مع اللاجئين اليهود الفارين من ألمانيا، وحاولت مساعدتهم بشتى الطرق؛ حيث تعهدت حكومة إينونو بحماية اليهود ومعاونتهم، بل إن هذه الحكومة أعطت الإذن لليهود وخاصة يهود بلغاريا ورومانيا بالهجرة إلى فلسطين، وفي هذا العام نفسه أصبحت تركيا ملاذاً لآلاف اليهود من اليونان ورودس، ووجد آلاف اليهود الفرنسيين والإيطاليين والبلجيكيين في تركيا الملاذ والوطن، وفي عام ١٩٤٥م فتحت الأكاديمية الحربية التركية بابها أمام المواطنين الأتراك، ورفعت قيود العرق والدين عن شروط الالتحاق بالأكاديمية، وبالفعل، قام اثنان من المواطنين اليهود بالالتحاق بهذه الأكاديمية، وتم فتح أبواب الأحزاب السياسية أمام اليهود فيما بين ١٩٤٤م و١٩٤٦م، بل إن الأمر زاد حدة بأن خصصت لهم الحكومة التركية، في ذلك الوقت، أحزاباً خاصة بهم[١٤].

حرب ١٩٤٨م واعتراف تركيا بدولة إسرائيل

بناءً على ما تقدم ذكره آنفاً، يسوغ لنا أن نعدَّ الحكومة التركية في ذلك الوقت أكثر ليناً وأهدأ وطأة من الدول العربية الإسلامية التي عارضت قرار الأمم المتحدة بقيام دولة إسرائيل في فلسطين، وعلى الرغم من رفض تركيا لهذا القرار إلا أنها وقفت مكتوفة الأيدي أمام حرب ١٩٤٨م التي خاضها العرب ضد إسرائيل، وأعلنت أنها على الحياد، وذهبت كلمات أتاتورك المؤيدة للدفاع عن الأراضي المقدسة سدى، وكشفت السياسة التركية عن نواياها الحقيقية تجاه القضية الإسرائيلية[١٥].

من الجدير بالذكر أنه أثناء تلك المعارك الطاحنة قام رئيس الوزراء التركي شمس الدين كون ألتاي" بفتح الحدود التركية أمام اليهود الأتراك للهجرة إلى إسرائيل، ولم يكتف بذلك بل إنه أصدر الأوامر إلى شركات النقل البحري التركية لنقلهم من استانبول وإزمير إلى حيفا، ومن هنا بدأت العلاقات التركية الإسرائيلية في كل المجالات الاقتصادية

والسياسية والعسكرية، مما جعل الدكتور شاؤل أحد اليهود الأتراك المهاجرين إلى إسرائيل يقول: "نستطيع القول بأن هناك "لوبي تركي يهودي" في إسرائيل"؛ حيث بلغ عدد يهود تركيا في بدايات القرن العشرين حوالي ٢٠٠ ألف يهودي، وتراجع هذا العدد نتيجة الهجرة إلى فلسطين ليصل إلى ٤٠ ألف يهودي عام ١٩٥٠م، والذين تبقوا في تركيا يحملون المذهب العلماني ومذهب الحداثة، وغيرها من مذاهب جعلتهم يؤمنون بأنهم إذا أرادوا أن يعيشوا في بلد ما فيجب عليهم أن يتمثلوا عادات وتقاليد ذلك البلد [١٦].

إنّ أكبر حدث أزعج العرب والمسلمين هو اعتراف أنقرة بدولة إسرائيل عام ١٩٤٩م، فلم تكد جراح العرب تندمل جراء حرب ١٩٤٨م، حتى جاء هذا القرار كصدمة هزت كيان كل المسلمين، حيث كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بالكيان الصهيوني في فلسطين[١٧].

على هذا تبدلت طموحات أتاتورك الذي تعهد بحماية الأراضي المقدسة من العدوان الصهيوني، والذي تعهد بأن يجعل من الجيش التركي القوي وسيلة للذب عن الشرف الإسلامي، وقام خلفاؤه باتفاقيات وتسهيلات تخدم الكيان الصهيوني في فلسطين، وفي مقابل تعهد أتاتورك بحماية المقدسات الإسلامية، تعهدوا هم بحماية الرعايا الصهاينة في تركيا وبذل ما في وسعهم للوقوف بجانب دولة إسرائيل الناشئة، وكانت خطواتهم جادة في سبيل ذلك، ولم يقفوا عند حدود سبق كل الدول الإسلامية في الاعتراف بإسرائيل، بل إنهم مدوا لها يد العون والمساعدة، فتوطدت العلاقات بين البلدين.

الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل ١٩٥٨م

يجدر بنا هنا أن نشير إلى أن اسرائيل قد استفادت من حربها مع العرب عام ١٩٤٨م في الوقت الذي لم تستفد فيه الدول العربية من نكستها في هذه المعركة، وكانت القوات الإسرائيلية أكثر حيطة وحذراً؛ حيث جعلت الجموع العربية الغفيرة نصب أعين ساستها وراحت تفكر في الطريقة التي تواجه بها مثل هذه الأعداد الضخمة، وعلى الرغم

من أنها كانت دولة ناشئة وكان عليها أن تحاول اتباع الطريق السلمي للتعايش مع العرب، إلا أنها فكرت في تأمين نفسها عسكرياً، حيث بدأت من قمة الهرم وبدأ تفكير عسكريوها ينحصر في ضرورة امتلاك السلاح النووي في مهد ظهوره.

ففي عام ١٩٤٨م ارتأي السياسيون الصهاينة أن قيام دولتهم مرهون بالاعتماد على البرنامج النووي، حيث بدأت أول الدراسات النووية الإسرائيلية في عام ١٩٤٩م في مؤسسة "وزمان العلمية" بإرشادات وتوجيهات من "أرنست ديفيد برجمان" صديق العالم ورئيس الوزراء "دفيد بن غريون"، بل إن إسرائيل قامت وبشكل خفي بتأسيس وزارة الطاقة الذرية حيث كان برجمان أول وزير لها عام ١٩٥٢م(١٨).

على الجانب الآخر قامت إسرائيل بمحاولة استقطاب الدول الإسلامية الكبرى من غير الدول العربية التي تُكنُّ لها العداء، فكانت تركيا وإيران من أوائل أهدافها السياسية، حيث نجحت في عقد إتفاقية تاريخية معهما كان هدفها ليس فقط تجنب دخول هذه الدول في معارك ضددها لمناصرة الدول العربية بل حظيت بتوقيع ساسة هاتين الدولتين على معاهدة التعاون العسكري فيما بينهم، والتي أطلق عليها اسم معاهدة "الرمح الثلاثي"، وقد عقدت في عهد حكومة "عدنان مندريس" عام ١٩٥٨م حيث قامت مخابرات الدولتين بالتعاون مع الموساد الإسرائيلي بإنجاح هذه الاتفاقية؛ بحيث تمت بشكل خفي، وسرية تامة(١٩).

فترة المعارك العربية الإسرائيلية وما بعدها والموقف التركي

استمرت العلاقات التركية الإسرائيلية فيما بين توتر واستقرار وكان الاستقرار السياسي فيما بينهما هو الركيزة السياسية في مقابل توتر مصطنع، ربما كان الهدف منه حفظ التوازن السياسي.

خلال حرب ١٩٦٧م كان لتركيا موقف سياسي قوي يدين إسرائيل، ويرفض السماح للأمريكيين باستخدام القواعد العسكرية في تركيا إبان حرب ١٩٧٣م، ثم موافقتها عام ١٩٧٩م على فتح ممثليه لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة، حتى جاء

تقديم بعض الأطراف العربية وخاصة سوريا الدعم لحزب العمال الكردستاني الذي أعلن قيامه عام ١٩٨٤م ونضاله المستمر ضد الحكومة التركية، مما أدى إلى تعديل مواقف تركيا تدريجيا مبتعداً عن الدول العربية، ومقترباً من إسرائيل.

أما عقد التسعينات، فقد شهد تطوراً في العلاقات التركية الإسرائيلية، ومرد ذلك هو سماح سورية للقوى الجوية اليونانية بالهبوط في قواعد سورية وفق التبريرات التركية.

في العام نفسه استقبلت روسيا الاجتماع الثالث للبرلمان الكردي في المنفى في مبنى قريب من البرلمان الروسي وشارك معهم برلمانيون روس، كما أن روسيا وقّعت اتفاقية تعاون عسكري وتقني مع اليونان.

أما دوافع إسرائيل فكانت مختلفة منها توقف محادثات السلام مع سورية في العام نفسه بسبب الاتهامات لسورية بدعم عمليات داخل إسرائيل وبالتعاون مع إيران، وهذا ما تُرجم في الداخل الإسرائيلي بوصول "بنيامين نتنياهو" إلى الحكم عام ١٩٩٦م[٢٠].

وجاء اتفاق مدريد عام ١٩٩١م ليشجع تركيا في العام نفسه على رفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل إلى مستوى السفراء؛ حيث تم الاتفاق على تبادل الزيارات على أعلى مستوى في ظل تطورات متسارعة في علاقات البلدين[٢١].

ظلت العلاقة بين البلدين مستندة على الجذور التاريخية القوية سابقة الذكر والتي هيأها العلمانيون للبلدين لتكون أساساً، وربما يتأثر بعض الشيء بالحكومات الإسلامية الصاعدة خلال فترة ما قبل القرن الحادي والعشرين، ولكن سرعان ما يعود هذا الأساس إلى سابق عهده، حتى لقد شهدت فترة التسعينيات علاقات وطيدة ومتضامنة في مجالات شتى، لم يكن يتصور أنها ربما تتأثر يوما ما بأي تشكيل سياسي أياً كان اتجاهه.

لقد شهد عقد التسعينيات تعاوناً كبيراً فيما بين تركيا وإسرائيل، في سلسلة من الاتفاقيات في مجالات متعددة، وكانت علاقات وطيدة، وواسعة النطاق[٢٢]ربما بلغت هذه الاتفاقيات قرابة الثلاث عشرة إتفاقية كان من بينها إتفاقية الأمن المشترك فيما بين الدولتين، والتي عقدت في عهد حكومة "تانسو تشلر" في ١٣ مارس/ آذار عام ١٩٩٤م، و

كذلك معاهدة التعاون العلمي في المجال العسكري والتي وقعت في ٢٣ فبراير/ شباط عام ١٩٩٦م[٢٣]، ولم تسلم الحكومات التركية الإسلامية من هذه المعاهدات.

على الرغم من أن حكومة نجم الدين أربكان كانت مناهضة للعلمانية وقراراتها إلا أنها لم تستطع الفكاك من سلسلة الاتفاقيات التركية الإسرائيلية حيث وقع أربكان في ٢٨ أغسطس/ آب ١٩٩٦م إتفاقية الدفاع المشترك والصناعات الحربية فيما بين البلدين[٢٤].

ومن المعروف أن نجم الدين أربكان لم يستطع تحقيق أهداف الاتجاه الإسلامي، فلقد انقض عليه العلمانيون لينحوه تماماً عن لعبة السياسة، وكان ذلك إيذاناً بضرورة إعادة صياغة الاتجاه الإسلامي، واتخاذ التدابير لكي يواجه الاتجاه العلماني الذي يستخدم كل السبل للدفاع عن العلمانية، ولهذا فقد كان على حزب العدالة الذي تقدم ليتولى مقاليد الحكم أن يقبل هذه الاتفاقيات التي اتسعت لتشمل مجالات عديدة استفادت من خلالها إسرائيل بشتى الطرق.

حزب العدالة والتنمية وأزمة العلاقات بين البلدين

حينما تولى حزب العدالة مقاليد الحكم عام ٢٠٠٢م كان عليه أن يسير قدماً من أجل تحقيق أهدافه السياسية، لكنه ظل مكبلاً ببعض القيود التي ربما جعلته أكثر حيطة من الوقوع في براثن الانقلاب العسكري الذي قد يقوم به الجيش التركي في أي وقت حماية للعلمانية، والذي لا يتورع أن ينفذ هذا الانقلاب دون أن ينظر إلى تاريخ الحزب الحاكم أو إنجازاته، لذلك ظل أمر الاتفاقيات مع إسرائيل قائماً، غير أن العلاقات شهدت توتراً كبيراً مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وفي ذلك يقول أحد المحللين السياسيين الأتراك: "إن العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينيات، والتي سبق ذكرها قد تم تفسيرها من قبل العديد من المراقبين والمحللين السياسيين على أنها منبثقة من تعاون استراتيجي مشترك، وفي هذه المرحلة كان الطرفان يحاولان استغلال المقاييس العسكرية لهذا التعاون لإحداث تقارب فيما بين البلدين، ومع ظهور حزب العدالة والتنمية على الساحة السياسية التركية عام ٢٠٠٢م ومع وصول تلك المجموعة السياسية الإسرائيلية –

التي تفضل الخيارات العسكرية على خيارات السلام – إلى الحكم دخلت تلك العلاقة مرحلة جديدة اتصفت بالقلق السياسي، على أن ذلك القلق السياسي الذي تفاقم فيما بين الحكومتين إنما هو شكل يتصف بقلة الخبرة السياسية؛ أعني أنه ليس لهؤلاء الساسة خبرة كافية لمعرفة ما يمتلكون من هوية؛ فعبر هذه الهوية هناك قوي ديناميكية باطنة وعوامل أساسية قابلة للنقاش تؤثر في العلاقة فيما بين البلدين[٢٥].

على أن هذه المقولة لا تخلو من التنويه إلى العلاقات القديمة بين البلدين ومن ثم يدعو الكاتب الدولتين للرجوع إليها، غير أنه يبدو أن سياسييٍّ حزب العدالة والتنمية قد أدركوا هذه الجذور لتلك العلاقات؛ فسعوا جاهدين لتهشيمها والقضاء عليها شيئاً فشيئاً مستندين على الأحداث الأخيرة التي داهمت منطقة الشرق الأوسط والتي تمثلت في:

١. حرب الولايات المتحدة على العراق باعتبارها الحليف الأكبر لإسرائيل.
٢. أحداث الأقصى وسلسلة الاغتيالات التي نفذتها إسرائيل ضد الزعماء الفلسطينيين أمثال الشيخ أحمد ياسين.
٣. الاعتداء الإسرائيلي على لبنان.
٤. أحداث غزة.

لقد أثارت أصداء الحرب على العراق عام ٢٠٠٣م ردود أفعال تركية اتخذت شكل الخوف على كيانها في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك تنبهت إلى المخططات الإسرائيلية لتقسيم العراق، وهي مخططات قديمة نبه إليها كاتب هندي في كتاب له بعنوان "خنجر إسرائيل" حيث أورد كتاب (محنة أمة.. ماذا جرى في العراق؟..) أن تقسيم العراق فكرة ليست جديدة بل" طرحت منذ عام ١٩٥٧م حين نشر الصحفي الهندي "كرانجيا" كتاباً بعنوان "خنجر اسرائيل" تضمن وثيقة سرية إسرائيلية عن خطة عسكرية تهدف الى إقامة إسرائيل الكبرى من (نهر (النيل إلى الفرات).

تقضي الخطة بتقسيم سوريا إلى ثلاث دويلات: درزية، وعلوية، وعربية سنية، وتقسيم لبنان إلى دولتين: مارونية، وشيعية"، وأضاف كتاب (محنة أمة.. ماذا جرى في

العراق؟..) أن فكرة تقسيم العراق كما سجلها الكاتب الهندي تشمل تقسيمه الى "دولة كردية في الشمال ودولة عربية في الوسط وإلحاق المنطقة الجنوبية بشاه إيران "محمد رضا بهلوي، حليف الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك"؛ لتحقيق هدفين هما مكافأة الشاه، وخلق خلل في منطقة الخليج؛ لخدمة الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية والأمريكية"[٢٦].

وعليه، فقد ركز السياسيون الأتراك جهودهم على الحيلولة دون تنفيذ المخطط الأمريكي الإسرائيلي الذي يهدد الكيان التركي في المنطقة، ويجعل مشكلة الأكراد عقبة كآداء تقف أمام الاستقرار التركي، مما أدى إلى زيادة حدة التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية، ثم كانت الأحداث التي داهمت الشعب الفلسطيني من هجمات إسرائيلية وحشية سبباً آخر في توتر هذه العلاقات.

لقد تأثرت العلاقات التركية- الإسرائيلية بهذه الأحداث، حتى إن تركيا سحبت في بدايات عهد حكومة العدالة والتنمية سفيرها من تل أبيب "فريدون سينيرلي أوغلو"؛ حيث اتهمت إسرائيل بأنها دولة إرهابية تمارس القتل وسفك الدماء تجاه الشعب الفلسطيني، وذكرت أنها تستدعي دوبلوماسييها للتشاور معهم في هذا الأمر[٢٧]؛ حيث كان هذا الإجراء هو المرة الأولى التي تلجأ فيها أية حكومة تركية الى سحب سفيرها من إسرائيل بسبب جرائم ارتكبتها ضد الفلسطينيين منذ بدء العلاقات بين البلدين، ولم تتأثر قط العلاقات المتميزة بين أنقرة وتل أبيب على مدى السنوات الطويلة الماضية، بأية تطورات على الساحة الفلسطينية، واعترفت وزارة الخارجية الاسرائيلية باستدعاء السفير فريدون سينيرلي أوغلو الذي عاد فعلاً وبرفقته القنصل التركي العام في القدس المحتلة حسين بيكالي من تل أبيب وتحت غطاء من السرية إلى أنقرة، كما رفض رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان استقبال "شارون" رئيس وزراء إسرائيل في مطار أنقرة، وازداد الأمر توتراً عقب مقتل الشيخ أحمد ياسين، حيث اتهم أردوغان إسرائيل بالإرهاب[٢٨].

كان ذلك تعبيراً عن الحيلولة دون التعاون العسكري بينهما، لأن تركيا لا يمكنها أن تساند إسرائيل ضد العرب المسلمين، ولعل أعضاء حزب العدالة والتنمية كانوا يميلون

كثيراً إلى مقولة أتاتورك آنفة الذكر حول مهمة تركيا باعتبارها دولة كبرى لحماية المقدسات الإسلامية، من هنا كان لابد من التخلص من تلك الاتفاقيات أو على الأقل تجميد العمل بها.

وعليه، فقد بدأ الحزب في التخلي عن سلسلة المعاهدات السرية التي تكبلت بها تركيا منذ بداية الاتفاقات العسكرية بين البلدين؛ حيث تخلى عن هذه المعاهدات شيئاً فشيئاً بحجة عدم استفادة تركيا منها، خاصة وأن إسرائيل تستغل أسلحتها التي من المفترض أنها تُصنع طبقاً لإنتاج حربي مشترك في حروبها ضد الفلسطينيين واللبنانيين؛ وتستهلك هذه الأسلحة فيما لا تستفيد تركيا الآمنة من تلك الحروب من أية معدات حربية تنتجها الدولتان.

وبناءً عليه، ففي يوليو ٢٠٠٣م قررت الحكومة التركية في أول اجتماع تولى فيه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان رئاسة الهيئة العليا للصناعات العسكرية، قرر إلغاء كل العقود العسكرية الموقعة أو قيد التوقيع مع الشركات الإسرائيلية، وقدرت قيمتها بحوالي ٢٠ مليار دولار، ومن هذه العقود تحديث الدبابات التركية، والمشاركة في تصنيع مروحيات إسرائيلية روسية، وإلغاء عقد شراء ١٢ طائرة تجسس بدون طيار وفي التقييم النهائي، فإن تركيا لم تستفد عسكرياً أو تكنولوجياً من اتفاقياتها مع إسرائيل، فمن جهة سقطت ٩ طائرات من طراز F4 تم تحديثها في إسرائيل بسبب أعطال فنية، مما حدا بالمسؤولين الأتراك إلى سحب فكرة تعديل ٤٨ طائرة أخرى من الطراز نفسه، كما أن هذا التحديث لم يكن على المستوى التكنولوجي المطلوب، ومن جهة أخرى لم تحقق مشروعات التصنيع العسكري المشترك نقل التكنولوجيا التي تسعى تركيا إليها، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها مقارنة بشرائها جاهزة، كما اعترفت مصادر تركية أن جزءاً مما وقع من اتفاقيات مع الشركات الإسرائيلية جاء لخدمة مصالح شخصية وليس لمصلحة عامة[٢٩].

جاءت حرب إسرائيل على لبنان عام ٢٠٠٦م لتخمد حركة العلاقات التركية الإسرائيلية، ولتزيد من حدة التوتر بين البلدين، وقد عمت المظاهرات المستنكرة لهذه

الحرب ربوع استانبول والمدن التركية الأخرى، وطالب الشعب التركي حكومته بضرورة ايقاف إسرائيل حتى ولو استدعى الأمر الخيار العسكري، وكانت باحات المساجد التركية في إستانبول متنفساً للشعب التركي للتعبير عن غضبه واستيائه[٣٠].

على الرغم من ضغط الجيش التركي على الحكومة لتهدئة العلاقات مع الحكومة الإسرائيلية قبيل حرب إسرائيل على لبنان، إلا أن ذلك لم يكن وسيلة مجدية لوقف تحركات الحزب الحاكم لتأييد الفلسطينيين واللبنانيين، بل لقد تأكد أنه كانت هناك مساعٍ حثيثة لوقف الهجوم على لبنان[٣١]، وقد ارتأت الحكومة في تلك الملاينة طريقاً للمراوغة السياسية، فأبدت استعدادها لفتح باب النقاش مع إسرائيل حتى لا تقع الحكومة في شرك الانقلاب العسكري من جديد.

لعلّنا ندرك مدى وعي "جول" و"أردوغان" لمثل هذا الشرك الذي ينصب من أجل الإطاحة بهم، فلقد حاول أردوغان أن يظهر للجيش التركي العلماني، القادر على الإطاحة به، كيف أنه يرحب باستقبال "شيمون بيريز" الذي قام بزيارةٍ لتركيا، وذلك أواخر عام ٢٠٠٧م، وهذه كانت المرة الأولى التي يُدعى فيها رئيس إسرائيلي إلى برلمان دولة غالبية سكانها من المسلمين[٣٢].

على أن هذه الملاينة ما لبثت أن انقلبت إلى مشكلة كبرى بين البلدين عقب هجوم إسرائيل على غزة وارتكابها المجازر ضد شعبها.

مشكلة دافوس عقب مذابح غزة

كانت مذابح غزة انتهاكاً للأمة العربية والإسلامية بصورة أثارت غضب الشعوب العربية والإسلامية، التي نددت بما يقوم به الجيش اليهودي المسلح تجاه الشعب الفلسطيني في غزة؛ حيث بدأت إسرائيل حربها ضد غزة في شكل هجوم عسكري متكامل العدة والعتاد، لا يقف في جرائمه البشعة عند طفل أو شيخ أو امرأة، فيما يوصف بأنه حرب إبادة جماعية، أو محرقة تشبه ما ذكروه عن محرقة اليهود في ألمانيا.

من الجدير بالذكر أن تحركات القادة العرب لوقف نزيف الدماء العربية في فلسطين

كانت تحركات فاترة باردة، لم تكن لتتناسب مع الوضع السياسي للدول العربية والإسلامية في المنطقة، مما أثار الشعوب الإسلامية في مختلف البلدان.

أما الحكومة التركية والتي يمثلها الزعيم رجب طيب أردوغان فقد وقفت وقفة أشاد بها الكتاب والمحللون السياسيون، حتى قال بعضهم عن موقف أردوغان في مقابل موقف الزعماء العرب: "أوَليس مخزياً أن يقول رئيس الوزراء التركي أردوغان عن إسرائيل وعن خداع أولمرت له ما لم يقله الرئيس المصري، وأن يحمل أردوغان، لا الرئيس الفلسطيني محمود عباس، موقف "حركة حماس" إلى مجلس الأمن؟! أليس سؤالاً مشروعاً كيف تكون قطر، الدولة الخليجية الصغيرة، هي التي تحتضن الآن مؤتمرات ولقاءات مصالحات عربية – عربية، وهي التي رعت اتفاق التسوية اللبنانية الأخير، والداعية الآن لاجتماع طارئ للقمةّ العربية، بينما لا تفعل مصر التي تحتضن مقرّ الجامعة العربية والمسئولة عن معابر غزّة المحاصرة ذلك بل لا تتجاوب حتى معه؟!

إنّ الغضب الشديد يعتمر الآن في صدر كلِّ إنسانٍ عربيّ أينما كان، وهذا أمرٌ جيّدٌ ومطلوب، غضب على حكومات عربية تقف عاجزةً أمام عدوٍّ إسرائيلي يمارس القهر والعدوان على الفلسطينين، بينما ترفض بعض هذه الحكومات حتى طرد الإسرائيليين من بلادها، فكيف بمقاتلة إسرائيل؟! غضب شديد هو أيضاً على جيوش عربية تقبل أن تكون في موقع المتفرّج بدلاً من أن تكون في حال المواجهة مع عدوٍّ يعجز عن تحقيق نصرٍ عسكريٍّ حقيقي ضدَّ فصيل فلسطيني مقاوم في بقعة عربية صغيرة، كما عجز في حربه ضدّ المقاومة اللبنانية، غضب عربيّ عارم هو أيضاً على الدول الكبرى ومهزلة مجلس الأمن والأمم المتحدة و"غابة المجتمع الدولي".

"لكنْ ماذا بعد هذا الغضب؟ هل سيبقى الإنسان العربيّ محلّقاً في فضاء الأخبار على "الفضائيات التلفزيونية" أم سيحاول تغيير الواقع ليكون له، ولمن بعده، مستقبل أفضل؟"[٣٣]

أما كلمات الغضب التي أيقظت الحماس الإسلامي داخل ملايين المسلمين فكان نصها كالتالي: "سيد بريز أنت أكبر مني سناً، وقد استخدمت لغة قوية، وأشعر أنك ربما

تشعر بالذنب قليلاً، لذلك ربما كنت عنيفاً، أنا أتذكر الأطفال الذين قتلوا على الشاطئ وأتذكر كذلك قول رئيسيٍّ وزراء من بلدكم: أنهما يشعران بالرضا عن نفسيهما عندما يهاجمان الفلسطينيين بالدبابات، وأشعر بالحزن حين يصفق الناس لما قلته، يصفقون لأن عدداً كبيراً من الناس قد قتل، وأعتقد أنه من الخطأ وغير الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج، وبعد فإنني أود الرد على بعض الملاحظات التي جاءت في مداخلة الرئيس بيريز..." وأثناء كلماته يتدخل منظم المؤتمر بقوله: من المؤسف أنه لا يوجد وقت كافٍ لكلماتك، ثم يصفق الناس تعبيراً عن انتهاء كلمة أردوغان أو ربما لإحراجه لكي يبتر ما أراد قوله لكنه يحاول بكلمات إنجليزية التعبير عن رغبته في إكمال حديثه، ثم يقول: من فضلك اتركني أُنْهِ كلامي، غير أنه عبثا ما كان يحاول، فقد قاطعه المنظم مرة أخرى مما أثار غضبه؛ حيث قال: شكرا لكم، لهذا السبب لن نعود إلى مؤتمر دافوس بعد هذه المقاطعة، فأنتم لا تتركونني أتكلم، وسمحتم للرئيس بيريز بالحديث مدة خمس وعشرين دقيقة، أما أنا فقد تحدثت نصف هذه المدة فحسب، هذا شيء مستحيل.

لقي هذا الموقف ترحيبا من الأوساط الشعبية في تركيا التي احتفى الإسلاميون فيها بهذه المناسبة، وراحوا يستقبلون أردوغان في المطار؛ ليثنوا على ما فعل، أما الأحزاب السياسية في تركيا على اختلاف توجهاتها اليمينية واليسارية، ومعها جموع الشعب فقد وقفت موقفاً تضامنياً مع غزة، في صوره المختلفة المادية والمعنوية والثقافية، وغيرها؛ حتى إن "حسين تشليك" وزير التعليم التركي أصدر قراراً بالوقوف دقيقةً حداداً في طابور الصباح داخل كل مدارس الدولة الابتدائية والإعدادية؛ لذا لم يكن موقف أردوغان مستبعداً بالنسبة للشعب التركي، ويكفي للتدليل على ذلك ما قاله "محسن يازيجي" رئيس حزب الوحدة الكبرى في تركيا تعليقاً على موقف أردوغان في دافوس: "لو لم يفعل أردوغان ذلك، لما سمحنا له بالدخول إلى تركيا مرة أخرى"[٣٤]، أما زعماء حماس فقد قدروا ما فعله أردوغان؛ فأثنى المتحدث باسم حماس، سامي أبو زهري، على موقف تركيا التي أدانت الهجوم الإسرائيلي، وأشار إلى موقف رجب طيب أردوغان المشرف[٣٥].

جاء مؤتمر دافوس ليصفع السياسة الإسرائيلية بيدِ أردوغان، ولم يكن أمام إسرائيل خيار سوى اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية هذه القضية التي قد تضر بمصالحها مع تركيا، مما اضطر باراك حسين أوباما الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية إلى أن يقوم بزيارة لتركيا لم تلق ترحيباً ضمن الأوساط الشعبية؛ حيث تظاهر الإسلاميون في مدن مختلفة بتركيا استياءً من زيارة أوباما، ويبدو أن الأمر لم يكن سيئاً بالنسبة للحزب التركي الحاكم الذي لايريد لسياسته أن تتسم بالحدة، إلا حينما تستدعي الأمور ذلك؛ حيث رأى في زيارة أوباما تأييداً لأهلية الحزب- أمام الجيش التركي- لأن يقود البلاد داخلياً وخارجياً.

في نهاية هذه الأطروحة تجدر الإشارة إلى رسم الخريطة السياسية التي يلعبها سياسيو الدولتين: تركيا وإسرائيل، فتركيا بقيادة حزب العدالة و التنمية الإسلامي تسعى إلى:

١- تحجيم العلاقة مع إسرائيل شيئاً فشيئاً.

٢- تحييد إسرائيل في مسألة علاقة تركيا بالدول العربية، ومحاولة رفع الاحتقان القديم بين العرب والأتراك، وخلق أجواء حوار ناجحة.

٣- هناك تاريخ من العلاقات الوطيدة بين البلدين بدأ قبل إعلان إسرائيل وتداخل هذا التاريخ منذ تضافر الأتراك مع اليهود في صورة العلمانيين لإسقاط دولة الخلافة، والرأي عندي أن سياسيي حزب العدالة يفطنون إلى هذا جيداً.

٤- لازالت مخاوف الحزب من الجيش التركي تقلق أحلامهم السياسية.

٥- حزب العدالة يحاول أن يتعامل مع قضية العلاقات التركية الإسرائيلية بشكل هادئ، وما كانت غضبة أردوغان في مؤتمر دافوس إلا غضبةً لملايين المسلمين؛ لذا فهو يدرك تماماً أن هذا لن يحسب على حزبه.

٦- حزب العدالة والتنمية لديه فرص كثيرة لقطع تلك العلاقات إضافة إلى ما سبق ذكره، فإسرائيل لن تسكت عن حزب الله، وسوف تحاول مرارا اختراق لبنان، وتقسيم العراق.

أما إسرائيل بقياداتها الجانحة لتفضيل الخيار العسكري فهي:

١- تدرك تماماً أنها تستطيع أن تحرك الجيش التركي ضد حزب العدالة، ولكن هل تنجح هذه المرة في ظل التكتلات الإسلامية في تركيا؛ مما قد يؤدي إلى تفتت تركيا نفسها وهو ما يدركه العسكريون الأتراك في ظل تصعيد مشكلة الأكراد، إضافة إلى محاولة حكومة رجب طيب أردوغان سن القوانين والدساتير التي تحجم صلاحيات الجيش التركي، بل تسعى إلى محاكمة المنتهكين لحقوق الحكومة، والوقوف ضد التنظيمات الإرهابية التي تسعى لإسقاط الحكومة، واغتيال رجالاتها البارزين مثل تنظيم "أرجنكون".(٣٦)

٢- تدرك تماماً أن تاريخها الطويل مع تركيا، ربما يشفع لها في أي خطأ ارتكبته أو ترتكبه أو ربما سوف ترتكبه تجاه العرب من جيرانها.

٣- تدرك تماماً أن لديها كرتاً رابحاً تستطيع به أن تضغط على تركيا وهو الولايات المتحدة الأمريكية، فهل تنجح في أن تزيح عن الرئيس أوباما أعباء هموم بلايين الدولارات التي فتت الاقتصاد الأمريكي.

٤- تدرك تماماً أن لديها كرتاً أخيراً يحميها، ولا يجعلها في حاجة إلى أية قوة عسكرية تساندها، حتى ولو كانت تركيا حليفها الأول في الشرق الأوسط، وهذا الكرت يتمثل في قوتها العسكرية المدرجة ضمن القوى العسكرية العالمية بما تمتلكه من سلاح نووي، فهل تضمن عدم مقدرة إيران على امتلاك سلاح نووي في غضون سنوات وهل تدرك تماماً أن تركيا خالية من هذا السلاح نفسه.

خلاصة القول إن علاقة تركيا بإسرائيل قد مرت بمراحل قوة وضعف، استقرار وتوتر انتهت بهذا التوتر الشديد الذي ربما لن يسمح بعلاقة استقرار جديدة طالما أن حزب العدالة والتنمية يتربع على طاولة السياسة التركية، ويحسم أموره السياسية بحنكة ودهاء سياسي.

قائمة المراجع

١-المراجع والدوريات العربية

١- أحمد السمان، مستقبل العلاقات العربية التركية بين المحدد الإسرائيلي والاتحاد الأوروبي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

٢- إسرائيل تقلل من أهمية استدعاء السفير التركي احتجاجا على مجازر الاحتلال ضد الفلسطينيين، مقال بجريدة الشرق الأوسط، الاربعاء ٢٠ ربيع الثانى ١٤٢٥ هـ ٩ يونيو/ حزيران ٢٠٠٤م العدد ٩٣٢٥.

٣- تركيا :مقاطعة إسرائيل خطأ.. وبقاء قنوات الاتصال ضروري للتوصل إلى حل، مجلة الشرق الأوسط، الاحد ٢١ محرم ١٤٣٠ هـ ١٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩م العدد ١١٠٠٩

٤- تقسيم العراق فكرة سجلها هندي عام ١٩٥٧م في كتاب (خنجر اسرائيل)، مقال بمجلة المجلس الوطني الكردستاني – سوريا، ٣ مارس/ آذار ٢٠٠٩م.

٥- خالد محمد أبوالحسن، الصراع بين اليهودية والإسلام في البرازيل قراءة في أدب عبدالرحمن البغدادي، الدار المصرية بالإسكندرية، الإسكندرية ٢٠٠٨م.

٦- صبحي غندور، يا أمَّة العرب: شيء من التغيير بعد كل هذا الغضب، مدير "مركز الحوار العربي" في واشنطن، ٧/ ١/ ٢٠٠٩.

٧- صلاح نيوف، الشراكة الإسرائيلية – التركية ..وهم القطيعة، مقال بمجلة العربية، الإثنين ٢٨ صفر ١٤٣٠هـ - ٢٣ فبراير/ شباط ٢٠٠٩م.

٨- طارق عبد الجليل، العسكر والسياسة في تركيا: مرحلة جديدة، مقال بجريدة أخبار العالم، ٢-٧-٢٠٠٩م.

٩- محمد حرب عبدالحميد، مذكرات السلطان عبدالحميد، دار القلم، دمشق ١٤١٢م- ١٩٩١م، ط٣.

١٠- هدى درويش، حقيقة يهود الدونمة في تركيا، وثائق جديدة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة ٢٠٠٣م.

٢- المراجع والدوريات التركية:

1- Abdülmecit Mutaf, Salnâmelerde Karesi Sancağı, 1847-1922, İstanbul 1995.

2- Çetin Yetkin, Türkiye'nin Devlet Yaşaminda Yahudiler, Afa Yayın, İstanbul 1992.

3- Ergün Aybars, Türkiye Cumhuriyeti Tarihi- II, Zeus KitabevI, İstanbul 2006.

4- Hikmet Özdemir, "Cumhuriyet Döneminde Bilimsel ve Teknolojik Araştırma", Cumhuriyet Dönemi Türkiye Ansiklopedisi, c:1.

5- Hürriyet gezetesi, İsrail'de Atatürk meydanı ve büstü açıldı, 31 Ekim 2008.

6- Kabus, Nükleer Harabeler Nükleer silah Üretimi ve Sağlık ve Çevreye Etkileri; EArjun Makhijani, Howard Hu ve Katherine Yih tarafından düzenlendi. 1990.
7- M.DENİZ, LÜBNAN İMTİHANI VE AKP'NİN İNTİHARI , MİLLİ ÇÖZÜM DERGİSİ
34. SAYI(EKİM 2006.
8- Mahmut Övür,Nokta dergisi, 14 haziran 1987.
9- Milli Gazete -Lütfü ÖZŞAHİN31 Temmuz 2006 10:51.
10- Mücahit Düzgün, Cumhuriyetin İlanından İsrail'in Kuruluşuna Kadar Türkiye'deki Yahudiler, 65-85, Çağdaş Türkiye Tarihi Araştırmaları Dergisi Sayı 9 – 10, Cumartesi, 21 Şubat 2009.
11- Mustafa Zihni Paşa, Sadık Albayrak, Hilafet ve halifesiz Müslümanlar, Araştırma Yayınları, İstanbul 1992.
12- Öğ. Yzb. Namık TANRIBAKAN, Merkezi ve Doğu Avrupa ile Bağımsız Devletler Topluluğu Ülkelerinin Makroekonomik Performanslarının Bir Karşılaştırması, (55-63), stratejik Araştırmalar Dergisi, Sayı: 8, Eylül 2006, Yıl: 4.
13- Ömer Osman Umar, Osmanlı Döneminde Yahudiler'in Filistin'e Yerleşme Faaliyetleri, Fırat Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, Fırat University Journal of Social Science, Cilt: 12, Sayı: 2, Sayfa: 421-438, Elazığ 2002.
14- Özlem TÜR, TÜRKİYE-İSRAİL İLİŞKİLERİ: YAKIN İŞBİRLİĞİNDEN GERİLİME?, (23- 29), Ortadoğu Analiz Nisan'09 Cilt 1 - Sayı 4, Nisan'09 Cilt 1 - Sayı 4.
15- Recai Kutan, Saadet Partisi Genel Başkanı Recai Kutan'ın İl başkanları toplantısında yaptığı Konuşma, Saadet Partisi, İstanbul 2006.
16- SELİN M. BÖLME, GAZZE'DE KATLİAM:TÜRKİYE, ORTADOĞUVE FİLİSTİNSORUNU (3-19), seta Analiz, Sayı: 3 Ocak, 2009.
17- Serdar Kaya, Laiklik, İstanbul 2006.
18- Tarık Oğuzlu,TÜRKİYE-İSRAİL İLİŞKİLERİNİN DEĞİŞEN DİNAMİKLERİ, Ortadoğu Analiz, Nisan'09 Cilt 1 - Sayı 4.
19- Tarık Zafer Tunaya, Türkiye'de siyasal partiler, Hürriyet Vakfı Yayınları, İstanbul 1989.
20- TÜRKİYE-İSRAİL İLİŞKİSİ GİTTİKÇE KAN KAYBEDİYOR, BİRGÜN Gezetesi, 20 Aralık 2004.

٣- المراجع الإنجليزية

1- Paloma, Sephardim: The Jews from Spain, University of Chicago, Chicago 1992.

٤- شبكة المعلومات (الإنترنت)

1- http://www.akhbaralaalam.net/author_article_detail.php?id=1151.
2- http://www.alarabiya.net/views/2009/02/23/67028.html.

الهوامش

١) كان سقوط الدولة العثمانية عام ١٩٢٢م.

(Bkz, Tarık Zafer Tunaya, Türkiye'de siyasal partiler, Hürriyet Vakfı Yayınları, İstanbul 1989, s. 3.)

وطبقاً لما ورد في بعض الكتب التاريخية فإن الفترة من (١٨٤٧م) إلى (١٩٢٢م) هي فترة سقوط الدولة العثمانية وانهيارها.

(Bkz, Abdülmecit Mutaf, Salnâmelerde Karesi Sancağı, 1847-1922, İstanbul 1995, s. 12.)

وقد انتهت الخلافة الإسلامية التي بدأت عام ١٥١٧م بحلول عام ١٩٢٤م

(Bkz, Mustafa Zihni Paşa, Sadık Albayrak, Hilafet ve halifesiz Müslümanlar, Araştırma Yayınları, İstanbul 1992, s. 127.)

٢) إن مفهوم العلمانية عند الأتراك يعني فصل كل أعمال الدولة الحكومية عن المعتقد الديني (Serdar Kaya, Laiklik, İstanbul 2006, s. 2.)

وقد تم الاعتراف بمبادئ العلمانية وأقرها أتاتورك ضمن القانون التركي عام ١٩٣٧م.

(Bkz, Ergün Aybars, Türkiye Cumhuriyeti Tarihi- II, Zeus KitabevI, İstanbul 2006, s.296.)

3) خالد محمد أبوالحسن، الصراع بين اليهودية والإسلام في البرازيل قراءة في أدب عبدالرحمن البغدادي، الدار المصرية بالإسكندرية، الإسكندرية ٢٠٠٨م ص ٥١.

4) قال هرتزل: إنه يُفقد الأمل في تحقيق آمال اليهود في فلسطين وأن اليهود لن يستطيعوا دخوا "الأراض الموعودة" طالما أن السلطان عبدالحميد لازال قائماً في الحكم مستمراً فيه.

(انظر: محمد حرب عبدالحميد، مذكرات السلطان عبدالحميد، دار القلم، دمشق ١٤١٢- ١٩٩١م، ط٣، ص ٢٩.)

5) يقول "محرم فوزي طوغاي" في مقال له صدر بتاريخ ٢ مايو عام ١٩٤٧م في مجلة "بيوك طوغو التركية" بعنوان "فلسطين والمسألة اليهودية" "إن تصرف عبدالحميد تجاه الحركة اليهودية بهذا الشكل المعادي كان معناه أنه يتسبب في هدم تاجه وهدم عرشه وبالتالي هدم الدولة العثمانية كلها".

(انظر: المرجع السابق، ص ٥٥).

6) عصام عبد الشافي، أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات- التطورات- السياسات، مصدر سابق، ص٣٢.

7) في ١٣ إبريل عام ١٩٠٩م حدث في استانبول اضطراب كبير قتل فيه بعض جنود جمعية الاتحاد والترقي. عرف هذا الحادث باسم "حادث ٣١ مارت". وقد حدث نتيجة تدبير أوروبي مع رجال الاتحاد والترقي تحرك على إثره عسكر الاتحاد والترقي من سلانيك ودخلوا استانبول وبهذا تم

عزل السلطان عبدالحميد الثاني من كل سلطاته، حيث وجهت له هذه التهم: ١- تدبير حادث ٣١ مارت، ٢- إحراق المصاحف، ٣- الإسراف، ٤- الظلم وسفك الدماء.

(انظر: محمد حرب عبدالحميد، المرجع السابق، ص٢٠).

[8]) Ömer Osman Umar, Osmanlı Döneminde Yahudiler'in Filistin'e Yerleşme Faaliyetleri, Fırat Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, Fırat University Journal of Social Science, Cilt: 12, Sayı: 2, Sayfa: 421-438, Elazığ 2002.

[9]) Paloma, Sephardim: The Jews from Spain, University of Chicago, Chicago 1992, P.50.

[10]) Hikmet Özdemir, "Cumhuriyet Döneminde Bilimsel ve Teknolojik Araştırma", Cumhuriyet Dönemi Türkiye Ansiklopedisi, c:1, s:267.

١١) أيفو دالدار (وآخران)، هلال الأزمات: الاستراتيجية الأمريكية ـ الأوروبية حيال الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١: ٢٠٠٦م، ص٤٢-٤٣.

[12]) Milli Gazete -Lütfü ÖZŞAHİN31 Temmuz 2006 10:51.

[13]) Çetin Yetkin, Türkiye'nin Devlet Yaşaminda Yahudiler, Afa Yayın, İstanbul 1992, s. 261.

١٤) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، مصدر سابق، ص١٠٩.

[15]) A. G. E

[16]) A. G. E

[17]) Öğ. Yzb. Namık TANRIBAKAN, Merkezi ve Doğu Avrupa ile Bağımsız Devletler Topluluğu Ülkelerinin Makroekonomik Performanslarının Bir Karşılaştırması, (55-63), stratejik Araştırmalar Dergisi, Sayı: 8, Eylül 2006, Yıl: 4

[18]) Kabus, Nükleer Harabeler Nükleer silah Üretimi ve Sağlık ve Çevreye Etkileri; EArjun Makhijani, Howard Hu ve Katherine Yih tarafından düzenlendi, 1990, s.162.

[19]) Mahmut Övür,Nokta dergisi, 14 haziran 1987.

٢٠) صلاح نيوف، الشراكة الإسرائيلية – التركية ..و هم القطيعة، مقال بمجلة العربية، الإثنين ٢٨ صفر ١٤٣٠هـ – ٢٣ فبراير/ شباط ٢٠٠٩م.

Available Online: http://www.alarabiya.net/views/2009/02/23/67028.html

٢١) أحمد السمان، مستقبل العلاقات العربية التركية بين المحدد الإسرائيلي والاتحاد الأوروبي، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

[22]) Doç. Dr. Özlem TÜR, TÜRKİYE-İSRAİL İLİŞKİLERİ: YAKIN İŞBİRLİĞİNDEN GERİLİME?, (23- 29), Ortadoğu Analiz Nisan'09 Cilt 1 - Sayı 4, Nisan'09 Cilt 1 - Sayı 4.

[23]) SELİN M. BÖLME, GAZZE'DE KATLİAM:TÜRKİYE, ORTADOĞUVE FİLİSTİNSORUNU (3-19), seta Analiz, Sayı: 3 Ocak, 2009.

[24]) A. G. E.

[25]) Yrd. Doç. Dr. H. Tarık Oğuzlu,TÜRKİYE-İSRAİL İLİŞKİLERİNİN DEĞİŞEN DİNAMİKLERİ, Ortadoğu Analiz, Nisan'09 Cilt 1 - Sayı 4

٢٦) تقسيم العراق فكرة سجلها هندي عام ١٩٥٧ في كتاب (خنجر اسرائيل)، مقال بمجلة المجلس

الوطني الكردستاني – سوريا، ٣ آذار ٢٠٠٩م.

[27]) TÜRKİYE-İSRAİL İLİŞKİSİ GİTTİKÇE KAN KAYBEDİYOR, BİRGÜN Gezetesi, 20 Aralık 2004.

٢٨) إسرائيل تقلل من أهمية استدعاء السفير التركي احتجاجا على مجازر الاحتلال ضد الفلسطينيين، مقال بجريدة الشرق الأوسط، الاربعاء ٢٠ ربيع الثانى ١٤٢٥ هـ ٩ يونيو ٢٠٠٤ العدد ٩٣٢٥.

٢٩) أحمد السمان، مرجع سابق.

٣٠) في هذا العام كنت في مهمة علمية لتركيا و شهدت تلك المظاهرات و رصدت مدي حب الشعب التركي المسلم للشعوب العربية: المؤلف.

[31]) M.DENİZ, LÜBNAN İMTİHANI VE AKP'NİN İNTİHARI , MİLLİ ÇÖZÜM DERGİSİ. SAYI (EKİM) 2006.

[32]) (BK. Recai Kutan, Saadet Partisi Genel Başkanı Recai Kutan'ın İl başkanları toplantısında yaptığı Konuşma, Saadet Partisi, İstanbul 2006. s.5.)

٣٣) صبحي غندور، يا أمَّة العرب: شيء من التغيير بعد كل هذا الغضب، مدير "مركز الحوار العربي" في واشنطن، ٧/ ١/ ٢٠٠٩.

٣٤) طارق عبد الجليل، العسكر والسياسة في تركيا: مرحلة جديدة؟، مقال بجريدة أخبار العالم، ٢-٧-٢٠٠٩م. Available online:www.akhbaralaalam.net/author_article_detail.php?id=1151

٣٥) تركيا :مقاطعة إسرائيل خطأ.. وبقاء قنوات الاتصال ضروري للتوصل إلى حل، مجلة الشرق الأوسط، الاحد ٢١ محرم ١٤٣٠ هـ ١٨ يناير ٢٠٠٩ العدد ١١٠٠٩.

٣٦) طارق عبد الجليل، المرجع السابق.

المقالات والتقارير

المبادرة الأمريكية للتسوية السياسية للقضية الفلسطينية في عهد أوباما، فرصها واتجاهاتها*

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تحولا لافتا في مقاربتها الدولية منذ تسلّم باراك أوباما سدّة الرئاسة بداية العام ٢٠٠٩، ويبدو الاختلاف النظري على الأقل واضحا في هذه المقاربة مقارنة بتلك التي اتبعتها إدارة الرئيس بوش الابن السابقة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، والتي جاءت انعكاساتها سلبية على الولايات المتحدة وعلى موقعها ودورها في العالم.

وتعكس السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة للرئيس أوباما في كثير من جوانبها شعاره الانتخابي الذي حمله إلى تبوء هذا المنصب ألا وهو "التغيير". وتشكل أربع ملّفات أساسية في الشرق الأوسط أولوية لدى الرئيس المنتخب حديثا لاسيما وأنّها جميعا باتت تمثّل عبئا على الولايات المتّحدة وفي طليعتها الملف العراقي، والملف الأفغاني، والملف النووي الإيراني إضافة إلى المشكلة الأصعب والأكثر تعقيدا على الإطلاق ألا وهي القضية الفلسطينية أو ملف السلام في الشرق الأوسط.

تصوّر إدارة أوباما للسلام في الشرق الأوسط السلام كأولوية أمريكية

شرعت إدارة أوباما منذ توليها المسؤولية إلى التركيز على قضية السلام بالترويج القوي لحل الدولتين لما فيه مصلحة الجميع، في محاولة منها لإحداث خرق عجزت عن تحقيقه مختلف الإدارات السابقة، وذلك على أمل أن يعيد هذا الإنجاز للولايات المتّحدة هيبتها العالمية وينصّع صورتها ويرسخ قيادتها للمنطقة والعالم بعدما تعرّضت لكثير من التقهقر نتيجة غرقها في وحل العراق وأفغانستان والحرب على "الإرهاب".

وتنطلق فكرة الإدارة الجديدة من أنّ الحروب ليست بالضرورة الحل الأوحد

---

* الأستاذ علي حسين باكير، باحث في العلاقات الدولية.

والأمثل لتحقيق المصالح الأمريكية، وتجربة إدارة بوش الابن خير دليل على ذلك، ولهذا فقد حان الوقت للتغيير واستخدام الأدوات الأخرى المتاحة لتحقيق المصالح الأمريكية.

من هذا المنطلق، عكفت إدارة أوباما على وضع خطّة للسلام في الشرق الأوسط تقوم بالتحديد على مبدأ حل الدولتين، وقامت بحملة تركيز كبيرة على أهمية السلام في تحقيق مصالح الولايات المتّحدة ومصالح المنطقة أيضا، وذلك انطلاقا من حيثيات مختلفة عن تلك التي أخذها أسلافه بعين الاعتبار ومنها:

١- أنّ موقع الولايات المتّحدة في النظام العالمي آخذ في التراجع كقوة خارقة (Super Power)، ويترافق ذلك مع انحدار في القوّة العسكرية والسياسية وحتى الاقتصادية التي تعمل على استنزافها، لا سيما إثر زلزال الأزمة المالية العالمية الذي تحوّل إلى كابوس للاقتصاد الأمريكي.

٢- أنّ صورة الولايات المتحدة و"القوة الناعمة" (Soft Power) التي كانت تتمتع بها والتي شكّلت طوال سنوات مديدة رصيدا لها يعمل على جعلها نموذجا يحظى بشعبية عالمية، ومثالا ديمقراطيا يحتذى به في كل مناطق العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط، تلاشت وحلّت محلّها صور المعتدي والمحتل والمتسلّط والمهيمن وغير العادل والمنحاز إلى إسرائيل، وهو ما لا يتناسب مع طبيعة الدور التي تريده أمريكا حاليا في المنطقة والعالم.

٣- أنّ الحرب المفتوحة على "الإرهاب" أدخلها في صراع مع الإسلام، وهو ما يحد من قدرة الولايات المتّحدة على التعامل مع وقائع الشرق الأوسط، لأنها ستكون بحاجة ماسة إلى محاورة المسلمين بدلا من استعدائهم، ولأن الإدارة الأمريكية الجديدة ترى أنّ محاربة "الإرهاب" والقضاء على القاعدة يتطلب استخدام الدبلوماسية كأداة فعّالة من اجل محاصرة "الإرهاب" والانتهاء من الذرائع التي يمكن أن تزيد من مشاعر العداء للولايات المتحدة، وتعطي مبررا لاستخدام العنف ضدها[١].

خلفيّة الموقف العربي

ترى معظم الدول العربية في توجّه الرئيس أوباما فرصة لإعادة تحريك ملف القضية الفلسطينية معتمدة على الأهمية الخاصة التي بات الموضوع يحظى بها في أروقة الإدارة الأمريكية، وهي من أجل ذلك، تسعى إلى استغلال رغبة اوباما في فتح صفحة جديدة مع العالم الإسلامي ومع الدول العربية التي تشكّل منطلقا لدعوته حول المصالحة والسلام والتي يريد تعميمها، وذلك للضغط على إسرائيل والذهاب باتجاه الحل "العادل والشامل" كما يقولون.

وعلى هذا الأساس، حرصت هذه الدول العربية على إفهام الرئيس أوباما أنّ الفرصة قائمة الآن، وأنّ المطلوب الضغط على إسرائيل، وكان الملك الأردني عبدالله الثاني أول من حمل رسالة عربية موّحدة (من السعودية وقطر ومصر ولبنان وفلسطين)[٢] إلى أوباما مطالبا إياه ببذل جهود للوصول إلى السلام وفق المبادرة العربية وقرارات الشرعية الدولية التي تتضمن انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وموافقتها على قيام دولة فلسطينية في الضفة وقطاع غزة عاصمتها القدس الشرقية المحتلة، وإيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وعندها يمكن الحديث عن اعتراف بإسرائيل وقيام التطبيع[٣].

وقد تكرر هذا الكلام على مسامع الرئيس الأمريكي من قبل الرئيس المصري، وكذلك الملك السعودي، ويأتي هذا الموقف العربي الموحّد من خلفية تقوم على عدد من العناصر منها:

١- رغبة في حسم الموضوع مرة واحدة وأخيرة، خاصة مع وجود إدارة أمريكية ترى في تحقيق هذا السلام مصلحة قومية عليا يجب تنفيذها، وهو ما عبّرت عنه الإدارة الأمريكية في أكثر من مناسبة بشكل علني وصريح، خاصة عبر وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون وموفد عملية السلام في الشرق الأوسط جورج ميتشل[٤].

٢- فحص نوايا إسرائيل المعروفة بمراوغاتها الدائمة وتملصها من التزاماتها تجاه القرارات الدولية وحتى تجاه دعوات السلام العربية المتكررة[٥]، ومحاولة حشرها في الزاوية لجهة توضيح خيارها النهائي وإرادتها الدائمة أمام المجتمع الدولي بما يخدم التحرّك العربي لاحقا، سواء تم استئناف عملية السلام على الأسس المعروفة أو تم اعتماد خيارات عربية أخرى لاحقا يتم دراستها بجدية[٦].

٣- العمل على إنهاء اعتبار هذه القضية ذريعة لأي من القوى الإقليمية والفاعلين الآخرين من الأحزاب والجماعات ممن يعملون على "تقويض الأمن والسلم الإقليمي للدول العربية"، وعلى زعزعة "الاستقرار السياسي" للأنظمة العربية والتوازن الاجتماعي للشعوب فيها حسب رؤية هذه الحكومات.

موقع السلام في الإستراتيجية الإسرائيلية

يعتقد عدد من الباحثين أنّ الخيار الأكثر إغراءا، والوضع الأكثر مثالية، والاتجاه الأكثر استقرارا الذي تفضّله إسرائيل وستفضّله دوما من خلال المعطيات الحالية هو خيار "لا حرب كبيرة مع العرب ولا سلام عادل وشامل معهم".

فهذا الخيار الاستراتيجي الإسرائيلي يعتبر الأنسب لتشكيل بيئة تساعد على بقاء إسرائيل في الإطار الإقليمي، وذلك لعدد من الأسباب منها:

١- حصول حرب مع عدد من الدول العربية دفعة واحدة قد يؤدي إلى تقويض دولة إسرائيل نهائيا هذه المرّة، على اعتبار أن الأوراق التي استخدمتها في حروبها السابقة لم تعد موجودة، كما أنّ قدراتها العسكرية والردعية أصبحت تتآكل مع الزمن.

٢- التوصل إلى سلام دائم وحقيقي من شانه أن يغيّر من معالم الدولة الإسرائيلية ومجتمعها القائم على الاستنفار الدائم والشحن في مواجهة عدو جاهز، وحصول عملية سلام بهذا المعنى تؤدي إلى إضعاف نظرية عسكرة المجتمع وتهميشه، ويكبّل إسرائيل أيضا التي سيكون عليها التركيز على الوضع

الاقتصادي فقط، دون أن ننسى أنه سيكون عليها مواجهة القنبلة الديموغرافية الفلسطينية والمناعة الشعبية العربية التي لا تلزم الشعوب الإقرار بشرعية إسرائيل حتى ولو اعترفت الأنظمة بها، ومثال مصر والأردن خير دليل على ذلك، وفي مثل هكذا معطيات تبدو إسرائيل الخاسر الأكبر.

وعلى الرغم من أنّ إسرائيل تعي حاليا حقيقة الحالة الأمريكية الراهنة التي تتطلّب فرض عملية سلام على جميع الأطراف لما تقتضيه مصلحتها وأمنها القومي بالدرجة الأولى، إلا أنها تعي أيضا في ضوء المعطيات التي شرحناها سابقا، أنّ عملية سلام بهذا الشكل ستضر بها وبمصالحها الإقليمية وبموقعها أيضا كقوّة يحسب لها حساب، ولذلك فهي تعمل على تقويض التحرّك الأمريكي، وقامت منذ مجيء اوباما إلى الحكم بعمليتين التفافيتين لافتتين للتهرب من التزاماتها في عملية السلام المفترضة ودفع الاستحقاقات المترتبة عليها إلى العرب:

الأولى: التذرّع بالأزمة النووية الإيرانية تحت يافطة أنّ الأولوية الآن هي لمعالجة الملف النووي الإيراني الذي يشكّل خطرا محتّما على إسرائيل، وأدى الموقف الإسرائيلي هذا إلى نزاع صامت بين واشنطن وبينها على أولوية الملفات، فأظهرت الأولى استياءها من الإصرار الإسرائيلي على هذا الأسلوب، وعبّرت عنه برفضها استقبال رئيس الأركان الإسرائيلي (غابي أشكنازي) في زيارته الأخيرة إليها، وتفادا أي مسؤول أمريكي رفيع المستوى مقابلته شمل ذلك نظيره الأمريكي مايكل مولن، واقتصر لقاؤه على مستشار الأمن القومي الجنرال جيمس جونس الذي رفض الخوض معه في الملف النووي، ودعاه إلى التركيز على ضرورة التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين[٧].

كما أبدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أثناء زيارتها للمنطقة في مارس ٢٠٠٩، انزعاجها من برودة اللقاء الذي جمعها برئيس

الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وتركيزه على إيران بدافع التهرب من الاستحقاقات التي تفرضها الولايات المتّحدة على إسرائيل في هذه المرحلة[٨].

الثانية: اللجوء إلى ورقة المستوطنات، وقد بدا أن إسرائيل أكثر اتقانا لهذه اللعبة، نظرا للتأثير المباشر الذي تتركه على أرض الواقع، إذ عمدت من خلالها إلى ابتزاز الأمريكيين والعرب على حد سواء، فضغطت على الرئيس الأمريكي وشنّت حملة مضادة عليه بهدف ثنيه عن مواصلة جهوده التي تشكل خطرا على الوضع الإسرائيلي كما شرحنا.

وبالفعل نجحت تل أبيب وعبر اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة في ثنيه ولو "بشكل مؤقت" عن التركيز العلني الذي يكرره مع وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، من أنّ الحل يكمن في إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وعاصمتها القدس الشرقية، وأنّ على إسرائيل وقف المستوطنات بالكامل.

وسارع اللوبي إلى استعمال صداقاته في الكونغرس بطلب من رئيس الوزراء نتنياهو، مما حمل مجلسي الكونغرس على رفع رسالة مدعومة من غالبية مجلس النواب ٧٥% ومجلس الشيوخ ٧٦% تتضمن توجيه انتقاد غير مباشر لأوباما، خاصة فيما يتعلّق بموقفه المعلن الذي لا ينسجم حسب الرسالة مع الدعم التاريخي للدولة العبرية "يجب أن تكون الولايات المتحدة وسيطا موثوقا به وصديقا وفيا لإسرائيل"[٩].

فرص نجاح مبادرة أوباما للسلام

يمكن ملاحظة أنّ الضغط الإسرائيلي المعاكس على الرئيس أوباما أدى إلى توجهه فيما بعد إلى الطرف العربي والسلطة الفلسطينية في محاولة لأخذ موافقة منهم على وقف إسرائيل لبعض عمليات بناء المستوطنات وبشكل مؤقت (فترة ستة أشهر حسب الطرح الإسرائيلي) مقابل قيام العرب بخطوات تطبيعيّة مشجعة، كما حاولت وزيرة الخارجية

الأمريكية هيلاري كلينتون تسويق هذه الخطوة على الطرف العربي خلال حضور وزير الخارجية السعودي في أمريكا في ٣١ يوليو ٢٠٠٩، فدعت بشكل دبلوماسي"الدول العربية، بما فيهم أصدقاؤنا في المملكة العربية السعودية، إلى العمل معنا على اتخاذ خطوات لتحسين العلاقات مع إسرائيل، ولدعم السلطة الفلسطينية، وتهيئة شعوبهم لقبول السلام النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين"[١٠]، وقد رد سعود الفيصل عليها بشكل صريح وواضح ومباشر رافضا الفكرة ومطالبا بالسلّة المتكاملة للحل وبعدم التهرب الإسرائيلي[١١].

وتتالت ردود الفعل العربية الرافضة للطلب الأمريكي، كما رفضت السلطة الفلسطينية التفاوض مع إسرائيل قبل وقف الاستيطان بشكل كامل، ومنع إنجاز أي خطوات استيطانية جديدة بما فيها النمو الطبيعي للمستوطنات[١٢]،- على الأقل رسمياً وإلى ما قبل لقاء نيويورك الثلاثي في ٢٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٩م- في حين تشير بعض المصادر الإسرائيلية إلى أنّ هناك بالفعل من وافق من العرب على اتخاذ بادرة حسن نيّة وتطبيع تجاه إسرائيل باستثناء السعودية التي رفضت ذلك، وأشارت إلى أنّ خطة الرئيس أوباما للتسوية ستقوم على مسار سياسي جديد يستند إلى عدة أسس منها[١٣]:

- خريطة الطريق وهي قاعدة للمحادثات سيكون التقدم وفقها.
- سيتحدد جدول زمني لإنهاء محادثات السلام خلال عامين.
- خلافا لعملية أنابوليس حيث جرت المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين فقط تحت عيون الأميركيين، ستؤدي الولايات المتحدة هذه المرة دورا أكثر فعالية في المحادثات و"ستجلس إلى طاولة المفاوضات".
- بعد استئناف المفاوضات سيعمل الأمريكيون على عقد مؤتمر سلام دولي قبل نهاية العام ٢٠٠٩م.

وبغض النظر عن فحوى المبادرة الأمريكية للسلام، فان فرص نجاحها في المنطقة ستتوقف على:

١- مدى جديّة المبادة وموضوعيّتها وتوازنها وعدم انحيازها لإسرائيل سيشكّل العامل الأساس الأول لمشروعيّتها من وجهة نظر مختلف الأطراف.
٢- مدى توافر الإرادة السياسية لدى القيادة الأمريكية والقدرة على إجبار إسرائيل على قبول عملية السلام.
٣- مدى قدرة الدول العربية على الالتزام بموقف موحد وقوي، لا يتيح لإسرائيل التملّص أو التهرّب من التزاماتها، وهو ما يقتضي بالضرورة عدم اتخاذ أي خطوة تطبيعية قبل قيام إسرائيل بانسحاب كامل وناجز من الأراضي العربية المحتلة حتى حدود العام ١٩٦٧م، وتطبيق مختلف القرارات الدولية والالتزام بالمبادرة العربية على أساس "السلّة الواحدة"، حسبما أعلنت مؤتمرات القمة العربية السابقة تنسيق الدول العربية لمواقفها وسياساتها واستراتيجياتها في هذا الموضوع مع القوى الفاعلة الشعبية عربياً وإسلامياً وقدرة هذا التنسيق على الصمود.

اتجاهاتها المستقبلية

لا تشير المعطيات الحالية إلى إمكانية تحقيق السلام العادل والشامل، فالإدارة الأمريكية تتعرّض لضغوط اللوبي الصهيوني في الداخل والقوى الإسرائيلية في الخارج، والدول العربية لا تملك القدرة العملية أو الأوراق التي تمكنها من فرض السلام بالقوّة على إسرائيل وحتى إجبارها على الخضوع لهذا الخيار لأسباب داخلية وخارجية عديدة.

أما إسرائيل فهي غير راغبة بهذا السلام وهي تكاد تكون الأكثر حرية في اختيار الخيارات المناسبة لها سواءا في التهدئة أو التصعيد في فلسطين أو لبنان أو حتى في خلط الأوراق الإقليمية والدولية والهروب إلى الأمام من خلال الملف النووي الإيراني.

وأمام هذه المعطيات، فإن الاتجاهات المستقبلية للمبادرة قد تنتهي باصطدامها بحائط مسدود قد يقود بدوره إلى:

١- سحب العرب لمبادرة السلام المطروحة على طاولة الحوار، أو التهديد بذلك

لمرات جديدة. وهو ما سبق أنّ ذكّر به العاهل السعودي الملك عبدالله اثر قمّة الكويت العربيّة الأخيرة، مؤكّدا أنّ المبادرة العربية لن تبقى على الطاولة إلى الأبد(١٤)، وكذلك فعل أمين عام جامعة الدول العربية الذي ربط في تصريح له مؤخرا تحقيق السلام مع إسرائيل بتنفيذ المبادة وإلا فسيكون على العرب سحبها نهائيا(١٥).

٢- خلط الأوراق من جديد في المنطقة وكسر حالة المر الواقع القائمة (Status quo)، ما قد يؤدي إلى مزيد من تاييد خط المقاومة ضد إسرائيل، لكنّه سيكون خيارا ضروريا في حينه إذ لا يمكن السماح لإسرائيل بالتهرّب إلى الأبد من دفع ما يترتب على ممارساتها، كما لا يمكن حصر الخيارات العربية في اتجاه واحد لأن ذلك يضر بموقفهم ويحدّ من توجهاتهم وخياراتهم في مواجهة إسرائيل.

٣- إمكانية اندلاع حرب إقليميّة تعيد خلط الأمور وتدفع إسرائيل للهروب إلى الأمام مجددا في محاولة للخروج من أزمة الموقف الحالي، وهو ما حذّر منه الملك الأردني عبدالله الثاني أثناء لقائه أوباما، قائلا "أن الفشل في التوصل إلى اتفاق قد يجر العالم إلى حرب شرق أوسطية جديدة العام المقبل" (أي عام ٢٠١٠م)، ومضيفا: "إذا تأخرنا في مفاوضاتنا للسلام فسيكون هناك صراع آخر بين العرب أو المسلمين وإسرائيل خلال الـ١٢ إلى الـ١٨ شهرا المقبلة" (٢٠٠٩/ ٢٠١٠م).

وخلاصة القول أن القوة الدافعة الكافية للنجاح لا تزال بعيدة المنال عن المبادرة الأمريكية أو الخطة الأمريكية للتسوية في المنطقة، حيث تمثل إسرائيل العقبة الأصعب أمامها، كما أن التفكير العربي غير المخطط والمرسوم لا تستطيع استثمار هذه الحالة لا داخلياً ولا خارجياً.

الهوامش

[1] للمزيد انظر: "التوقيت المناسب للضغط على إسرائيل"، علي حسين باكير، صحيفة "بانوراما عربية" الإلكترونية، ١٤/ ٥/ ٢٠٠٩.

[2] "العاهل الأردني يلتقي الرئيس أوباما اليوم في البيت الأبيض"، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١١١٠٢، تاريخ ٢١/ ٤/ ٢٠٠٩.

[3] لمزيد من التفاصيل انظر: "عاهل الأردن: حل أمريكي مقابل اعتراف إسلامي بإسرائيل"، إسلام أون لاين نت، الاثنين، ١١/ ٥/ ٢٠٠٩م، على الرابط التالي:

www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1239888803609&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

[4] Envoy: Mideast peace a 'top priority' for Obama - Update,DPA,27 Jul 2009, at this link:

www.earthtimes.org/articles/show/279115,envoy-mideast-peace-a-top-priority-for-obama--update.html

[5] حّذر العاهل الأردني عبدالله الثاني أثناء لقائه أوباما في مايو ٢٠٠٩م من مماطة نتنياهو وإسرائيل قائلا: "إذا حدثت مماطلة من جانب إسرائيل بشأن الحل القائم على أساس دولتين، أو إذا لم تكن هناك رؤية أمريكية واضحة بشأن كيفية تطبيق ذلك في ٢٠٠٩، فحينئذ ستتلاشى كل المصداقية الضخمة التي يحظى بها أوباما عالميا وفي هذه المنطقة بين عشية وضحاها".

[6] هدد أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى إسرائيل بسحب العرب لمبادرة السلام رابطا المبادرة بتنفيذ الاخيرة لالتزاماتها تجاه عملية السلام والشعب الفلسطينى، مشددا على أن العرب لن يقبلوا ان تستمر المبادرة مطروحة وأيديهم ممدودة للسلام فى حين ترفض إسرائيل ذلك بشكل مطلق ، بل وتعيق المفاوضات مع الفلسطينيين، ومؤكدا أنه لا يجوز تقديم أي تنازلات أخرى أكثر مما تم. راجع: موسى يرهن "التطبيع" بين الدول العربية وإسرائيل بإقامة دولة فلسطينية "كاملة السيادة"، ١٠/ ٩/ ٢٠٠٩م، على الرابط التالي:

http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/6753347.html

[7] التوقيت المناسب للضغط على إسرائيل، مرجع سابق.

[8] نفس المرجع السابق.

[9] رسالة الكونغرس إلى أوباما تظهر قوّة تأثير اللوبي الإسرائيلي، صحيفة النهار، ١ حزيران ٢٠٠٩م.

[10] انظر: على أوباما مواجهة حقائق الشرق الأوسط، فريدة جيتس صحيفة الوطن العمانية على الرابط التالي:
www.alwatan.com/graphics/2009/08Aug/13.8/dailyhtml/opinion.html#7

[11] انظر: نفس المرجع السابق. "موقف عربي موحد"، حازم مبيضين، صحيفة الرأي الأردنية، ٣/ ٨/ ٢٠٠٩م.

[12] انظر: السلطة لا تفاوض دون وقف الاستيطان، وكالات، ١/ ٩/ ٢٠٠٩م.

[13] راجع: إسرائيل تكشف خطة اوباما للسلام ، شبكة فلسطين الإعلامية، ٢/ ٩/ ٢٠٠٩م.

[14] بي بي سي العربية، ١٩ يناير ٢٠٠٩م.

[15] موسى يرهن "التطبيع" بين الدول العربية وإسرائيل بإقامة دولة فلسطينية "كاملة السيادة"، مرجع سابق.

إيران وتركيا، بين تبادل المصالح وتوازن الأدوار*

مع وصول الأتراك إلى أسيا الوسطى، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، التقت الشعوب والحضارات التركية والإيرانية، وتداخلت العلاقات والمصالح بينهما مئات السنين، وفي عام ١٩٢٣ وبعد ٣ أيام فقط على اعلان الدولة العلمانية الحديثة في تركيا، سارع رضا بهلوي إلى اعلان الشاهنشانية في إيران، لتبدأ العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من الصعود والهبوط، وفي عام ١٩٣٤م قام الشاه بزيارة لتاريخية إلى تركيا، توجت بالتوقيع على اتفاقية سعد أباد التي لم تعمر طويلا بسبب أجواء الحرب العالمية الثانية، وأعقبها تحالفات جديدة بعد بروز نظام القطبين ونشوب الحرب الباردة.

وبعد سقوط المنظومة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩٠م، لم تتوفر لهما الفرصة الكافية لإطلاق مرحلة جديدة من العلاقات، بل على العكس من ذلك قادت المعطيات الجيوسياسية الجدية إلى تباعد واضح في علاقات البلدين، لم تتم مراجعته سوى مع زيارة الرئيس التركي الأسبق أحمد نجدت سزر التاريخية إلى طهران عام ٢٠٠٢م، وصولا إلى زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لتركيا عام ٢٠٠٤م.

ولم يشفع شعار "صفر مشاكل مع الجيران" الذي رفعه مهندس السياسة الخارجية التركية قبل ٦ سنوات البروفسور أحمد داود أوغلو، في تبديد الشكوك بين البلدين، فحقبات طويلة من الخلافات والنزاعات التركية مع معظم جيرانها لم تنته وتزول بهذه السهولة، لمجرد أن قيادة حزب العدالة والتنمية التركية قررت فتح صفحة جديدة من العلاقات مع هذه الدول، التي عانت لفترات طويلة من مشاكل واختلافات حدودية

* **أ.د. سمير صالحة،** رئيس قسم القانون العام في كلية الحقوق جامعة كوجالي التركية، وأستاذ القانون والعلاقات الدولية في الكلية، وأستاذ زائر في جامعة يدي تاباه الخاصة إسطنبول وكاتب في العديد من الصحف العربية والتركية.

عقائدية تاريخية مع انقرة، قادت إلى الكثير من الحروب والأزمات التي ما زالت قائمة حتى هذا اليوم. فرغم قرار الهدنة الذي أعلن مع اليونان عام ١٩٩٩م، مازالت العاصمتان يعانيان من نقص كبير في الترجمة العملية والتنفيذ لهذه الدبلوماسية سببها الأول الداخل السياسي والشعبي في كلا البلدين، وأزمة الثقة التي ما زالت متحكمة في العديد من ملفات الخلافات التي لم تناقش في العمق بعد.

وكانت العلاقات التركية- الإيرانية وحدها التي خرجت عن هذا المألوف كما يبدو حتى الآن، فرغم مئات السنين من الجوار بين أهم وأكبر الحضارات والقوى الإقليمية في الشرق الأوسط، ورغم كثير من الضربات والانتكاسات بين الدولتين، فقد تجنبتا حتى اليوم الدخول في مواجهة عسكرية جدية ورجحتا اعتماد سياسة الترغيب والترهيب في علافاتهما التي نجحتا من خلالها في حل عديد من مشاكلهما والمضي في مسار حماية المصالح واعتماد أسلوب الاعتدال والتوازن.

واعتبرت ذهنية الحكومات المتعاقبة للبلدين، وخيارات النظامين وطبيعة تحالفاتهما الخارجية، في مقدمة العوامل التي أثرت في سياسة شد الحبل أو إرخائه بحسب الظروف والاحتياجات والمتطلبات السياسية داخلبا وخارجيا، كما أن وصول الإسلاميين الشيعة إلى الحكم في إيران عام ١٩٧٩م، يمكن مقارنته بوصول حزب العدالة والتنمية بميوله السنية إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢م؛ حيث رجح الجانبان إبقاء مذهبيتهم أو ميولهم الدينية على الحياد في أكثر الأحيان أثناء إعطاء قراراتهم المتعلقة بالجار، ورغم كل ما كتب ونشر حول تصدير الثورة الإيرانية، والقلق التركي الداخلي على مصير العلمانية المهددة، وما أعقبه من وصول العدالة والتنمية إلى السلطة، إلا أن ذلك لم يظهر إيران دينيا ومذهبيا عند خط أحمر لا يجوز تجاوزه، ولم تهتم الحكومات والسلطات في البلدين بمثل هذه الأقوال التي ظلت ثانوية وشكلية أمام المراقبة الذاتية من قبل العاصمتين اللتين نجحتا في الحؤول دون وقوع أي توترات جدية خلال الحقبة الماضية.

وكان خروج طهران عن بيت الطاعة الغربي بعد ثورة الخميني والعزلة الإيرانية الطويلة وحربها مع العراق، وحملات التحريض الغربية الكثيرة لتركيا لكي تتنبه إلى مخاطر ومشاريع التوسع والانتشار الإيرانية وما قابلها من تحضيرات إيرانية للرد على أي محاولة اختراق استراتيجي غربي عبر تركيا، إلى جانب غيرها من المتغيرات والعوامل التي دخلت على مسار العلاقات التركية- الإيرانية، ولم تؤد حتى الساعة إلى الانفجار الذي راهن عليه البعض، بل على العكس فقد سارعت العاصمتين إلى رفع عدد الزيارات المتبادلة إلى أعلى المستويات وزادت من حجم التعاون التجاري، رغم أنه يميل بشكل بارز لصالح إيران، بسبب شراء مادة الغاز الإيراني وتنسيق المواقف حيال العديد من المسائل، وتسبب كل ذلك في أكثر من صدمة للمراهنين على الاصطياد في المياه العكرة.

قد تكون إيران رفضت دعم المرشح التركي لعضوية مجلس الأمن وقررت المغامرة بإعلان مرشحها هي، وقد تكون المواقف متعارضة في التعامل مع كثير من الأزمات الإقليمية والدولية، لكن طهران وأنقرة لم يكتفيا حتى الساعة بقول لا لأي مواجهة ساخنة بينهما، بل تبادلا الإشادة والترحيب بمواقف بعضهما في التعامل مع العديد من الملفات، كما لاحظنا دعم إيران للمرشح التركي لرئاسة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ودعم تركيا للموقف الإيراني في الأزمة اللبنانية والحرب الأميركية في العراق والحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦م ثم الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة.

إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود بعض الملفات المتأزمة في العلاقات التركية- الإيرانية في السنوات الاخيرة، كمصالحهما المتضاربة في القوقاز وآسيا الوسطى والتقارب الإيراني- الروسي في قزوين، وموقف إيران من الحرب في جورجيا والانتشار والتمركز التركي الجديد في الشرق الأوسط، وتوسيع رقعة التعاون في منطقة الخليج بين أنقرة وتلك البلدان، كلها مسائل ربما تقود نحو قناعة اقتراب حدوث زلزال في العلاقات، وربما يكون الملف النووي الإيراني أو التمدد التركي في الساحة الإيرانية أو التقارب بين أنقرة

ودمشق الذي سترى فيه طهران أنه يجري على حسابها، أهم ذرائع وأسباب هذه الانفجار.

فمثلا، كيف ستتحرك إيران لوقف التمدد الاستراتيجي الإقليمي التركي الذي يتعارض مع كثير من حساباتها ومصالحها؟ وهل نجح حزب العدالة والتنمية التركي في إسقاط الرهان على تراجع دور تركيا الإقليمي مع انتهاء الحرب الباردة، وتمكن من عدم ترك الساحة الإقليمية لإيران وحدها تصول وتجول دون الأخذ بالاعتبار المصالح التركية هناك؟ وما هو البديل الكفيل بازالة التباعد التركي- الإيراني الاستراتيجي وجمعهما حول طاولة التنسيق المشترك؟

ويرى المراقبون أن احتمالات الرد الإيراني على رقعة الشطرنج الإقليمية حيال النقاط الاستراتيجية المهمة التي سجلتها تركيا في الآونة الأخيرة متعدد الجوانب والخيارات.

إن العلاقات التركية- الاميركية التي تدهورت في السنوات السبع الأخيرة بسبب سياسة بوش وإدارته في أكثر من بقعة من العالم، خاصة احتلال العراق، عادت لتدخل مرحلة ترميم وإعادة إنشاء بعض المواقف الجديدة التي أطلقها الرئيس الأميركي باراك أوباما، في علاقات بلاده مع تركيا وتوجها بزيارته التاريخية إلى أنقرة، مكرسا فيها فكرة عدم التفريط بالشراكة الاستراتيجية بين البلدين، والمؤكد هنا أن التقارب التركي- الأميركي الجديد لا يهدف إلى تحسين العلاقات الثنائية وحسب، بل تنسيق السياسات والمواقف في أكثر من مكان وبقعة من العالم بدا واضحا أنها تطال العلاقات التركية- الإيرانية بالدرجة الأولى بسبب تعارضها الكلي مع المشروع الإيراني، ويكفي هنا الاستشهاد بالتنسيق بين حكومة العدالة والتنمية وإدارة أوباما في المسائل العراقية الداخلية، وملف الصراع العربي- الإسرائيلي، وتحديا الدور التركي المباشر في التقارب الأميركي- السوري.

وأخيرا في موضوع الأزمة اللبنانية ومسار العملية السياسية والحكومية وزيارة وزير

الخارجية التركي أحمد داود أوغلو الأخيرة إلى بيروت ليتبلور لنا حجم التقدم الاستراتيجي التركي في أكثر من بقعة أهملتها الدبلوماسية التركية لسنوات وظلت حظرا عليها والسؤال عن طبيعة تصرف طهران في لبنان لإيقاف أنقرة هناك وهي تتحرك ضمن توجه إقليمي يعبر عن قرارات وخيارات سعودية مصرية أميركية أوروبية، يحاول سحب سوريا إلى جانبه، في مكان ظل لسنوات طويلة حكرا على السياستين الإيرانية والسورية، وهل ستدفع تركيا ثمن ضرب التنسيق والتعاون السوري- الإيراني في لبنان، وهي التي تعرف تماما أنها دخلت بيت النحل بكامل ارادتها.

البعض يرى أن الحنين إلى العثمانية القديمة بغطاء جديد معولم ورغبة الأتراك في استرداد نفوذهم الإقليمي في مثل هذه المناطق هو الذي قادهم مرة أخرى إلى هناك، فهل سترضى طهران بالاستسلام والتراجع بمثل هذه السهولة في بقعة راهنت عليها منذ عام ١٩٨٢م وكلفتها الثمن المادي والمعنوي الكثير؟

تقول الطرفة التي يرددها الأتراك في هذه الأيام إن مفكرين سياسيين إيرانيين سألوا- وهم في حالة من الغضب الشديد بسبب التكاليف الباهظة التي يتحملها المواطن الإيراني بسبب سياسة حكومات بلادهم الخارجية- لماذا تحول أجزاء من المبالغ التي يدفعونها على شكل ضرائب للاستخدام في أماكن خارج إيران ولا يستفيد المواطن الإيراني من مردودها المباشر، فأتاهم الجواب أن إيران دولة قديمة وقوة إقليمية مهمة عليه أن تتحمل مثل هذه البدائل، فجاء الرد أن تركيا أيضا دولة قديمة وقوة إقليمية مهمة لكنها تجني ثمار سياستها، أما من خلال النفقات والأموال الإيرانية التي تصرف أو إنها تصل إلى ما تريد دون أن تخسر فلسا واحدا.

وتأتي زيارة رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان الأخيرة المفاجئة إلى سوريا، خير دليل على ما تقصده هذه الطرفة الإيرانية؛ حيث نوقشت في حلب مسائل تعاون وتنسيق استراتيجي تركي- سوري تطال عديدا من الملفات والمسائل التي تهم البلدين ضمن تحول سوري واضح في السياسات والاستراتيجيات تزعج إيران وتقلقها

بالدرجة الأولى كونها تطال مباشرة ما بنته في علاقاتها مع سوريا، وها هي اليوم قد تجد نفسها أمام خيارين أساسيين: إما تغيير سياستها وقبول المسار الإقليمي الجديد أو الدخول في منازلة مفتوحة مع أكثر من فريق هي بغنى عنها في مثل هذه الظروف الدولية التي تجري بعكس الرياح التي تشتهيها السفن الإيرانية.

كما أن المبادرة السورية الأخيرة التي بدأها الرئيس السوري بشار الأسد جاءت ردَّ جميلٍ لتركيا حيال جهودها التي بدأتها قبل عامين للتوسط بين دمشق وتل أبيب في الصراع السوري- الإسرائيلي، من خلال تحركاته السياسية وجولاته الأخيرة إلى كل من موسكو وباكو ويريفان، وإعلانه استعداد بلاده للمساهمة في حل الصراع حول قره باغ، تحمل معها أكثر من علامة استفهام حول احتمالات تضارب السياسات والمصالح بين الحليفين السوري والإيراني بسبب تناقض وتباعد سياساتهما في التعامل مع هذه القضية، فكفة من هي التي سترجح؟ هل ستقنع دمشق طهران بفوائد وإيجابيات تحركها هذا أم إنها سترضخ للضغط الإيراني الذي سيطالبها بإرجاء وساطتها وترك القرار هناك لإيران وحدها؟

واعتبر التقارب التركي- الخليجي الذي تم الإعداد له بعناية ودقة قبل ٥ سنوات ودخل مرحلة التنفيذ خلال قمة إسطنبول الأخيرة التي جمعت تركيا و٦ دولة خليجية فاعلة، من أجل إطلاق مشروع تعاون وتكامل سياسي اقتصادي امني ثقافي شامل، سيكون حجر العثرة الذي يواجه طهران في المستقبل، مما يفرض عليها اتخاذ القرار الجدي، إما في الاقتراب والتعاون وهذا ما يريده وينتظره الكثير من دول هذا التكتل، أو الاعتراض والابتعاد والدخول في طرح البدائل الهادفة للرد والمواجهة وهو الخيار الأقرب إلى التنفيذ بسبب إصرار الجانب الإيراني على التقليل من الحدث أو تجاهله حتى الساعة؛ مما جعل المحور الاستراتيجي الجديد عامل قلق آخر يزعج إيران ويقودها نحو اتخاذ التدابير السياسية والاستراتيجية لإيقاف التمدد التركي بأكثر من اتجاه، فكيف ستتصرف إيران هنا، ومع من ستتعاون للتصدي لهذا المحور؟ وكيف ستتحرك وأين ستحاول الرد؟ وهل

سيكون خيار الانحناء أمام العاصفة التي تهب من أكثر من صوب هو البديل الأوفر حظا أم إنها ستحاول بكل جهودها التصدي لهذه التركيبات الإقليمية الجديدة، وتكون أنقرة مرة جديدة الهدف الواجب إيقافه بجميع الأحوال من قبل إيران؟

الورقة الاستراتجية الأولى من خلال التنسيق الإيراني مع كل من روسيا والصين بهدف عرقلة مشروع نابوكو الغازي الاخير الذي تشكل تركيا مركز الثقل فيه وتحتل مكان الصدارة، وهو المشروع الذي باركته واشنطن والعواصم الأوروبية الكبرى لأنه يطرح بديلا حيويا في مجال الطاقة لزياة عدد الخيارات والبدائل الغربية أولا، ولأنه نجح في إبعاد تركيا عن جارتها روسيا بعد أكثر من ١٠ سنوات من التنسيق والتعاون المباشر وغير المباشر الذي هدف بالدرجة الأولى إلى إبقاء أميركا خارج اللعبة في البحر الأسود هو الورقة الاستراتيجية الأولى والملحة التي ستلجأ إليها إيران أولا.

الورقة الاستراتيجية الثانية التي تلوح بها طهران من البعيد والتي من المحتمل أن تستخدمها بقوة لتعطيل حركة الأتراك المتزايدة في الجوار الإيراني هي مسألة النزاع الأذري- الأرمني في قره باغ الذي يعتبر حجر عثرة كبيرة أمام أنقرة لتنفيذ خطة مصالحتها التاريخية مع أرمينيا والخروج من عقدة تاريخية مزمنة تعرقل انطلاقها وتحسين علاقاتها بأميركا والاتحاد الأوروبي على السواء، ويبدو هنا أن طهران التي تقيم علاقات جيدة مع كل من أذربيجان وارمينيا وروسيا، بدل أن تجير تمتعها بهذا النوع من التقارب والانفتاح لصالح الجار التركي ترجح الصمت أو التهديد بأنها قادرة على قلب المعادلات في هذا الموضوع إذا ما شعرت أن ما يجري ويعد له من خطط سيكون على حسابها هي ويضر بمصالحها وحساباتها في القوقاز والبلقان.

النقطة الاستراتيجية الثالثة التي قد تستخدمها إيران لمحاصرة تركيا على حدودها الشمالية الشرقية والتي تعتبر امتدادا جغرافيا للنفوذ الإيراني هي علاقاتها المميزة مع ارمينيا في تجميد التقارب التركي- الأرمني لإنهاء قطعية تاريخية مضى عليها حوالي قرن، وسببها الأحداث التي وقعت إبان الحرب العالمية الأولى في مناطق شرق الإمبراطورية

العثمانية وأدت إلى مقتل مئات الآلاف من الأرمن والأتراك ضمن أعمال دموية يصفها الأتراك باقتتال سببه القوى الاستعمارية وسياستها التوسعية، ووصفها الأرمن بمجازر ارتكبها العثمانيون لقمع مشروع الاستقلال وإعلان الدولة الأرمنية، فهل ستكتفي طهران بحرمان أنقرة من طاقاتها وقدراتها السياسية والأمنية والجغرافية التي تملكها لمعالجة مثل هذه القضية، أم إنها ستعمل على تحريك الرماد لإشعال النار مجددا في أزمة يسعى الأتراك خصوصا في السنوات العشر الأخيرة لاعتماد سياسة انفتاح وتحاور تسهل لتركيا تجاوز كثير من العقبات الغربية التي تطاردها بسبب هذا الموضوع؟

وهل يكفي إيران مثلا التي سعت في السنوات الأخيرة لتقاسم النفوذ مع روسيا في بحر قزوين- مستبعدة كثيرا من الدول المطلة على هذا البحر النفطي عن هذا التحاصص والشراكة- أن تزيد من رقعة تعاونها مع روسيا للتصدي للتحرك التركي الاستراتيجي المتزايد؟ أم إن لعبها للورقة الروسية على هذا النحو قد يتحول إلى مغامرة تنعكس سلبا على حساباتها وخططها عندما تصر موسكو على المزيد من التنازلات الاستراتيجية الواجب على طهران تقديمها إذا ما أرادت الوقوف وراء الجدار الروسي في الموضوع النووي الإيراني أو لتعطيل حرب النفوذ الأميركي- التركي- الأوروبي في القوقاز والبلقان وآسيا الوسطى بعدما أصيبت كثير من قواعدها الشرق أوسطية بخسائر مادية ومعنوية فادحة؟

لا أحد يقلل من قدرة روسيا التي برهنت في حربها على جورجيا ولعب ورقة النفط والغاز ضد الغرب قبل سنوات على تنفيذ تهديداتها عندما تتعارض المصالح والحسابات، لكن إيران نفسها معرضة لقبول البضاعة الروسية على حالها ودفع ثمنها سلفا حتى ولو ثبت لها لاحقا أنها كانت تجارة خاسرة كلفتها الثمن الباهظ.

القلق التركي المشترك حيال ما يجري في العراق وتحديدا الجماعات الكردية المسلحة المتمركزة في شمال العراق والتي تستهدف في عملياتها الهجومية الأتراك والإيرانيين على السواء ثم مسار الأحداث السياسية هناك، خصوصا بعض مواد الدستور العراقي الجديد

والدستور الإقليمي لمنطقة كردستان ومستقبل مدينة كركوك، هي من أبرز القضايا العالقة التي فرضت عليهما التعاون والتنسيق في العراق خلال السنوات الخمس الأخيرة، لكن وصول إدارة جديدة إلى البيت الأبيض تعطي للمصالحة الأميركية- التركية وتصحيح العلاقات المتدهورة بسبب سياسة واشنطن في العراق الأولوية والأهمية المطلقة وتوسيع رقعة التعاون ليشمل الموضوعات الفلسطينية والسورية واللبنانية والعراقية الداخلية يدفع طهران لتكون أكثر حذرا في تحركاتها واعادة ترتيب علاقاتها بأنقرة، وما نشر مؤخرا حول دور تركيا في لعبة التوازنات الداخلية العراقية وزيارة الزعيم الشيعي المعارض مقتدى الصدر إلى العاصمة التركية واستقباله من قبل القيادات السياسية التركية مؤشرات مؤكدة حول عودة أنقرة إلى البيت الأميركي الذي غادرته اضطراريا قبل ٧ سنوات بسبب السياسة الخاطئة لبوش وإدارته.

وموافقة إيران على فكرة ربط البحار الأربعة بتروليا وتجاريا وانمائيا، ودعم طهران لفكرة المنطقة التجارية الحرة في مناطق الحدود المشتركة لبلدان الشرق الأوسط الموسع وتعديل سياستها النووية ومصالحتها مع دول الخليج وتقديمها الضمانات الكافية من خلال سياسة إقليمية جديدة هي البديل الأوفر حظا في المراهنة على الانفجار في العلاقات التركية- الإيرانية التي باتت متداخلة ومتشابكة بسبب أكثر من قضية وملف.

إن مشكلة البلدين أنهما حتى الساعة لم يقررا إعادة اكتشاف الآخر بأسلوب وأداء جديد، ولم يقررا توحيد طاقاتهما وفرصهما الإقليمية القادرة على قلب المعادلات والحسابات الإقليمية رأسا على عقب.

والأهم من كل ذلك هو أنه إذا لم تسارع القيادات السياسية في البلدين إلى التحرك نحو اتخاذ التدابير الكفيلة بمراجعة هذه العلاقات وإعطائها الدفع الضروري اللازم فإن حجم الأضرار المادية والمعنوية التي قد تدفعها قد يفوق كل تخمين.

إن تركيا رغم كل شيء، ما زالت تراهن في سياستها الإيرانية على أهمية وموقع وحجم الدور الإيراني في تنظيم حركة المرور في المنطقة، وهي من هذا المنطلق ترفض

محاولات عزل إيران أو خطط إبعادها عن طاولات رسم السياسات وصنع القرار، لكنها في الوقت نفسه تطالب بأخذ خصائص المنطقة وبنيتها بالاعتبار، وترفض مغامرات التفريط بهذه الخصائص أو تجاهلها عبر تقديم سلاح القوة أو التفرد أو الفوقية في التعامل.

ولهذا فإن مسار العلاقات التركية- الإيرانية ليس مرهونا بيد البلدين وحدهما، طبعا، فهناك أكثر من قضية وملف إقليمي متشابك متداخل، وخياراتهما لن تكون دائما سوداء أو بيضاء، فهناك اللون الرمادي الواجب قبوله وتبنيه عند الضرورة؛ لأنه سيكون الحل الأفضل لحماية علاقاتهما وجوارهما الجغرافي والتاريخي.

البعد العربي لحق العودة الفلسطيني*

بعيدا عما يمثله حق العودة الخاص بفلسطينيي الشتات واللاجئين الفلسطينيين من أبعاد متعددة، وبعيدا عن الحديث عن الأبعاد المتكاملة لغياب هذا الحق ومنع ممارسته من جهة ثانية، فان البعد العربي لحق العودة يمثل أساسا من أسس العمل على تطبيقه، حيث أن العمق العربي للقضية الفلسطينية هو ذاته العمق العربي لحق العودة الفلسطيني.

وبرغم استمرار جامعة الدول العربية ومؤتمرات القمم العربية والمؤتمرات الشعبية العربية بالتأكيد على حق العودة وحل مشكلة اللاجئين غير أن تطورات متعددة غيرت الموقف العربي من هذه القضية، حيث كان الموقف حاسما إزاء عودة اللاجئين، ثم تحول الموقف إلى البحث عن حل "عادل" لمشكلة اللاجئين، وأضيف له بعد ذلك "متفق عليه"، أي مع إسرائيل، وفرض على العرب التعامل معها بوصفها مشكلة عربية وفلسطينية، بعيدا عن تحميل تبعاتها والتزاماتها للمجتمع الدولي والكيان الصهيوني، وأصبح حل مشكلة اللجوء والشتات الفلسطيني بلا برنامج عربي واضح المعالم، بل لم يعد حق العودة جزءا من برامج التسوية الخاصة بحل الصراع العربي- الإسرائيلي، ومن هنا فإن الحديث عن البعد العربي لحق العودة يستحضر بالضرورة صيرورة الموقف العربي من هذا الحق والسياسات العربية التي يجري تطبيقها في التعامل معه.

إن الحديث عن البعد العربي يستحضر أيضا الواجبات التي ألقاها حال اللجوء الفلسطيني على الأمة العربية حكومات وشعوبا، فقد أوى الفلسطينيون في الشتات أساسا إلى أرض العرب التي هي أرضهم ووطنهم، وإلى شعوب عربية هم إخوانهم وعشيرتهم

---

* . **أ. جواد الحمد**، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط/ الأردن

بكل ما يستوجبه ذلك من تحمل ومشاركة في عبء النضال والكفاح للحفاظ على الحقوق الفلسطينية والعيش الكريم والنضال السياسي والإعلامي وحتى ممارسة المقاومة في سبيل إنجاز هذه الحقوق ومنها حق العودة.

ولذلك فإن النظر إلى حالة اللجوء والتعامل معها إنما ينطلق من كونها همّا عربيا جماعيا كما هي همّ قطري خاص لكل دولة من الدول العربية المضيفة، وهي بذلك تستحق أن تشكل سياسات داخلية عربية مع هذه القطاعات الاجتماعية وكأنها قضية وطنية وليست سياسة تجاه قطاعات من السكان أو العمالة الوافدة أو الغرباء كما أطلق البعض عليهم أحيانا، أو التمييز بينهم وبين أهل البلاد المواطنين في الحقوق والواجبات الحياتية المدنية على الأقل.

وبنظرة فاحصة نجد أن الحضن العربي تفاوت في نظرته إلى هذه المسألة، كما أن الموقف السياسي للقوى العربية كان كذلك متفاوتا، وأحيانا أقحم البعض الشتات الفلسطيني في تصفية حسابات داخلية في بلاده، وفي ترجيح كفة توجهات معينة بين أبناء الوطن الواحد، وكان الذي يدفع الثمن دوما هؤلاء اللاجئون، وليست أزمة فلسطينيي العراق عنا ببعيدة.

ويظهر الاستقراء التاريخي والدراسات السياسية والقانونية والاجتماعية أن الحال القانوني والسياسي، بل وأحيانا الإنساني الخاص باللاجئين والشتات الفلسطيني، لا زال محط جدل غير مبرر في معظم المجتمعات العربية، بل إن بعض حالات هذا الجدل قد خرجت عن طور المقبول بتجاوزها للحقوق الإنسانية الأساسية التي تعطيها الشرائع الدولية لمثل حالتهم في كل مكان، ولا زال معظم المشهد العربي لم يبلور تصوره الواقعي والعملي المرحلي والإستراتيجي في التعامل مع مشكلة فلسطينيي الشتات في بلاده إلى حين عودتهم إلى ديارهم، ولذلك فإن هذه المقالة ستتحول إلى تقديم المقترحات العملية المطلوب تطوير الموقف العربي وفقها حتى تتكامل هذه المقترحات مع الأداء النضالي

الرائع لهذا الشعب في الداخل والخارج، ولتكون روافع فعلية لمشروع الأمة النهضوي بإسهام فلسطيني متميز من جهة، ولتشكل كذلك دعائم أساسية لمشروع تحرير فلسطين من جهة ثانية، وحتى لا يترك الأمر للمجتمع الدولي الذي ثبت أنه منحاز إلى الكيان الصهيوني وممارساته الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني على الدوام.

وتتضمن هذه المقترحات المكونات الطبيعية للدور والبعد العربي لحق العودة وكيفية تفعيلها، وأهمها:

١. الاحتضان الرسمي والشعبي والرعاية والدعم السياسي والاعلامي والمالي.
٢. توفير الحريات الكافية بما فها السياسية المتعلقة ببناء وإنشاء الحراك الاجتماعي بين صفوف الشتات للعمل على فرض تطبيق حق العودة وممارسة حق تقرير المصير.
٣. التأكيد على أن الاستضافة العربية لا تتعارض مع توفيرالحقوق السياسية والمدنية للاجئين في الوطن العربي.
٤. المساعدة على حفظ الذاكرة التاريخية للاجيال والهوية الوطنية للشعب الفلسطيني كجزء من الهوية العربية الإسلامية للأمة.
٥. المساعدة على توفير مستلزمات النهوض بالتعليم والصحة والعمل والاستثمار والتنظيم السياسي والشعبي، والتنمية الحضرية لأحيائه (أو قل مخيماته اصطلاحا).
٦. توفير حرية حركة العمالة ورأس المال الفلسطيني والطلبة في مختلف أرجاء الوطن العربي.
٧. تبني حق العودة ودعم قضية الشعب الفلسطيني كأولوية في سياسات العرب وإعلامهم، وفي كل المنتديات الدولية والعربية.
٨. مقاطعة الكيان الصهيوني ورفض التطبيع معه، بوصفه كيانا عاصيا ومتمردا على المجتمع الدولي، ولأنه يتحمل جريمة تشريد ستة ملايين فلسطيني في العالم بوصفها جريمة تطهير عرقي وجريمة ضد الإنسانية.

٩. إن حق العودة بحاجة إلى قوة متكاملة حامية له، وقوة تفرض تطبيقه، وقوة تجبر المجتمع الدولي على دعمه وتحمل تبعاته من التعويض وإعادة التأهيل بعد إعادته إلى أرضه ودعم برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة به.

١٠. اعتبار الموقف السياسي لأي طرف تجاه الشتات واللاجئين محددا مهما في تشكيل الاصطفافات الإقليمية والدولية والتعاون الاقتصادي للعرب.

١١. الحرص على وحدة الصف الفلسطيني على حق العودة وتقرير المصير، والحذر والابتعاد عن التدخل في الخلافات الفلسطينية لتحقيق مصالح ذاتية قطرية على حساب القضية، وإنما لرأب الصدع وتوحيد الكلمة على القواسم المشتركة ما أمكن.

رسالة أوباما التصالحية والمطلوب عربيا*

أجمع المشاركون في حلقة نقاش عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في مقره في عمان يوم الثلاثاء ١٦/ ٦/ ٢٠٠٩م بعنوان "**رسالة أوباما التصالحية والمطلوب عربياً**"، أجمعوا على أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما- بعد خطابه الأخير الذي وجهه للعرب والمسلمين من جامعة القاهرة في ٠٤/ ٠٦/ ٢٠٠٩م- ينتظر مبادرات عربية وإسلامية تضغط عليه لاعادة بناء علاقة قوية بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والعالم العربي والإسلامي من جهة أخرى، العلاقة التي يمكن أن تحقق بعض مصالح العرب المسلمين، وتساعد في حل المشاكل التي يعانون منها على كافة الصعد، وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلي.

وأجمعوا على أن على الأنظمة والقوى العربية المؤثرة أن تقدِّم رؤية عربية موحَّدة لاستثمار الجو التصالحي الذي أبداه الرئيس أوباما في خطابه المشار إليه، وأنه لا يمكن لنا- نحن العرب والمسلمين- أن ننتظر من الإدارة الأمريكية الجديدة مساعدة أو حلولا أو استجابة لمطالبنا دون أن نقوم نحن بتنظيم أنفسنا والتوافق على رؤية واحدة.

وقد تناولت الحلقة ثلاثة محاور رئيسة، هي: "**رسالة أوباما المصالحة في خطاب أوباما، مقوِّماتها ونتائجها، وكيف نتعامل معها عربياً**"، و "**معوِّقات الرسالة التصالحية في خطاب أوباما، وكيف نتعامل معها عربياً**" و "**توقعات العالم العربي من الإدارة الأمريكية الجديدة، وملامح الاستراتيجية العربية لتحقيق ذلك**"، ثم اختتمت الحلقة بنقاش عام حول تقييم الموقف العربي والرؤية العربية القادرة على استثمار التحوُّل في الخطاب الأمريكي.

وأكّد الأستاذ جواد الحمد/ مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط- مدير الحلقة

* مركز دراسات الشرق الأوسط.

في البداية أن هذه الحلقة تأتي مباشرة بعد خطاب باراك أوباما في القاهرة في ٤/ ٦/ ٢٠٠٩م، وفي ظل أجواء سياسية واقتصادية تشكل تحديا كبيرا للعالم العربي والاسلامي كما للولايات المتحدة، وتأتي قبيل اجتماع الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب اليوم الأربعاء ١٧/ ٠٦/ ٢٠٠٩م.

ووصف الحمد رسالة أوباما بأنها محاولة لتجاوز السياسات الأمريكية السابقة التي شوّهت صورة أمريكا وسمعتها وأحرجتها أخلاقيا وسياسيا وعسكريا، وأنه وعلى الرغم من توجهات أوباما الإيجابية نظريا إلا أنها ما زالت غامضة على أرض الواقع، سواء كان ذلك على صعيد الصراع العربي- الإسرائيلي، أو على صعيد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق، أو على صعيد القوانين والأنظمة والتشريعات الأمريكية في داخلها والتي تتعلق بمكافحة ما يسمّى "الإرهاب"، والضغط المتواصل على الجالية العربية والإسلامية في أمريكا.

وأثار الحمد التساؤلات حول الدور الذي يمكن للعرب أن يلعبوه بقوة لتعظيم فرص تحسين السياسات الأمريكية تجاه قضاياهم ؟ وما هي قدرتهم- أي العرب- على استثمار الخطاب لتحقيق مصالحهم؟ ثم ما هي الأدوات المطلوب التصرف بها أو خلقها في ظل الخطاب المتطرف لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تجاه العرب والصراع العربي- الإسرائيلي يوم ١٤/ ٦/ ٢٠٠٩م والذي حاول أن يؤطر أطروحات أوباما من الصراع وأن ينسف بعضها؟

وقدّم الأستاذ الدكتور عدنان الهياجنة/ أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية الآداب في الجامعة الهاشمية، ورقة في المحور الأول قال فيها إن الولايات المتحدة الأمريكية تمر بمرحلة مهمة في تاريخها، سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وهي تحاول استثمار هذه الجوانب لتحقيق أكبر المكاسب، منطلقة من مقولة أن العالم لا يستطيع أن يعيش دون أمريكا وأن أمريكا في المقابل لا تستطيع أن تحل مشاكلها دون العالم.

وتناول الهياجنة فحوى الخطاب بالتحليل مركّزا على الطبيعة الفكرية التي اعتمد

عليها أوباما في خطابه؛ فهو عندما يخاطب الشعوب يخاطبهم بالمثالية، وعندما يتحدث مع الإدارات والأنظمة والقيادات يستخدم الأسلوب الواقعي، ومن هنا يرى الهياجنة أن خطاب أوباما لا يختلف في مضمونه عن مضامين من سبقوه من رؤساء أمريكا، وعلى رأسهم جورج بوش.

وأشار الهياجنة إلى أن أوباما لم يشر في خطابه الى الشرعية الدولية إزاء القضايا الكبرى، والذي ربما يعني أن الإدارة الأمريكية الجديدة ربما ستعتمد على الرؤية الأمريكية فقط في التعامل مع هذه القضايا.

وحول نتائج الخطاب أكد الهياجنة أن هناك ارتياحا على مستوى الشارع العربي والإسلامي، وجمودا على مستوى النظام الرسمي العربي، وفي المقابل هناك تخوّف إسرائيلي من مبدأ التقارب الأمريكي- العربي الإسلامي واحتمالاته.

ورغم توقع الهياجنة أن الفعل العربي تجاه التعامل مع رسالة أوباما التصالحية سيكون سلبيا بعدم تقديم أي رؤية أو حراك لإقامة علاقات تقوم على المصالح المشتركة لا التبعية، وتوقُّع استمرار الوضع القائم على ما هو عليه، إلا أنه أبدى تفاؤلا بسيطا تجاه الأنظمة في لعب أدوار هنا أو هناك على المستوى الجزئي، رغم أن عددا من الانظمة العربية يقوم بأدوار تضعف الأدوار التي يقوم بها آخرون إزاء التعامل مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بمصالح العرب.

وفي المحور الثاني قدّم الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان/ أستاذ العلوم السياسية، وعميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية السابق في جامعة مؤتة، ورقة مركّزة أشار فيها إلى أن من ميزات خطاب الرئيس باراك أوباما أنه صدر من فوق أرض عربية؛ فهذه هي أول مرة يوجه فيها زعيم أمريكي خطابا خاصا للشعوب العربية والإسلامية من أراضيهم (تركيا ومصر)، وربما لا يوجد اختلاف كبير في مضمون الخطاب عن مضامين من سبقوه من حيث المبدأ، إلا أنه يشكل حالة إيجابية بعمومه ولغته وايماءاته، خاصة أنه أفرد للتقارب والمصالحة مساحة واسعة في خطاباته.

وحدّد الرشدان أهم النقاط الإيجابية والسلبية التي تضمنها الخطاب، حيث اعتبر حديثه عن أهمية الإسلام في الحضارات عبر التاريخ، وتأكيده على احترام المسلمين بالتاكيد على حق المرأة المسلمة بارتداء الحجاب، وعن احترامه لعبادة الزكاة في الإسلام، وانتقاده للاستخدام المفرط للقوة العسكرية والاعتماد عليها في حل المشاكل الدولية، ودعوته إلى تقديم الدعم التنموي للعالم العربي والإسلامي في مجالات التربية والعلوم والتكنولوجيا، اعتبر هذه المسائل ملامح إيجابية في خطاب اوباما.

بينما اعتبر تأكيده على العلاقة القوية غير القابلة للكسر بين أمريكا وإسرائيل، مقابل الحذر الشديد في الحديث عن القضية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني جوانب سلبية، كما انتقد تحميله حركة حماس مسؤولية العنف في المنطقة، وأشار الرشدان باستنكار الى أن أوباما أقحم– دون مناسبة– المحرقة اليهودية على يد النازية "الهولوكوست" التي مضى عليها عقود، متجاهلا في نفس الوقت محرقة غزة التي ارتكبتها إسرائيل بأحدث الأسلحة الأمريكية قبل خمسة اشهر، وأنه ندّد بمشروع إيران النووي متجاهلا برنامج إسرائيل النووي وترسانتها كليا، وأنه لم يأت بجديد بخصوص احتلال أمريكا للعراق، وأنه دعا الدول العربية– أثناء تأكيده على المبادرة العربية للسلام– إلى التزامات اضافية وتقديم تنازلات جديدة في تطبيقها، فيما لم يطالب اسرائيل سوى بتجميد الاستيطان.

ويرى الرشدان أن هناك معوّقات داخل أمريكا وخارجها تحول دون تنفيذ ما هو إيجابي، حيث تتمثل المعوِّقات الداخلية بأن صنع القرار في الإدارة الأمريكية ليس بيد الرئيس وحده بل عبر مؤسسات معتبرة، وأن هناك مجموعات ضغط تؤثر بقوة على صنع القرار، وأولها اللوبي الصهيوني، والجماعات الداعمة لإسرائيل، والرأي العام الامريكي المعبأ ضد العرب والمسليمن، وغيرهم.

وفيما يتعلق بالمعوِّقات الخارجية أكد الرشدان أن إسرائيل وتوجهاتها المتطرفة تقف حجر عثرة كبير في وجه أي مرونة قد يبديها أوباما إزاء الصراع العرب– الإسرائيلي،

كما اعتبر غياب هيكل سياسي يمثل العالم الإسلامي، وسيادة حالة من الجمود السياسي العربي، وعدم توفر وحدة موقف ورؤية عربية، وهشاشة النظام الرسمي العربي، وغياب أي مشروع نهضوي عربي على مستوى الأنظمة، واختلاف الدول العربية في النظرة للعلاقة مع أمريكا ومع إسرائيل تعد من أبرز المعوّقات التي تحول دون تحقيق أي مصلحة للعالم العربي والإسلامي، ولا تساعد في إقامة علاقات مع الولايات المتحدة على أساس الاحترام المتبادل وتحقيق المصالح المشتركة دون الاعتداء على مصالح الطرف الآخر.

وطالب الرشدان الدول العربية بتوحيد النظرة تجاه التعامل مع أمريكا، وتوحيد الموقف تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، مع إعادة النظر بالمبادرة العربية للسلام، وبالتعامل مع الملف النووي الإيراني والإسرائيلي بواقعية تضمن لهم أمنهم ومصالحهم.

وقدّم الدكتور صبري سُميرة/ الباحث في مركز دراسات الشرق الأوسط والخبير في الشؤون الأمريكية، ورقة عمل في المحور الثالث، ركز في بدايتها على التوازن بين التفاؤل والتشاؤم في النظر والتحليل لمضمون خطاب باراك حسين أوباما ورسالته التصالحية، وقال إن العرب ينطلقون في توقعاتهم من إدراكهم للواقع المعقد الذي تمر به إدارة أوباما على مستويات متعددة سياسيا واقتصاديا وعسكريا، بالإضافة إلى ما خلفته الإدارة السابقة من ملفات وضعت الولايات المتحدة في موقف- لا تحسد عليه- من قبل العالم وخاصة العربي والإسلامي.

وأشار سُميرة إلى أن هناك محددات وتحديات داخلية في الولايات المتحدة تؤثر على أولويات أوباما وجهوده في تطبيق ما نظّر له في خطابه، مثل حداثة عهده، وضغوط الإدارة الداخلية في البيت الأبيض، بالإضافة إلى الصراعات السياسية والحزبية في داخل إدارته.

وفي المقابل يرى سُميرة أن ثمة ظروفا أمريكية وعربية وإسرائيلية توفر للعرب فرصة تاريخية لتحسين السياسات الأمريكية المتوقعة والممكنة في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي، وفي التوازن في علاقة الادارة الجديدة مع اعالم العربي والإسلامي، خاصة

بعد معركة غزة وانتصار المقاومة فيها، وتزايد نفوذ التيار الاسلامي السياسي.

وأوجز سُميرة توقعات العرب من إدارة أوباما الجديدة، وأهمها التمسك بإرادة التغيير الإيجابي القوية التي ابداها دون الاستسلام للمعيقات والضغوطات، ولمساعدته على تحويل كثير من الخطابات والنوايا إلى أفعال وبرامج عمل، ووقف السياسات القهرية المتبعة من الإدارات السابقة والتي ثبت فشلها، والتعامل بانفتاح مع كافة القوى والدول ذات التمثيل والثقل الحقيقي في المنطقة، والتقدم بخطوات عادلة تسهم في إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والانسحاب الكامل من العراق وأفغانستان وفق اتفاقيات علنية وعادلة لشعبيهما، والتعامل بحرية وعدالة مع العرب والمسلمين الأمريكيين الذين يعانون من التشريعات والسياسات الحكومية ضدهم، والاستعانة بمسؤولين ومستشارين موضوعيين حريصين على المصالح العليا للشعب الأمريكي.

أما عن الاستراتيجيات العربية المقترحة لتحقيق هذه التوقعات فقد أكد سُميرة أن أهمها التماسك حول رؤية عربية موحدة للعمل والدبلوماسية والدفاع والتنمية بما يحقق المصالح المشتركة، بالإضافة إلى تطوير أدوات واستراتيجيات في التعامل مع السياسات الأمريكية القادمة، والتخفف من الانقسامات والصراعات البينية والداخلية للتوحد أمام الخطر الصهيوني المحدق، وكذلك استثمار الأدوات المتاحة كالنفط والثروات الطبيعية في لعب دور مهم في إقامة علاقات وتحقيق أكبر قدر من المكاسب حيث يمثل النفط مصدر الطاقة الاكبر للدول الصناعية، والعمل على دعم لوبي عربي ضاغط في أمريكا وأوروبا، والوقوف وراءه لممارسة ضغط باتجاه تحقيق المصالح، مع الحذر من الرهان بانتظار أن يقدم أوباما للعرب مكاسب دون أي مبادرة منهم، خاصة أنه قال في خطابه: "اجعلوني أعمل".

وفي تعقيب له أشار الأستاذ الدكتور محمد صقر/ أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية، إلى أن من عوامل الضغط باتجاه إقامة علاقات مع الولايات المتحدة بروز

الظاهرة الإسلامية السياسية التي استطاعت أن توجد لها موطئ قدم على الساحة الدولية لاعتبارات سياسية وفكرية وميدانية، مما يعني أن هناك هيكلا يمثل نسبة كبيرة من الشعوب العربية والإسلامية يستطيع أن يلعب دورا رائدا في العلاقات أو يؤثر في السياسات الأمريكية إيجابا تجاه العالم العربي والإسلامي، بالإضافة إلى أن إسرائيل اليوم ليست إسرائيل الأمس؛ فوزنها الاستراتيجي ربما أصابه بعض التحول في ظل هزيمتين عسكريتين أمام المقاومة اللبنانية عام ٢٠٠٦م وأمام المقاومة الفلسطينية عام ٢٠٠٩م، خاصة أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي يعتبر اليوم الباب الوحيد لقلوب وعقول المسلمين في العالم.

وفي مداخلته أكّد الدكتور وليد شواقفة/ أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية، أن ثمة إيجابيات مهمة في الخطاب يمكن البناء عليها، وأن سمة الخطاب هي التغيير والسعي لبناء الثقة بين الأطراف المختلفة، ولذلك رأى أن الكرة اليوم في ملعب الدول العربية، وعليهم أن يحركوها في الاتجاه الصحيح الذي يحقق لهم أكبر قدر من المكاسب.

وفي ختام الحلقة أكّد جواد الحمد/ مدير الحلقة على أنه رغم الواقع السيئ الذي يعيشه النظام الرسمي العربي منذ عقود إلا أن ثمة حركة تغيير إيجابية على صعيد القوى الشعبية والحزبية العربية، والتي تستطيع- لو فتح لها المجال- أن تقدم شيئا للعالم العربي والإسلامي، وأن تكون رائدة في إقامة علاقات استراتيجية عربية- أمريكية تخدم قضايا أمتنا دون مواجهات سياسية سلبية مع الولايات المتحدة، وأكد على صعيد آخر آن الرئيس أوباما في النهاية هو ابن النظام الأمريكي وسليل الحزب الديمقراطي بتاريخه الذي نعرفه، ومع ذلك فلا يمكن تجاهل أنه بدأ أول زيارة له إلى تركيا للعالم الإسلامي، ثم اتبعها بزيارة مميزة أكثر اقترابا من العالم العربي والإسلامي من القاهرة، وبرغم ما أشار له الزملاء من إيماءات مشجعة هنا وهناك غير أنه لم يتمكن من تقديم رؤية واضحة أو برنامج محدد للعمل المشترك وإن كان قد عدد بعض القواعد والفرص الممكنة لذلك، ولتناول الفرص المستقبلية والتوصل إلى رؤية عربية لا يمكن تجاهل السلبيات والمغالطات

التي وردت في رسالته، ناهيك عن المعيقات الواقعية الداخلية والخارجية في وجه مثل هذه التوجهات، ولذلك لا يتوقع أن يحدث أوباما انقلابا في السياسة الأمريكية الخارجية في عهده، وإنما يمكن للعرب إحداث بعض الاختراقات والتحولات في الهامش المتاح للرئيس وفق الضغوط العربية وقدرتها على الاستمرار والتماسك داخليا.

لكن المشكلة بحسب الحمد تتمثل بأن الإدارة العربية الرسمية لا تزال تبدو عاجزة عن التحرك، بل ربما ليس هناك أي رؤية أو إرادة لتحريكها باتجاه تحقيق شيء من المصالح برؤية موحدة، ومن هنا فالعرب معنيون الآن- وأكثر من أي وقت مضى- بأخذ دور مهم وللقيام بواجبهم الشرعي والسياسي والحضاري تجاه أمتهم وقضاياها الاستراتيجية عبر توحيد رؤيتهم وجهودهم الشعبية والرسمية، والعمل على تعظيم فرص تحسين السياست الأمريكية، واستثمار توجهات أوباما العامة، قبل أن تحاصرها مجموعات الضغط الصهيونية والتي تلقت الإشارة بخطاب بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي المتطرف والأصولي، والذي نسف الكثير من الأسس والقواعد التي راهن عليها العرب للتسوية والسياسية في خطابه يوم الأحد ١٤/٦/٢٠٠٩م، ودعا الحمد في نهاية الحلقة إلى القيام بدراسات أوسع وأكثر تخصصية في تفاصيل توجهات الإدارة الجديدة، للتوصل إلى مشروع عربي ناضج وواقعي لإعادة بناء علاقات عربية- أمريكية تقوم على مصالح الطرفين وعلى قدم المساواة.

تقرير حال القدس خلال الفترة
من كانون الثاني/ يناير وحتى آذار/ مارس ٢٠٠٩م*

أوّلاً: تطوّر المواجهة في القدس

١. تطوّر المواجهة في المجال الديني والثقافي

يسعى المحتل اليوم أكثر من أيّ وقتٍ مضى لحسم هويّة مدينة القدس الدينيّة والثقافيّة، "عاصمة مقدّسة للشعب اليهودي"، وذلك كجزء من مشروعه لفرض حدود دولته النهائيّة وتثبيتها من طرف واحد، والذي بدأه رئيس وزراء الاحتلال السابق أريئيل شارون مع بداية هذا القرن، ولعلّ حسم مصير القدس هو الفكرة الوحيدة التي بقيت من ذلك المشروع، بعد حربي لبنان وغزة.

وتحويل مدينة القدس إلى "عاصمة يهوديّة" يعني بطبيعة الحال تهويد قلبها المتمثّل بالمسجد الأقصى والبلدة القديمة، واستبدال معالمه ومقدساته الإسلاميّة والمسيحيّة، بمعالم ومقدّسات يهوديّة، والمحتلّ يعمل على تحقيق ذلك اليوم من خلال مسارات عمل أربعة هي:

المسار الأوّل: خلق مدينة يهوديّة مقدّسة موازية للبلدة القديمة بمقدساتها الإسلامية والمسيحية، ومشتركة معها في المركز ذاته

وتمتدّ هذه المدينة أسفل المسجد الأقصى وفي ضاحية سلوان وأجزاء من الحي الإسلامي وحارة الشرف "الحي اليهودي" في البلدة القديمة، وترتبط بمجموعة من الحدائق والمنتزهات والمتاحف والمواقع الأثريّة المقامة فوق الأرض في محيط البلدة القديمة، وخصوصا في جنوبها حيث ضاحية سلوان وفي شرقها حيث جبل الزيتون وضاحية

* تقرير تُصدره إدارة الإعلام والمعلومات في مؤسسة القدس الدوليّة.

الطور، وتُطلق دولة الاحتلال على مشروع إنشاء المدينة اليهوديّة هذه اسم "مشروع تأهيل الحوض المقدّس"، ويعمل في هذا المشروع عدد كبير من الهيئات الحكوميّة والجمعيّات الاستيطانيّة أبرزها؛ سلطة الآثار، وجمعيّة "الحفاظ على تراث الحائط الغربي"، ومؤسسة "مدينة داوود"، وجمعيّة "أمناء الهيكل"، وجمعيّة "العاد"، وجمعية "عطيرت كوهينيم"، وشركة "تطوير الحي اليهودي".

وقد قطع المحتلّ شوطا كبيرا في إنشاء هذه المدينة حتى الآن فقد افتتح بالفعل ١١ موقعاً أمام الزوّار ولا زالت عمليّات البناء والحفر مستمرّة في أكثر من ١١ موقعاً آخر، وخلال الشهور الثلاثة الماضية كان العمل في هذه المدينة يسير بوتيرة سريعة، ففي ١ شباط/ فبراير كشف انهيار صفّ مدرسي في مدرسة القدس الأساسيّة عن وصول الحفريّات إلى شمال ضاحية سلوان على بعد ١٠٠ متر فقط من السور الجنوبيّ للمسجد الأقصى، وفي ٥ شباط/ فبراير كشفت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث عن حفر نفق جديد محاذ لمسجد عين سلوان من الجهة الغربيّة يسير أسفل الطريق الذي يصل سلوان بباب المغاربة. إضافةً إلى ذلك فإنّ عدداً كبيراً من سكّان حيّ وادي الحلوة (وهو أقرب أحياء سلوان للمسجد الأقصى) تحدثوا عن سماعهم لأصوات حفريّات أسفل منازلهم طوال الليل والنهار وفي أكثر من منطقة من الحيّ.

وفي بداية شهر آذار أعلنت شركة "تطوير الحيّ اليهوديّ" عن البدء ببناء سيرٍ متحرّك تحت الأرض يصل حارة الشرف "الحيّ اليهوديّ" بساحة البراق بهدف "المساعدة في تخفيف الازدحام في الطرقات الضيّقة، للحيّ وتمكين المجموعات الكبيرة من الوصول للساحة بسهولة أكبر" وذلك بحسب أقوال الشركة.

بعدها بأيّام كشفت وسائل الإعلام في دولة الاحتلال عن إقرار الحكومة لمخطط تبلغ قيمته حوالي ١٤٥ مليون دولار (٦٠٠ مليون شيكل) "لإعادة إعمار أبواب البلدة القديمة وأهمّ مواقعها الأثريّة"، وسيتضمّن هذا المشروع تغيير الطراز المعماريّ للأبواب والمواقع المستهدفة حتى يُصبح أقرب للتخيّل اليهوديّ منه إلى الطراز الإسلاميّ.

على أنّ التطوّر الأخطر في هذا الإطار كان تسليم سلطات الاحتلال إنذارات بالإخلاء لحوالي ١٩٠٠ مقدسيّ يسكنون في ١٢٠ عقاراً في حيّي البستان والعباسيّة جنوب ضاحية سلوان، وذلك تمهيداً لهدم منازلهم وتحويل أحيائهم إلى "حديقة الملك الداوود" التي تشكل أحد أجزاء المدينة اليهوديّة المقدسة كما يتخيّلها الاحتلال.

المسار الثاني: تحقيق وجود يهوديّ دائم ومباشر في المسجد الأقصى ومحيطه

وذلك من خلال الاقتحامات المتكرّرة لمجموعات المتطرّفين والتي تهدف إلى "تثبيت حق اليهود بالصلاة في جبل الهيكل"، وإلى نزع صفة "الحصريّة الإسلاميّة" عن المسجد وتحويله إلى منطقة مفتوحة أمام اليهود والسيّاح، وبذلك يكون المسجد وإن بقيت أبنيته قائمةً أشبه بالمتحف منه بالمسجد الإسلاميّ، وأيضاً من خلال الكنس المقامة على أسوار المسجد (ككنيس المدرسة التنكزيّة)، وأسفل منه (كقنطرة ويلسون)، وفي محيطه (ككنيسيّ خيمة إسحاق وكنيس هوفير)، والتي تُسهّل عمليّات اقتحام المسجد وتوّفر غطاءً لأعمال الحفريّات، وتضفي أيضاً الطابع اليهوديّ على البلدة القديمة، خصوصاُ وأنّ اثنين من هذه الكنس سيكونان من أكبر الأبنية الموجودة في البلدة وسيغطّيان مشهد المسجد القبليّ وقبّة الصخرة من الجهة الغربيّة.

وقد شهد هذا المسار نشاطاً ملحوظاً خلال الشهور الثلاثة الماضية ففي ٩ شباط/ فبراير افتتحت جمعيّة "عطيرت كوهينيم" الاستيطانيّة كنيس "خيمة إسحاق" الذي يقع على بعد ٥٠ متراً غرب باب السلسلة، وصادر أعضاؤها أرضاً مقابلةً للكنيس تبلغ مساحتها ٧٠ متراً وذلك بحماية ومساعدة شرطة الاحتلال. وفي ١٣ شباط / فبراير أعلنت جمعيّة "أمناء الهيكل" عن عزمها تثبيت كاميرا للفيديو على أحد أبنية "الحيّ اليهوديّ" لنقل صلاة اليهود في المسجد الأقصى بشكلٍ مباشر عبر الإنترنت وذلك "لتشجيع اليهود المتردّدين على القدوم للصلاة".

وفي ٢٠ شباط/ فبراير أوقف حرّاس المسجد الأقصى مستوطناً يهوديّاً مسلّحاً كان يُحاول دخول المسجد الأقصى بسلاحه، كما أفشل حرّاس المسجد والمصلّون المرابطون

فيه ٣ محاولات للمتطرّفين لأداء طقوس توراتيّة في المسجد الأقصى وذلك في ١١ و٢٦ شباط/ فبراير و٩ آذار/ مارس.

وفي ١٠ آذار/ مارس بدأت سلطات الاحتلال الإعداد لافتتاح مركز للشرطة تبلغ مساحته ١٤٠ متراً في أحد الأبنية الملاصقة للمسجد الأقصى من الجهة الغربيّة قرب حائط البراق، وذلك لتأمين وحماية السيّاح والمستوطنين اليهود الذين يدخلون للمسجد الأقصى يوميا.

المسار الثالث: تفريغ الأحياء الفلسطينيّة المحيطة بالمسجد الأقصى من سكّانها، والحدّ من قدرة الفلسطينيّين على الوصول إلى المسجد الأقصى والبلدة القديمة

ويسعى الاحتلال إلى تحقيق ذلك من خلال منع البناء في الأحياء المحيطة بالبلدة القديمة، وهدم المباني القائمة فيها بحجّة أنّها مقامة دون ترخيص على أراض عامّة، وأيضاً من خلال تشديد الإجراءات الأمنيّة في البلدة القديمة ومحيطها حتى على المصلّين الآتين من الأراضي المحتلّة عام ١٩٤٨م.

وقد شهدت الشهور الثلاثة التي يُغطيها التقرير أكبر مخطط للتهجير الجماعيّ منذ احتلال القدس ١٩٦٧م، وسنتحدّث عنه بالتفصيل تحت بند تطوّر المواجهة في المجال الديمغرافي، كما شهدت الفترة السابقة التي تزامنت مع الحرب على غزّة، إجراءاتٍ أمنيّة غير مسبوقة قلّصت عدد المصلّين في المسجد الأقصى خلال أيّام الجمع إلى أقل من٣٠٠٠ مصلٍّ فقط، حيث كان الاحتلال يفرض طوقاً أمنيّاً على البلدة القديمة ويحيطه بطوقٍ أمنيّ أوسع في محيطها ويمنع كلّ من هو دون الـ٥٠ من الدخول للصلاة في المسجد الأقصى، كما كان يمنع حتى سكّان البلدة القديمة الذين تقلّ أعمارهم عن خمسين عاما من دخول المسجد، وهي إجراءاتٌ لم يتخذها المحتلّ مسبقاً حتى خلال انتفاضة الأقصى.

المسار الرابع: الترويج لمدينة القدس كمدينة يهوديّة

وذلك من خلال تنظيم الجولات السياحيّة في المدينة وفق مسارٍ يتجاهل المقدّسات الإسلاميّة، ويُحاول الربط بين الآثار والمقدّسات المسيحيّة والمدينة اليهوديّة التاريخيّة،

ويصوّر الوجود الإسلاميّ في المدينة كوجودٍ طارئ ومنفصل عن الوجود المسيحيّ واليهوديّ. وأيضاً من خلال إقامة مهرجانات واحتفالاتٍ بمالناسبات والأعياد اليهوديّة الدينيّة والقوميّة على مدار العام.

وقد أعلن روبن فينسكي مدير قسم تطوير البلدة القديمة في بلدية الاحتلال في القدس في ٧ آذار/ مارس عن سعي البلديّة لـ"إقامة المهرجانات طوال أيام السنة من أجل وصول السياح، في أوقات مختلفة لا تقتصر على مواسم مفضلة، تمتد خلال شهري تموز وآب والأعياد، وتتضمن المخططات في السنوات القادمة استثمارات بثمانية ملايين شيكل (١,٩٣٢,٠٠٠$)، للترويج للمدينة سياحيّاً على مدار العام".

٢. تطوّر المواجهة في المجال الديمغرافي

سيطر الهاجس الديمغرافيّ على المحتل منذ استيلائه على كامل القدس عام ١٩٦٧م، وهو يُحاول منذ ذلك الحين تحقيق أغلبيّة ديمغرافيّةٍ يهوديّة مريحة في المدينة بوصفها عاصمة الدولة، وقد سنّ في سبيل ذلك عام ١٩٧٣م قانوناً يُحدّد نسبة الفلسطينيّين في المدينة بـ٢٢%، إلا أنّه لم يتمكّن من تحقيق هذه النسبة أبداً، فاليوم تبلغ نسبة الفلسطينيّين في المدينة ٣٤% ومن المتوقّع أن تصل إلى ٤٠% عام ٢٠٢٠م إلى ذلك بحسب تقديرات المحتلّ نفسه، لذا فإنّ عامل تعديل التوازن الديمغرافيّ يحتل رأس سلّم أولويّات الاحتلال في المدينة، ويُحرّك معظم مخطّطات البلديّة وبخاصّة المخطط الهيكليّ للقدس عام ٢٠٢٠م.

ويعمل المحتلّ اليوم على تعديل التوزان الديمغرافيّ من خلال مسارات ثلاثة، هي:

المسار الأوّل: تكثيف الاستيطان

يتركز جهد المحتلّ الاستيطانيّ حاليّاً على المستوطنات الموجودة في مشروع E1 شرق مدينة القدس، ومستوطنتي جبل أبو غنيم (هار حوما) وجيلو جنوب غرب مدينة القدس، والبؤر الاستيطانيّة في البلدة القديمة ومحيطها.

وفيما يتعلّق بمشروع E1 فقد أعلنت سلطات الاحتلال في ١ شباط/ فبراير عن الانتهاء من تجهيز البنى التحتيّة للمشروع بالكامل. ما يعني أنّها ستبدأ مرحلة بناء وتجهيز

الوحدات السكنيّة خصوصاً في الجهة الغربيّة من المشروع، وذلك لتحقيق تواصلٌ سكّانيّ بينه وبين الجزء الغربيّ من القدس، وما يُعزّز هذه النظريّة بدء الاحتلال بتهجير سكّان حيّ الشيخ جرّاح الذي يفصل مستوطنات غربيّ القدس عن مستوطنات شرقيّ القدس، وإذا ما تحقّق هذا التواصل بشكل فعلي فإن المسجد الأقصى والبلدة القديمة سيصبحان معزولين عن الأحياء الفلسطينيّة في في شمال القدس بشكل كامل. بقي أن نذكر في النهاية أن كتلة أدوميم كاملةً والتي تبلغ مساحتها ٦١ كلم٢ وتضمّ أكثر من ٧ مستوطنات، بينها معاليه أدوميم أكبر مستوطنات الاحتلال على الإطلاق، تُعاني من ضعف الإقبال عليها بسبب بعدها عن مركز مدينة القدس التجاريّ وعن بقيّة مدن دولة الاحتلال، وهي مشكلةٌ يسعى الاحتلال لحلّها من خلال إجراءاتٍ عدّة، أبرزها مشروع إسكان الشباب في أقصى غرب مشروع E1 على أراضي قريتي عناتا والعيسويّة والذي يحظى بدعمٍ كبير من رئيس بلديّة الاحتلال الحاليّ اليمينيّ نير بركات.

أمّا مستوطنتي جبل أبو غنيم وجيلو جنوب المدينة فإنّ الاحتلال يُكثّف بناء الوحدات السكنيّة فيهما كونهما الخيار الأكثر قبولاً لدى جمهوره، فهما متصلتان فعليّاً بغربيّ القدس والأكثر قرباً من مركز المدينة التجاريّ، وبالتالي فإنّ البناء فيهما يُعدّ الأكثر جدوى لناحية تعديل الميزان الديمغرافي. لكن الملفت هنا أنّ أحداً في أوروبا أو أميركا أو حتى في العالم العربيّ لم يعد يعترض على البناء في هاتين المستوطنتين، علماً أن قرار حكومة نتنياهو السابقة في عام ١٩٩٧م بدء البناء في مستوطنة جبل أبو غنيم عُدّ بمثابة رصاصة الرحمة لاتفاقيّة أوسلو، وأدى لإثارة ردود فعلٍ واسعة وصلت إلى مجلس الأمن قبل أن تسحب الولايات المتحدة الموضوع من على طاولة البحث بتهديدها باستخدام الفيتو ضدّ أي قرار يصدر عن المجلس بهذا الشأن.

ويختلف وضع البؤر الاستيطانيّة في البلدة القديمة ومحيطها عن وضع المستوطنات عموماً، فهي تهدف في الأساس لإخلاء الأحياء الفلسطينيّة التي تنتشر فيها، أكثر مما تهدف لإسكان مستوطنين جدد، ذلك أنّ هذه البؤر لا يسكنها أعداد كبيرة من

المستوطنين لكن يسكنها أكثر أنواع المستوطنين شراسةً وتطرّفاً ويكون هؤلاء محميّين بالكامل من قبل شرطة الاحتلال التي تُغطّي اعتداءاتهم في البلدة القديمة ومحيطها، وتساندهم بها من وراء حجاب. كما تُشكّل هذه البؤر الاستيطانيّة خلايا نشطة للمساعدة في أعمال الحفريّات أو بناء الكنس. وتتركّز البؤر الاستيطانيّة عموماً في ضاحية سلوان وجنوب الحيّ الإسلاميّ في البلدة القديمة وحيّ الشيخ جرّاح ويُقارب عددها الـ٥٠. وخلال الفترة التي يُغطيّها تقريرنا كانت البؤر الاستيطانيّة في حي وادي الحلوة في سلوان الأكثر نشاطاً حيث ساهم سكّانها بشكلٍ فاعلٍ بالحفريّات الجارية هناك، وحاولوا احتلال عدد من العقارات كبناية آل الدويك، كما برزت الاعتداءات الجسديّة العنيفة التي نفّذها المستوطنون في منطة باب السلسلة ضدّ أهالي المنطقة والتي كانت تتكرّر بشكلٍ يوميّ بحماية من شرطة الاحتلال.

المسار الثاني: الجدار الفاصل

إنّ الهدف الأوّل للجدار في القدس هو ضمّ أكبر مساحةٍ ممكنة من الأرض إلى الحدود البلديّة للمدينة مع طرد أكبر عددٍ ممكن من المقدسيين منها، ولا يسعنا إلا أن نقول أنّ الجدار كان حتى الآن أنجع الوسائل "لتعديل الميزان الديمغرافيّ بالمدينة"، رغم أنّ المقدسيّين حاولوا مواجهته من خلال الانتقال بأعدادٍ كبيرة إلى الأحياء الموجودة داخله. إلا أنّ الجدار ومع اكتمال بناء حوالي ٩٠% منه، تمكّن من عزل أكثر من ١٥٤,٠٠٠ مقدسيّ عن مدينتهم، مع مصادرة أكثر من ١٦٣ كلم٢ من الأراضي الفلسطينيّة وضمّها إلى حدود القدس البلديّة، علماً أن مساحة الحدود البلديّة لم تكن تتجاوز قبل بناء الجدار ١٢٣ كلم٢ بشقيها الشرقي والغربي. لتتحوّل مدينة القدس بحسب الحدود البلديّة الجديدة التي فرضها المحتلّ إلى مدينة أخطبوطيّة تمتدّ من جنوب بيت لحم وحتى جنوب رام الله شمالاً، وتمتدّ إلى الشرق حتى تتصل بالمستوطنات في غور الأردن.

وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير في ٣ شباط/ فبراير أغلق الاحتلال بوابة ضاحية البريد التي كانت تربط بلدة الرام بالقدس عازلاً بذلك حوالي ٦٠,٠٠٠ مقدسيّ بشكلٍ

تامٍّ عن المدينة، الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث حركة نزوحٍ واسعة من البلدة باتجاه مدينة القدس، وبالتالي حدوث أزمةٍ في السكن والعمل لهؤلاء، تزيد من صعوبة أزمة السكن التي تُعاني منها القدس حاليا.

المسار الثالث: تهجير السكّان الفلسطينيّين

رغم أنّ هذه السياسة هي الأكثر قسوةً على السكّان الفلسطينيّين والأكثر إضراراً بهم، إلاّ أنّها أثبتت فشلها في تعديل الميزان الديمغرافيّ للمدينة لصالح الاحتلال، لكنّ المحتلّ يُتابع العمل بها من باب التضييق على المقدسيّين وتصعيب ظروف حياتهم في المدينة. ولأنّ نتائج هذه الطريقة محدودة في معادلة التوازن الديمغرافيّ ولأن تنفيذها أيضاً صعب ويُثير مشاكل سياسيّة، فإنّ المحتلّ لا يلجأ إليها على نطاقٍ واسع إلاّ نادراً.

لكن في الآونة الأخير زاد المحتلّ من وتيرة عمليّات التهجير واسعة النطاق؛ وكان أبرزها تسليم حوالي ١٩٠٠ مقدسيّاً يسكنون ١٢٠ عقاراً في حيّي البستان والعباسيّة في ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى أوامر لإخلاء منازلهم، وهي عمليّة التهجير الأكبر التي ينوي المحتلّ تنفيذها في القدس منذ هدم حيّ المغاربة عام ١٩٦٧. والهدف من هذه العمليّة ليس فقط تهجير السكّان المقدسيّين من مدينتهم، وإنّما استكمال تهويد قلب المدينة دينيّاً وثقافيّاً، من خلال بناء جزء مهم من المدينة اليهوديّة التاريخيّة وهو "حدائق الملك داوود"، ومن خلال تفريغه من السكّان الفلسطينيّين. ونعتقد أنّ إقدام الاحتلال على تسليم هذه الإخطارات الجماعيّة جاء في جزء منه لإثبات قدرة وحيويّة المشروع الصهيونيّ بعد نكساته المتلاحقة في لبنان وغزّة.

تهجير السكّان في حيّ الشيخ جرّاح الذي يحتوي على ٢٨ عقاراً يأتي أيضا في إطار مماثل، حيث يسعى الاحتلال للسيطرة على الحيّ ليؤمّن تواصلاً جغرافيّاً مباشراً بين مستوطنات القدس وشمال البلدة القديمة من ناحية، ويؤمّن اتصال معاليه أدوميم أكبر مستوطنات القدس، بالجزء الغربيّ من مدينة القدس من ناحيةٍ أخرى.

إضافةً لعمليّات التهجير الواسعة النطاق هذه، فقد نفّذ المحتلّ أو بدء بتنفيذ عمليّات تهجير أصغر حجماً في مختلف مناطق وأحياء القدس، كعمليّة تهجير سكّان ٤ عقارات في منطقة رأس خميس شمال غرب مخيّم شعفاط، وتهجير سكّان ١٩ منزلاً في حيّ الطور، وتهجير سكّان ٧ منازل في الحيّ الإسلاميّ في البلدة القديمة قرب منطقة برج اللقلق المُلاصقة لسور البلدة القديمة من جهة باب الساهرة، وذلك بهدف السيطرة على أراضي المنطقة التي تصل مساحتها لـ١٦ دونماً لإقامة بؤرةٍ استيطانيّة فوقها حيث أنّ الاحتلال فشل حتى الآن في تحقيق وجودٍ له في هذه المنطقة.

ثانياً: واقع المؤسّسات العاملة في القدس

تُعد الجمعيّات والمؤسسات الأهليّة العاملة في القدس الرئة الأهمّ التي يتنفّس من خلالها أهل المدينة، والجهة الفاعلة الأبرز على الساحة الفلسطينيّة، وذلك في ظلّ انحسار أيّ دورٍ لسلطة الفلسطينيّة واعتبارها قضيّة القدس موضوعاً مؤجّلاً لمفاوضات الحلّ النهائيّ وفقاً لاتفاقيّات أوسلو، وفي ظلّ انحسار الدور الأردني أيضاً وحصره بدفع رواتب موظّفي الأوقاف وتمويل مشاريع الإعمار الصغيرة في المسجد الأقصى.

والمجتمع المقدسيّ غنيّ بالجمعيّات والمؤسسّات الأهليّة حيث يبلغ عددها حوالي ١٥٤ جمعيّةً ومؤسّسة، تُقدّم خدماتٍ لحوالي ٢٥٥ ألف مقدسيّ يسكنون داخل الحدود البلديّة، أي أن هناك جمعيّة لكلّ ١,٧٠٠ مواطنٍ مقدسيّ. لكن ليست كلّ هذه الجمعيّات نشطة، فبعضها نشطٌ جدّاً ويقوم بدورٍ حيويٍّ وأساسيٍّ في القدس، وبعضها تُنفّذ أجنداتٍ خارجيّة يُمليها المموّلون، وبعضها وهميّةٌ لا هدف لها سوى الحصول على التمويل. وتنشط المؤسّسات والجمعيّات الأهليّة المقدسيّة بشكلٍ رئيس في مجالات التعليم والصحّة ومكافحة الآفات الاجتماعيّة وبدرجةٍ أقلّ في مجال الإسكان والترميم.

ولأنّ هذه الجمعيّات هي الجهة الأقدر على الفعل والتحرّك داخل المدينة، ولأنها تنشط وحيدةً تقريباً، ولأنّها تعتمد بشكلٍ كامل على المنح الخارجيّة وترتبط بها، فإنّ من

يُمسك بتمويلها ومصادر دعمها يكون الأقدر على توجيه سياساتها، وبالتالي توجيه السياسات واتجاهات النموّ والتطوّر في الأحياء الفلسطينيّة في القدس. وهي حقيقةٌ تُدركها تقريباً جميع الأطراف الفاعلة في القدس، وإن كان العرب والمسلمون هم آخر من أدرك هذا الواقع، وبدأ يعمل وفق شروطه.

وتنقسم الجهات المموّلة للجمعيّات والمؤسّسات الأهليّة العاملة في القدس إلى ٤ جهاتٍ رئيسة، هي:

أ. **الاتحاد الأوروبي وكندا**: يُعدّ الاتحاد الأوروبّي المانح الأكبر في القدس، وتنشط كل من إيطاليا وإسبانيا واليونان في هذا المجال بشكلٍ خاص حيث تحتوي قنصليّة كلّ من هذه الدول في القدس مكتباً خاصّاً لمتابعة تمويل المشروعات والاتصال بالجمعيّات والمؤسّسات المقدسيّة. ويتركّز تمويل الاتحاد الأوروبيّ على المشاريع المتعلّقة بالرعاية الاجتماعيّة كتحسين وضع المرأة ورعاية الشباب والمراهقين، ومشاريع المساعدة النفسيّة، ومشاريع التوعية السياسيّة والمدنيّة، والمشاريع الثقافيّة، ومشاريع الدعم القانونيّ، ويرفض الاتحاد تمويل أيّ مشروع قد تنتج عنه مواجهةٌ مع الاحتلال أو صدامٌ معه، فهو مثلاً يرفض تمويل المؤسسات أو مكاتب المحاماة التي ترفع قضايا ضدّ بلديّة الاحتلال، ويُموّلُ االمؤسسات والعيادات القانونيّة التي تُقدم خدمات قانونيّة استشاريّة فقط، كما يشترط أن تكون مقبولة لدى الاحتلال من النواحي القانونيّة وحتى السياسيّة، ويرفض تمويل المشاريع التي لا تخدم رؤيته للقدس كمدينةٍ مدوّلة متعددة الثقافات ومفتوحةٍ للجميع، أي أنّه يرفض تمويل المشاريع التي تهدف إلى الحفاظ على الهويّة العربيّة للقدس، ومن هذا المنطلق رفض الاتحاد تبنّي أيّ مشروعٍ من مشروعات احتفاليّة القدس عاصمة الثقافة العربيّة رغم أنّها تدخل في المجالات التي يُموّلها عادةً، وقد تحدّث مسؤول المنحة الإيطاليّة في القدس عن هذه

السياسة صراحةً حين سأل وفداً من الفعاليّات المقدسيّة عن سبب إصرارهم على تعريب القدس قائلاً: "لماذا تُصرّون على إلباس القدس طاقيّة عربيّة؟"

ب. **الولايات المتحدّة الأمريكيّة**: تُعدّ الولايات المتحدة أحد أهم المانحين في مدينة القدس وإن كان حجم تمويلها للمشاريع أصغر من حجم التمويل الذي يُقدّمه الاتحاد الأوروبي، ويتركّز التمويل الأميركيّ على مشاريع الرعاية والمساعدة الاجتماعيّة البحتة كرعاية المكفوفين وذوي الاحتياجات الخاصّة أو مراكز صعوبات التعلّم.

ج. **الجهات العربيّة والإسلاميّة**: ويُعدّ وجود هذه الجهات في القدس ضعيفاً حتى اليوم، ولا تبرز في هذا المجال سوى ٣ جهاتٍ رئيسة، هي:

- **بنك التنمية الإسلاميّ**: ويدير هذا البنك أموال صندوق القدس الذي أقرّته قمّة بيروت العربيّة عام ٢٠٠٢ ويبلغ حجمه ٥٠ مليون دولارٍ أميركيّ، ويُركّز البنك جلّ اهتمامه على البلدة القديمة في القدس، وقد تبنّى مشروعاً لإعادة إعمار وترميم البلدة القديمة بكاملها بكلفةٍ تقريبيّة بلغت ١٥ مليون دولار، وذلك بالشراكة مع مؤسّستي الرفاه والتعاون، الذين أنجزتا مسحاً هندسيّاً كاملاً للبلدة القديمة، قسّمت على أساسه البلدة إلى قطاعات، وجزّئت مشروع الإعمار إلى ٥ مراحل رئيسة، واليوم وصل هذا المشروع إلى بداية المرحلة الثالثة وبلغت قيمة ما أنجز من أعمال حوالي ١٠ ملايين دولار أميركيّ.
- **وكالة بيت مال القدس:** وتتبع هذه الوكالة للجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلاميّ التي يرأسها الملك المغربيّ، ويبلغ حجم مشاريعها السنويّة حوالي ٨ ملايين دولار أميركيّ، تتركّز في مجالات الإسكان والتعليم والصحّة ودعم المؤسسات، ومن أبرز مشاريع الوكالة صندوق الإقراض السكني الذي يبلغ حجمه حوالي ٣، ملايين دولار.

- **تركيّا:** تموّل تركيّا من خلال قنصليّتها في القدس عدداً من المشروعات في مختلف المجالات، وقد بدأت حديثاً تهتمّ بمشروعات الحفاظ على التراث العثمانيّ في مدينة القدس.

د. **بلديّة الاحتلال في القدس:** نتيجةً لغياب الدعم الخارجيّ العربيّ والإسلاميّ، وللضغط الاقتصاديّ الكبير الذي تتعرّض له القدس، استطاعت بلديّة الاحتلال أن تستدرج بعض الجمعيّات المقدسيّة إمّا عبر تمويلها مباشرةً أو عبر إعفائها من الضرائب والرسوم البلديّة، وبطبيعة الحال فإنّ الجمعيّات التي تتلقى دعماً من الاحتلال لا تُعلن عن نفسها، لكن هناك كلاماً كثيراً يدور في أوساط الجمعيّات المقدسيّة عن وجود جمعيّاتٍ كهذه خصوصاُ في المجالات الاجتماعيّة ومجال الاستشارات القانونيّة. إلاّ أنّ ظاهرة تلقّي الدعم من بلديّة الاحتلال بدأت في الآونة الأخيرة تنتشر بشكلٍ كبير بين المؤسّسات التي تُشرف على المدارس الخاصّة في القدس، رغم أنّ هذه المدارس تتقاضى أقساطاً عاليةً من طلاّبها.

وفي المرحلة الحاليّة فإنّ بلديّة الاحتلال لا تفرض على المدارس التي تتلقّى الدعم شروطاً تتعلّق بالمناهج أو المحتوى الدراسيّ أو طريقة التدريس، لكن من المتوقّع أن تلجأ لذلك في المستقبل بعد أن تُصبح هذه المدارس معتمدةً على معونتها بشكلٍ كبير.

مؤتمر "فتح" ومستقبل القضية الفلسطينية

الواقع والتوقعات*

مثّل المؤتمر العام السادس لحركة "فتح"، بغض النظر عن المحتوى والتوجهات، مفصلا مهما، وإن كان بالغ السلبية، على صعيد العمل الوطني الفلسطيني، فهو خطوة لها ما بعدها، في ضوء الإرهاصات التي حتمت عقد المؤتمر، لجهة التوقيت والمكان.

لقد حكم توقيت عقد المؤتمر، ليس تاريخ ولادة ياسر عرفات، الرئيس الفلسطيني السابق، كما أكد على ذلك محمود عباس الرئيس الحالي للسلطة الفلسطينية، فهذه مسألة شكلية، وإنما هو عقد مستبقا المشروع الأميركي الجديد للتسوية السياسية النهائية للقضية الفلسطينية، والذي كان مفترضا أن يتضمنه خطاب الرئيس الأميركي أمام جلسة افتتاح دورة العام الحالي للجمعية العمومية للأمم المتحدة خلال أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩م.

وعلى ذلك، فقد كان مطلوبا من المؤتمر أن يلبي استحقاقات أميركية- إسرائيلية، تسبق إلقاء خطاب الرئيس باراك أوباما!

يؤكد هذه القراءة لعامل التوقيت والإستحقاقات المطلوبة من المؤتمر معطيات عدة أهمها:

أولا: التسهيلات الإسرائيلية التي قدمت لعقد المؤتمر، حيث صدرت تصاريح زيارة إسرائيلية لأعضاء المؤتمر، بما في ذلك لبعض المطلوبين (أمنيا)، في حين لم تصدر التصاريح لمطلوبين آخرين من طراز اللواء منير مقدح قائد الكفاح الفلسطيني المسلح في لبنان، المتهم بقيادة تنظيمات مسلحة في إطار كتائب شهداء الأقصى، وغازي الحسيني رئيس دائرة الوطن المحتل في منظمة التحرير الفلسطينية، التي

---

* **أ. شاكر الجوهري،** رئيس تحرير جريدة "المستقبل العربي" الإلكترونية.

ألغيت من قبل الرئيس الفلسطيني، وتكرس ذلك في التوزيعة الجديدة لدوائر منظمة التحرير على أعضاء اللجنة التنفيذية، بعد استكمال عضويتها، بتعويض ستة متوفين من أعضائها السابقين، حيث لم يرد اسم الدائرة.

ثانيا: التمويل الأميركي للمؤتمر، حيث أعلنت مصادر أميركية أن الولايات المتحدة الأميركية دفعت للرئيس الفلسطيني مبلغ خمسين مليون دولار بدل نفقات عقد مؤتمر حركة التحرير الوطني الفلسطيني.

وإلى جانب هذا المبلغ الذي دفع عباس منه فقط ستة ملايين ونصف المليون دولار، وفقا لتصريح صادر عن السيد سليم الزعنون، العضو القديم الجديد في اللجنة المركزية لحركة فتح، فقد صرح مصدر أميركي مسؤول أنه تم دفع مبلغ مئتي مليون دولار لحكومة سلام فياض في رام الله أثناء انعقاد المؤتمر أيضاً.

الاستحقاقات الأميركية- الإسرائيلية

ما هي الاستحقاقات الأميركية- الإسرائيلية التي كانت مطلوبة من هذا المؤتمر؟

يمكن استشفاف هذه الاستحقاقات من خلال قراءة نتائج المؤتمر، وعلى النحو التالي:

أولا: تعزيز قبضة محمود عباس على الحركة، ليتمكن من تمرير مشروع الحل المقبل، وهنا يجب لفت النظر إلى أن إعلان عباس رئيسا لحركة فتح، يتناقض مع نصوص النظام الأساسي للحركة، وذلك للأسباب التالية:

١. عدم وجود موقع رئيس للحركة في النظام الأساسي.
٢. تحدد المادة ٤٢ من النظام الأساسي أن تكون الانتخابات الحركية بالاقتراع السري وليس بالتصفيق، كما حدث مع إعلان عباس رئيسا للحركة.
٣. يسعى عباس أحيانا، بعد أن لفت نظره إلى عدم وجود نص حول موقع رئيس الحركة في النظام الأساسي إلى استخدام صفة "القائد العام"، وهي أيضا صفة

مخالفة للنظام الأساسي، الذي يكتفي بالإشارة إلى صلاحيتين للقائد العام في موضعين:

الموضع الأول: تولي رئاسة اجتماعات اللجنة المركزية، وذلك دون أي إخلال بصلاحيات أمين سر الحركة الذي يدير الإجتماعات لجهة تحضير جدول الأعمال، وتوثيق محاضر الاجتماعات، إلخ.

الموضع الثاني: التنسيب للجنة المركزية بأسماء من يرشحهم لعضوية المكتب العسكري، واللجنة المركزية هي صاحبة القرار بالقبول أو التعديل أو الرفض.

لكن الأهم من كل ذلك هو أن النظام الأساسي لا يشير من قريب أو بعيد إلى كيفية اختيار أو تعيين أو انتخاب القائد العام، فقد تم استحداث هذا الموقع لشخص بعينه هو الرئيس الراحل ياسر عرفات خلافا للنظام الأساسي، وأطلق عليه لقب القائد العام، وكذلك القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، وتم لاحقا استحداث الصلاحيتين المشار إليهما أعلاه.

ثانيا: تشكيل لجنة مركزية جديدة ومطواعة لحركة فتح، ليس من بين أعضائها من يمكنه أن يقول لا للرئيس، وللمشروع السياسي الذي سيعمل على تطبيقه وتمريره، وتسجل على هذه اللجنة الجديدة الملاحظات التالية:

١. أنها شكلت من أعضاء يمثلون الداخل دون الخارج الفلسطيني، باستثناء اللواء سلطان أبو العينين الذي صدرت موافقة إسرائيلية على عودته للضفة الغربية المحتلة، بعد أن غادر إلى لبنان بموجب اتفاق مع الجانب الإسرائيلي على السماح بعودته، وهذه التشكيلة تعني بشكل ما التنازل عن تمثيل الخارج الفلسطيني، بما يعنيه ذلك أيضا من تنازل عن حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم.

٢. أنها ضمت عددا من العسكريين من قادة الأجهزة الأمنية الذين شاركوا في تفكيك ونزع أسلحة الأذرع المقاومة للفصائل الفلسطينية (اللواء جبريل الرجوب، واللواء توفيق الطيراوي، والعقيد محمد دحلان).
٣. خلت هذه اللجنة من كل من يمكن أن يقول (لا)، حتى من داخل تيار أوسلو (أحمد قريع، ونبيل عمرو، والفريق نصر يوسف، ورفيق النتشة)، وذلك بالإضافة إلى فاروق القدومي الذي ظل يؤكد طوال الوقت خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر أنه لا يعتزم الترشح، وقاطع المؤتمر احتجاجا على المكان، والتوجهات التي يحكمها هذا المكان، حيث عقد المؤتمر من وجهة نظره تحت حراب الاحتلال.
٤. تأييد جميع أعضاء هذه اللجنة لاتفاق أوسلو الذي وقع عام ١٩٩٤م.
٥. تأييد غالبية هذه اللجنة التخلي عن الكفاح المسلح، باستثناءات محدودة، وشريطة مزاوجة الكفاح المسلح بالعمل السياسي التفاوضي.

ثالثا: اعتماد برنامج سياسي بديل للحركة، يسقط حق الشعب الفلسطيني في ممارسة الكفاح المسلح، مواربة، وذلك لعدم قدرته على إسقاط هذا الحق بشكل صريح ومباشر، خاصة أن مسودة البرنامج السياسي التي فعلت ذلك، وأعدها الدكتور ناصر القدوة، قررت اللجنة التحضيرية للمؤتمر عدم الأخذ بها، وفوضت الدكتور نبيل شعث بإعداد مسودة أخرى تحقق المراد عبر صياغات ملتبسة، وذلك نظرا لردود الفعل العنيفة في أوساط الرأي العام الفلسطيني، التي نجمت عن نشر المسودة التي أعدها القدوة.

إلى ذلك، فقد قدم عباس أمام المؤتمر صورة ملتبسة عن تمسكه بالمقاومة، وبكل اشكالها، مع تقديم تفسير في خطابه يؤكد على عدم جواز اللجوء إلى أي شكل من اشكال المقاومة في الوقت غير المناسب له، وربط اللجوء للمقاومة المسلحة بالتوافق الوطني الفلسطيني على ذلك، وهو ما يساوي رفض اللجوء للمقاومة المسلحة دون

الحصول على موافقته الشخصية على ذلك، وهو أمر لا يمكن تصور حدوثه، وهو الذي عمل طوال السنوات الماضية على رفض فكرة المقاومة، ووصف مفرداتها العملية بالعبثية.

رابعا: إسقاط حق العودة من البرنامج السياسي الجديد للحركة، وذلك انسجاما مع توافقات عباس- بيلين لسنة ١٩٩٥م، ووثيقة جنيف التي وقعها ياسر عبد ربه، حليف عباس، مع بيلين نهاية ٢٠٠٣م.

فالبرنامج السياسي الجديد الذي أقرته اللجنة السياسية للمؤتمر بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٧م، يخلو من أي ذكر لحق العودة. وكذلك خطاب عباس في جلسة افتتاح المؤتمر.

إلى ذلك، يتوجب ملاحظة ما يلي:

١. نقل مقر دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية من عمان إلى غزة، ليقتصر عملها نظريا، حيث لا يوجد لها أية نشاطات عملية، على متابعة شؤون اللاجئين الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧م.
٢. تشكيل دائرة شؤون المغتربين، التي تعنى بالمغتربين الفلسطينيين في بلاد الشتات، ما يعني سحب منظمة التحرير لصفة لاجئ عن فلسطينيي الشتات!
٣. البدء فور انتهاء أعمال المؤتمر بإحالة جميع العسكريين التابعين لحركة فتح إلى التقاعد، حيث بدأ اللواء محمد يوسف مدير عام التنظيم والإدارة العسكرية في الحركة جولة على دول الشتات العربي لهذه الغاية، بدأها بالأردن مطلع رمضان، وتم إعلان إحالة جميع العسكريين في الأردن أولا، ثم في تونس والجزائر إلى التقاعد.
٤. كل ذلك ينسجم مع ما ينسب لعباس من قناعته أن إقامة الدولة الفلسطينية مشروطة دولياً بالتنازل عن حق العودة.

خامسا: التهيئة لتجديد شرعية المؤسسات والأطر القيادية الفلسطينية، في إطار عملية استعادة شرعية المرجعية الفلسطينية على عتبات الحل الذي سيطرحه الرئيس الأميركي.

فها هو عباس، وبعد أن استعاد شرعية اللجنة المركزية للحركة، عبر مؤتمر "كيفما اتفق"، سارع إلى عقد جلسة خاصة للمجلس الوطني الفلسطيني، أيضا "كيفما اتفق"، وبمن حضر أيضا، بهدف استعادة شرعية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وذلك باللجوء إلى استكمال عضوية اللجنة، باختيار بدلاء لمن توفاهم الله من اعضائها المنتخبين سنة ١٩٨٩م، والذين تم التجديد لبعضهم بشكل مخالف للنظام الأساسي في مجلس ١٩٩٦م الذي عقد في غزة بهدف شطب الفقرات المتعلقة بحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وكذلك بطبيعة الحال على حساب الميثاق الوطني.

وتفيد مصادر مطلقة أن عباس يريد بذلك، مصادقة لجنة فتح المركزية الجديدة على اتفاق إنهاء القضية الفلسطينية، وكذلك مصادقة اللجنة التنفيذية المرممة!

وتؤكد أوثق المصادر الفلسطينية أن تعهد عباس في الجلسة الخاصة لأعضاء المجلس الوطني بعقد مجلس وطني فلسطيني كامل قريبا، لن يرى النور، وذلك للأسباب التالية:

أولا: رفض عدد من الفصائل الفلسطينية المنضوية في إطار منظمة التحرير ذلك، حتى لا تتسع هوة الخلافات في الساحة الفلسطينية، ذلك أن عباس يريد عقد المجلس الوطني بتشكيلته الراهنة التي تعود إلى عام ١٩٨٨م، على أن يضاف لها قرابة خمسين عضوا لحركة حماس، إلى جانب قرابة ألف عضو يتشكل منهم المجلس، وهو ما لا يتوقع أن تقبل به حركة المقاومة الإسلامية حماس، فضلا عن حركة الجهاد الإسلامي.

ثانيا: رفض حركة حماس المشاركة في أعمال دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني دون إعادة تشكيله بالكامل، وهي تصر على إجراء انتخابات متزامنة لكل من رئيس السلطة، والمجلس التشريعي، والمجلس الوطني، ضمن رزمة واحدة لحل

وتجاوز حالة الانقسام الفلسطيني، وهو ما أكدته ورقة المصالحة المصرية المزمع توقيعها أواخر شهر أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٩م.

ثالثا: عدم ضرورة عقد دورة كاملة للمجلس الحالي الذي لم ينعقد منذ سنة ١٩٨٨م، وذلك لأن المجلس حتى بتشكيلته الحالية، قد لا يكون مؤهلا لتمرير كل ما يريده رئيس السلطة.

توقعات مستقبلية

هذا هو الواقع والوقائع، فماذا عن التوقعات؟

يمثل قرار محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية طلب تأجيل بحث تقرير لجنة القاضي الجنوب إفريقي ريتشارد غولدستون أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف المدخل الأمثل لاستشراف ما هو مقبل على الشعب الفلسطيني، من نتائج لهذه المقدمات.

فرئيس السلطة ماض على طريق تقديم التنازلات التي تطلب منه إسرائيليا وأميركيا، ليس دائما ضمن وجهة نظر ترى إمكانية التوصل في نهاية المطاف إلى حل سياسي للصراع العربي- الإسرائيلي في مساره الفلسطيني بالضرورة.

وقد سبق للإعلام الإسرائيلي أن كشف النقاب عن أن عباس فاجأ إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي ذات جلسة مفاوضات بطلب الحصول على ترخيص شركة هواتف خلوية يملك نجله حصة كبيرة من أسهمها!

والآن، يكشف الإعلام الإسرائيلي ومصادر فلسطينية موثوقة أن قرار عباس طلب تأجيل البحث في تقرير لجنة التحقيق الدولية (لجنة غولدستون) في جرائم الحرب الإسرائيلية في حرب غزة يتصل بعاملين رئيسين:

الأول: تلويح حكومة نتنياهو بعدم تمرير قرار بالموافقة على ترخيص شركة الهواتف الخلوية ذاتها!

الثاني: تلويح حكومة نتنياهو بإمكانية إعلان ونشر وثائق تؤكد ما سبق أن وجه لعباس وسلطة رام الله من اتهامات إسرائيلية بالمشاركة في الحرب على غزة.

لقد سبق أن صدرت مثل هذه الاتهامات عن الجنرال غابي أشكنازي رئيس الأركان الإسرائيلي في آيار/ مايو ٢٠٠٩م، وها هي تتجدد على يدي أفيغدور ليبرمان وزير خارجية نتنياهو، مواجهة مع عباس خلال لقاء نيويورك الأخير!

وفي الحالتين، التزم عباس والسلطة الصمت، ولم يصدر أي نفي لهذه الاتهامات التي تركز على أن السلطة طلبت من إسرائيل شن الحرب على غزة بهدف إسقاط سلطة حركة حماس فيها، وأنها شاركت في هذه الحرب إلى جانب الجيش الإسرائيلي أمنيا وعملياتيا، إلى جانب التحريض على ضرورة استمرارها حتى النهاية، والضغط على مسؤولين إسرائيليين في هذا الاتجاه!

أن يكشف الجانب الإسرائيلي عن موافقة عباس على طلب تأجيل بحث تقرير غولدستون، يعني- سواء أكان هذا الكشف مقصودا أو غير مقصود- حرق محمود عباس برغم تعاونه الكبير في تطبيق خارطة الطريق لصالح الأمن الإسرائيلي، وتطويعه لموقف السلطة بتقديم تنازلات خطيرة في المفاوضات المارثونية مع أولمرت سابقاً.

فقد تم تفكيك الأذرع المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، ونزعت أسلحتها، وتخلى مؤتمر فتح- وإن مواربة- عن حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وتمت الإطاحة بممثلي نهج المقاومة، وعلى رأسهم فاروق القدومي أمين السر التاريخي للحركة، بل واتهمت إسرائيل السلطة برئاسة سلطة عباس في الحرب على المقاومة الفلسطينية في غزة، وشكلت وحدات أمنية في الضفة الغربية، كشف المنسق الأميركي الجنرال كيث دايتون أن جنرالا إسرائيليا قاد وحدة منهم في مهاجمة مقاومين فلسطينيين في الخليل، وذلك في محاضرة ألقاها بتاريخ ١٢/ ٥/ ٢٠٠٩م أمام معهد واشنطن.

أما الجانب الإسرائيلي فإنه يمتنع عن تنفيذ حتى بند واحد من الاستحقاقات التي تترتب عليه بموجب المرحلة الأولى من خارطة الطريق، حيث يصر على مواصلة الاستيطان، ويمتنع عن إعلان تأكيد موافقته على مبدأ حل الدولتين.

أكثر من ذلك، فهو يوسع مشاريعه الاستيطانية، ويكثف مخططاته للاستيلاء على المسجد الأقصى، ويسير حثيثا باتجاه تهويد الأحياء القديمة في القدس.

ويترافق ذلك مع تراجع الرئيس الأميركي عن وعوده بسياسة أميركية جديدة حيال العالم الإسلامي، بدءا من البوابة الفلسطينية، خصوصاً في خطابه ذي اللهجة التصالحية في القاهرة في ٥/٦/٢٠٠٩م.

وعلى ذلك، فإن الاستحقاقات التي قدمها عباس لإسرائيل، بما فيها استحقاقات مؤتمر فتح تقود إلى أن آفاق المستقبل تتمحور حول عدد من المشاهد، أهمها:

أولا: عزل الرئيس الفلسطيني عن شعبه، وقواه المقاومة.

ثانيا: تثوير حركة فتح عليه، خصوصاً في ظل تنصل اللجنة المركزية الجديدة للحركة من مواقفه وسياساته، حرصا عل مستقبل أعضائها على الأقل، حيث كان مفاجئا صدور تصريحات ناقدة لقرار عباس طلب تأجيل بحث تقرير غولدستون عن اللواء توفيق الطيراوي، الذي تولى ملف الأمن في اللجنة المركزية الجديدة لحركة فتح، وحتى عن محمد دحلان، الذي ارتأى أن ينأى بنفسه عن ورطة الرئيس!

ثالثا: تأليب الرأي العام العربي والإسلامي ضد رئيس السلطة، وتكريسه في نظر الناس العاديين باعتباره مفرطاً بحقوق الشعب الفلسطيني!

رابعا: تشظي حركة فتح، كما يتبين من البيانات المتعددة التي تصدر عن جهات متعددة من داخل الحركة تنتقد ما آلت إليه أمورها، وتطرح برامج إصلاحية تتراوح ما بين نقد ما هو قائم، والدعوة إلى الانقلاب على هذا الوضع القائم!

خامسا: وصول حلفاء عباس في منظمة التحرير الفلسطينية إلى مرحلة لم يعودوا يحتملون معها تحمل أخطاء الرئيس أمام الرأي العام، كما تبين ذلك من البيانات التي صدرت عن مختلف فصائل منظمة التحرير، وإن مواربة، تدين قراره وتطالبه بالتراجع عن طلب تأجيل بحث تقرير غولدستون، وهذه البيانات، كما التصريحات، هدفت إلى النأي بالرئيس عن التورط باتخاذ القرار، وهي تعتقد أنه

اتخذه منفردا، للأسباب الواردة أعلاه، لكنها تريد الحفاظ على آخر ما تبقى له من رصيد، بهدف مواصلة تبرير استمرار تحالفها معه، وكي لا يهدم معبد منظمة التحرير فوق رؤوسهم جميعا!

سادسا: كل ما سبق يقود إلى إمكانية إعلان إسرائيل أن محمود عباس، الرئيس الضعيف، الذي شاركت حكومات إسرائيل المتعاقبة في إضعافه، أكثر ضعفا من أن يتم التوصل معه إلى "اتفاق سلام"، لعدم قدرته على الالتزام بما يمكن أن يوقع عليه! حيث إن إسرائيل قد تخطط لطي صفحة عباس، كما طوت من قبل صفحة عرفات! خصوصاً في ظل استعادة رجال آخرين أمثال محمد دحلان، ومروان البرغوثي لمكانة المنقذ داخل حركة فتح من حالها المتردي، فماذا بعد عباس؟

الإجابة على هذا السؤال يجب أن تكون على مستويين:

المستوى الأول: المرجعية الفلسطينية

إن المرجعية الفلسطينية التي تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية رسميا تسير نحو التآكل والاضمحلال، إذ إنها لم تعد تحظى بثقة كافية أنها تمثل مصالح الشعب الفلسطيني، وتتعامل معها حركات المقاومة بوصفها مشروعاً للتمثيل بعد انتخابات المجلس الوطني المفترضة.

ونظريا، تستفيد من ذلك جهتان:

الجهة الأولى: اسرائيل، التي تريد أن تتخلص من منظمة التحرير الفلسطينية، وقد سعت إلى ذلك طوال الوقت، كي تتنصل من الاستحقاقات المترتبة عليها تجاه الشعب الفلسطيني، وقرارات الشرعية الدولية التي نجحت منظمة التحرير في استصدارها على يد قيادتها السابقة.

الجهة الثانية: قوى المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس، التي حيل حتى الآن بينها وبين حقها في أن تمثل بحجمها الحقيقي كما أفرزته وأوضحته نتائج الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م.

هذه القوى ستفرض نفسها ممثلا شرعيا جديدا للشعب الفلسطيني، يكتسب شرعيته من فوهة البندقية المقاومة، تماما كما فعلت القيادة السابقة لمنظمة التحرير، حين فرضتها البندقية خليفة للمرحوم أحد الشقيري على رأس منظمة التحرير، بعد فترة المرحوم يحيى حمودة الانتقالية.

فرض شرعية البندقية الفلسطينية يمكن أن يكون بقفزها إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة المعادلة التي تكون قائمة في حينه، وهذا هو المرجح، والأفضل، كونه يختصر الكثير من الطريق باتجاه الحصول على اعتراف المجتمع الدولي.

كما يمكن أن يكون ذلك عبر تشكيل إطار جبهوي جديد لقوى المقاومة والممانعة، وهو ما يستدعي في هذه الحالة وقتا غير قصير للحصول على اعتراف المجتمع الدولي به.

المستوى الثاني: مستقبل القضية الفلسطينية

لا يتوقع أن تموت القضية الفلسطينية بعد طي صفحة عباس، ويتوقع البعض أن تنتعش بفعل سقوط الطرف الفلسطيني الذي عمل على إنهاء وتصفية المقاومة، ولذلك فقد تنتعش بفعل عودة النشاط إلى المقاومة الفلسطينية، بعد أن يتم التخلص من المعيقات الفلسطينية للمقاومة.

وسيطرح فعل المقاومة القضية الفلسطينية بقوة على مائدة المجتمع الدولي، ما دامت مصالح دوله الكبرى تكمن في الحفاظ على أمن واستقرار مصالحه في المنطقة.

وسيجد هذا المجتمع الدولي، بعد سقوط عباس، نفسه مضطرا لتكثيف تعامله مع قوى المقاومة الفلسطينية، من تحت الطاولة كما فعل طوال الوقت الماضي، وصولا إلى فوق الطاولة، تهيئة للتوصل إلى حل مرحلي، يتوقع أن يكون السقف أعلى بكثير من السقف الذي قبل به عباس، إذ لن يكون هناك تنازل عن حق العودة، ولا عن ملفات مؤجلة مثل القدس والحدود والسيادة والمياه، وغيرها، وبالتأكيد لن يكون الحل المرحلي المقبل في هذه الحالة مرشحا ليصبح حلا نهائيا، كما أصبح قبل تحققه في عهد عباس.

only a superficial reason. Rather, it was held to preceed the US initiative for a final political settlement to the Palestinian issue. The project was supposed to be referred to by the US president in his speech in the opening session of the present year's term of the United Nations General Assembly in September 2009.

Therefore, the conference was required to meet American-Israeli demands on the eve of the President Barack Obama's speech.

The participants agreed that the US president Barack Obama – after his latest speech to the Arabs and Muslims in the University of Cairo on 4 June 2009 – was expecting Arab and Islamic initiatives to push him to rebuild strong relations between the US and the Arab, Islamic world. This is likely to serve some of the Arabs' and Muslims' interests as well as assist in solving their problems at all levels, most importantly the Israeli occupation.

They also agreed on the obligation of the influential Arab systems and powers to present a unified Arab vision in a bid to invest the reconciliatory tone in Obama's speech. We cannot – as Arabs and Muslims – expect from the new US administration any assistance, solutions or response to our demands without us organising ourselves and agreeing on one single vision.

The State of Jerusalem Report January-March 2009

Department of Information at the Jerusalem International Establishment

The State of Jerusalem Report issued by the Department of Information at the Jerusalem International Establishment presents accurate data about the situation of the city in order to anticipate the following stage, enabling the decision-makers and those in power to take correct practical position and decisions.

The report discusses the development of the confrontation in Jerusalem on the religious, cultural and demographic levels, in addition to the reality of the organisations working in the city and the main sponsors.

The Fateh Conference and the Future of the Palestinian Cause: Reality and Expectations

Irrespective of the content and approach, the Sixth General Conference of the Fateh Movement represents a significant negative turn for the national struggle. It anticipates other steps in light of the preceding indications that necessitated the organising of the conference in the settings of time and place.

It was inevitable to hold the conference at that time, but not on the former Palestinian president Yasser Arafat's birthday as the current president of the Palestinian Authority Mahmoud Abbas asserted – which is

They have adopted a carrot-and-stick policy in their relations, allowing them to work out their problems and move forward in protecting their interests and follow a policy of moderation and balance.

The Arab Dimension of the Palestinian Right of Return

Apart from the several dimensions of the right of return for Palestinians whether scattered throughout the world or refugees, and the integrated dimensions of both the absence or prohibition of practice of this right, the Arab dimension of the right of return represents one of the elements of the struggle for its realization, as the pan-Arab aspect of the Palestinian cause is the very same of that of the Palestinian right of return.

Although the Arab League, the Arab summits and the public Arab conferences continue to stress the right of return as well as a solution to the refugee issue, a number of developments have changed the Arab attitude towards the problem. At first, it was a decisive stance favouring the return of refugees. Then, it started to look for a 'just' solution for the refugee issue. The Arabs were also obliged to address the issue as an Arab, Palestinian problem, irrespective of the commitments of the international community and Israel, which led the right of return to be ignored in other peace tracks aimed at solving the Arab-Israeli conflict. Therefore, talking about the Arab dimension of the right of return necessarily emphasises the significance of the Arab stance and policies, highlighting the responsibilities laid by the refugee issue on the shoulders of the governments and peoples of the Arab nation.

The Pan-Arab Dimension of the Palestinian Right of Return

On 16 June 2009, in its headquarters in Amman, The Middle East Studies Centre held a seminar entitled "Obama's Reconciliatory Message and What Is Required by the Arabs". Three main topics were examined: "The Message of Reconciliation in Obama's Speech: Foundations, Results and How the Arabs Should Deal with It"; "The Obstacles to Obama's Reconciliatory Message and How the Arabs Should Deal with Them": and "The Arab World's Expectations from the New US Administration and the Features of the Arab Strategy to Achieve Them". The seminar concluded with a general discussion of the evaluation of the Arab attitude and their vision that can make use of the shift in the US discourse.

it is commitments, without evasion or equivocation. Recently the Arab States expressed a unified position to the U.S. administration regarding this issue.

The author argues that Israel is not serious about the peace process and always adopts a policy of prevarication and obstruction. Tel Aviv prefers the situation of neither big war with the Arab States nor a just and comprehensive peace. This is the best result for Israel as it can survive and be a leading power in the region, because it is obvious that peace will neutralize its military power, restrict its options and limit the role of her aggressive policy in the region.

The chances of success for Obama's initiative are examined. The Arabs refuse to be dragged into further concessions while Israel continues to build illegal settlements, continues its occupation, fails to respond to Obama's initiative and to implement fully the Arab initiative.

The article highlights two possible results of the failure in the current efforts to reach a just and comprehensive peace with the two states solution. One of them is to push Arabs to withdraw peace initiative in order to have more options and to present Israel with new developments, which could lead also to more violence in the region. A war might occur in the region if the initiative fails.

Iran and Turkey
Exchange of Interests or Balance of Roles?

With the arrival of the Turks in Central Asia in the 16th and 17th centuries, the Turkish and Iranian civilisations met, leading to an overlap of relations and interests for hundreds of years. Nowadays, the "zero problems with neighbours" slogan raised 6 years ago by the engineer of Turkish foreign policy, Professor Ahmed Davud Uglu, did not manage to eliminate the mutual suspicions between the two countries. The long years of dispute between Turkey and most of its neighbours have come to an end because the leadership of the AKP party decided to start a new era of relations. There have been enduring problems with Ankara associated with borders, religion and history, leading to many wars and crises.

Turkish-Iranian relations seem to be the only exception. In spite of centuries of neighbourhood between the two most significant civilizations and regional powers of the Middle East, and in spite of several problems between them, they have so far avoided a major military confrontation.

Muhammad Khatemi's term adopted and excelled in applying the "elimination of tension" slogan. The study also discusses the future preview of the Iranian reformist movement.

Turkish-Israeli Relations: Between Tension and Stability

Turkish-Israeli relations have witnessed tension and stability. The roots of these relations, especially the Ottoman stance towards an Israeli presence in Palestine, are explored. This will set a number of indispensable facts which answer several questions with regard to the issue. Scientific methodology and reliable information are the basis for this study.

The conference held by Jews in the Swiss city of Basel in 1897 was the beginning of the establishment of Turkish-Israeli relations. Apart from the details of the conference, it can be argued that the recommendations were a serious call to the Turkish Ottoman nation at the time to take precautions against those people. The reason is that the participants were plotting to bring the Ottoman empire to an end – which they managed to achieve in about a quarter of a century. Not only this, they overruled Turkey itself, as they established secularism led by Mustafa Kamal Ataturk (1881-1938), leaving a strong, organized community of Dunma Jews. In fact, that did not come out of the blue; they had been planning for it for centuries.

• Reports & Articles

Obama's Initiative for Peace in the Region: Opportunities and Trends

This article discusses the peace process in Middle East and the importance of success. The newly elected president Barack Obama deals with the peace process from a different perspective. The new approach of the U.S. administration prioritises the peace process. Achieving peace between Arabs and Israel will lead to better U.S. national security and more effectively protect U.S. interests in the region.

The article sets out the background of Arabic demands for a just and comprehensive peace in the region in accordance with resolutions of international legitimacy, and the Arabic peace initiative which offers formal recognition of Israel and normalization of relations only when Israel fulfills

• Editorial

Palestinian Politics Has Lost Direction

Palestinian politics has been suffering from an obvious lack of vision for a long time. Internal deep disputes for more than 16 years, as well as wide public criticism of the PNA's decision to postpone the discussion of Goldstone's report on war crimes at Gaza against the Israeli leaders by the PNA representative, both may be considered as evidence to the confusion from which the Palestinian leadership suffers.

This confusion is due to different factors, including the relationship with the USA, security coordination with Israel, the personal interests of some prominent figures in the Palestinian leadership, the refusal of the outcomes of political pluralism by the Fatah movement as in the elections of 2006, failure to contain the Arab and Islamic support for the Palestinian cause and to protect Palestinian vital interests.

This deviation from national Palestinian interests to personal or factional interests has become the political behavioral style of Palestinian leadership.

It seems that the moment of truth has come to change the failed leadership after 16 years of missed chances. It is the responsibility of civil society, the intellectuals, the political and social forces as well as the resistance factions in the Palestinian and Arab communities to take action. Otherwise things are going to get worse for Palestinian internal and external politics.

• Research & Studies

Piracy Reformist Movement in Iran: A Future Preview

The study examines the accomplishments of the reformist government on the national and international levels. On the national level, the complicated nuclear agenda was the most obvious which the reformist government could politicise. It also managed to contain the international reactions as well as avoid the losses following the sudden uncovering of secret nuclear activities in 2002. On the international level, foreign relations were the most obvious, where the reformist government in President

Contents

page	
	Editorial
7	*Palestinian Compass in Foggy Climate* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
15	*The Reformist Movement in Iran: A Future Preview* ***Sa'ed Ben Nami***
19	***Turkish-Israeli Relations between Tension and Stability*** ***Khaled Abu El-Hassan***
	Reports And Articles
83	*Obama's Initiative for Peace in the Region: Opportunities and Trends* ***Ali Bakeer***
95	*Iran and Turkey in the Middle East: Exchange of Interests or Balance of Roles* ***Sameer Salha***
105	*The Pan-Arab Dimension of the Palestinian Right of Return* ***Jawad Al-Hamad***
109	*Obama's Reconciliatory Message& What the Arabs Require* ***Middle East Studies Centre***
117	*The State of Jerusalem (January-March 2009)* ***Departement of Information at the Jerusalem International Establishment***
129	*Fateh Conference: Realities and Horizons* ***Shaker Al-Jawhari***

The views of the contributors do not necessarily represent

the positions of the MESJ

First Edition

Amman – Summer 2009

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan	***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal	***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub	***Fahmi Jadaan***
Mohammad Abu Hammour	***Mohammad Al Mosa***

Volume 13 **No. 49** **Autumn 2009**